الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أمحمد بوقرة بومرداس

Ministère de l'enseignement supérieur
Et de la recherche scientifique
Université M'Hamed BOUGARA de Boumerdès
Faculté Des Sciences Economiques, Commerciales
Et des Sciences De Gestion

مطبوعة بيداغوجية تحت عنوان:

الاقتصادي الكلي (2) -دروس وتمارين-

موجهة لطلبة: - السنة الثانية **تخصص:** العلوم التجارية

من إعداد الدكتور: العربي رحماني **قسم:** العلوم التجارية

السنة الجامعية :2025/2024

الفهرس

الفهرس:

العنوان	الصفحة
المقدمة	
الفصل الاول: التوازن الاقتصادي في النموذج الكينزي	6
تمهيد	6
التوازن الاقتصادي في اقتصاد مغلق (اقتصاد بثلاث قطاعات)	7
التوازن الاقتصادي في اقتصاد مفتوح (اقتصاد بأربع قطاعات)	14
تمارين محلولة	
خلاصة	15
الفصل الثاني: التوازن الاقتصادي في سوق السلع والخدمات وسوق النقد منحنى(IS,LM)	30
تمهيد	30
التوازن في سوق السلع والخدمات (IS)	30
التوازن في سوق النقد (LM)	34
التوازن العام منحنى(IS-LM)	36
تمارين محلولة	36
الفصل الثالث: السياسة النقدية والسياسة المالية	50
السياسة النقدية	50
السياسة المالية	54
تمارين وحلول	60
الفصل الرابع: الدورات الاقتصادية	65
تمهيد	65
مفهوم الدورة الاقتصادية	65
أنواع الدورات الاقتصادية	66
مراحل الدورات الاقتصادية	70
الفصل الخامس: النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة	77
تمهيد	77
مفهوم النمو الاقتصادي	77
نظريات النمو الاقتصادي	78
التضخم	93
البطالة	97
العلاقة بين البطالة والتضخم	99
النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم في الجزائر	102
الخاتمة	105
المراجع	107

المقدمة

المقدمة:

تشهد الاقتصاديات الحديثة تطورات وتوسعات كبيرة وفي نفس الوقت تمر احينا بأزمات اقتصادية ينتج عنها مشاكل اقتصادية مختلفة كمشكلة البطالة ومشكلة التضخم، هاتين المشكلتين تعتبران من اصعب النقاط التي تواجه الاقتصاديون والسياسيون في نفس الوقت. اذ نجد ان معظم الدراسات التي تهتم بالنشاط الاقتصادي يكون هدفها البحث عن السبل التي تحول دون تفاقم مشكلتي التضخم والبطالة، فالتحليل الاقتصادي ينتصب حول طرق معالجة المشكلات الاقتصادي.

وهنا ياتي التحليل الكلي للاقتصاد والذي يعتبر من الركائز الأساسية لعلم الاقتصاد لاهتمامه بتفسير العلاقات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل، لما يتوفر عليه من أدوات وعلاقات تسمح بتحليل وضعية اقتصاد البلدان، ولهذا فتدريس هذا الموضوع للطالب يعتبر أكثر من ضرورة.

وهنا تأتي هذه المطبوعة لتعطي للطالب الأدوات المناسبة لدراسة وتحليل الاقتصاد على مستوى البلد ككل، وهذا بعدما عرف الطالب من قبل المركبات الجزئية في الاقتصاد وكذا العلاقات المختلفة بين الوحدات الاقتصادية، من مفهوم الإنتاج والاسعار ومختلف الأسواق بمختلف المدارس الاقتصادية. وبعد دراسة الطالب للجزء الأول من مقياس الاقتصاد الكلي وهو الاقتصاد الكلي1 تاتي هذه المطبوعة لتغطية الجزء المتبقي من برنامج ا التحليل الاقتصادي الكلي وهو ما يسمى الاقتصاد الكلي (2) وفق البرنامج المعتمد من قبل الهيئات الوصية كوزارة التعليم العالي مع تدعيمها بأمثلة وتمارين محلولة لتقريب المفهوم للطالب.

تم تقسيم هذه المطبوعة بطريقة توافق البرنامج المعتمد في التدريس حيث الفصل الأول تناول التوازن الاقتصادي الكلي في النموذج الكينزي وذلك بدراسة التوازن الاقتصادي في اقتصاد مغلق (اقتصاد بثلاث قطاعات) ثم التوازن الاقتصادي الكلي في اقتصاد مفتوح (اربع قطاعات)اما الفصل تضمن دراسة التوازن الاقتصادي الكلي في سوق السلع والخدمات وسوق النقد من خلال منحنى (IS) ومنحنى (LM)، اما الفصل الثالث فتناول السياسة النقدية والمالية واثرهما على التوازن الاقتصادي الكلي، ثم خصصنا الفصل الرابع لدراسة الدورات الاقتصادية من حيث أسبابها وطرق معالجتها ،اما الفصل الخامس والأخير فخصصناه لدراسة كل من النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة مع عرض دراسة لوضعية هذه المتغيرات في الجزائر.

ولتقريب المفهوم ضمنا بعض هذه الفصول امثلة وتمارين لتقريب الصورة للطالب بشكل أوضح.

وفي الأخير نشير الى ان هذه المطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية جذع مشترك علوم تجارية وراعينا فيها الاختصار لتتماشى وما يحتاجه الطالب في هذا المستوى.

الفصل الأول:

التوازن الاقتصادي في النموذج الكينزي

الفصل الأول: التوازن الاقتصادي في النموذج الكينزي :

تمهيد:

تناولنا بالدراسة في مقياس الاقتصاد الكلي1، النموذج الكينزي في اقتصاد مغلق بقطاعين، وكنا قد قدمنا نظرة عن النموذج الكينزي بصفة عامة وبالتالي لن نكرر ما تناولناه بل سنعطي تذكير مختصر عن ذلك ثم ندخل مباشرة الى التوازن في النموذج الكينزي بثلاث قطاعات والتوازن الاقتصادي في اقتصاد كينزي مفتوح، فاذا كان النموذج بقطاعين يتناول القطاع العائلي وقطاع الاعمال والتوازن بنهما، فان النموذج بثلاث قطاعات يضيف الى القطاعين السابقين قطاع ثالث وهو القطاع الحكومي، اما الاقتصاد المفتوح فيتكون من القطاع العائلي وقطاع الاعمال والقطاع الحكومي وقطاع العالم الخارجي وهو ما سندرسه في هذا الفصل.

1.1. توازن الدخل في نموذج اقتصادي ذي ثلاث قطاعات:

نتطرق الى دراسة التوازن الاقتصادي في النموذج الكينزي بثلاثة قطاعات وهو ذلك النموذج الناتج من إضافة القطاع الحكومي الى النموذج الاقتصادي البسيط بقطاعين، الذي سنرمز له بالرمز (G):

1.1.1. مركبات الانفاق الحكومي:

تؤثر الحكومة على مستوى توازن الدخل في اقتصاد مغلق بعاملين اساسين هما:

اولا-الانفاق الحكومي: يتمثل فيما تنفقه الحكومة على مشترياتها من السلع والخدمات، ويرمز له بالرمز (G)، يمكن ان يكون مستوى الانفاق الحكومي ثابتا أي غير مرتبط بالدخل الوطني، أي الحكومة تخصص غلافا ماليا لمشترياتها من السلع والخدمات ويرمز له بالرمز $(G = G_0)$

كما يمكن ان يكون هذا الانفاق مرتبط بالدخل الوطني وبالتالي يصبح كدالة في الدخل يتكون من جزء ثابت وجزء مرتبط بالدخل، حيث يمكن التعبير عنه رياضيا بالصيغة الاتية: $G = G_0 + gY$ حيث G_0 تمثل الانفاق الحكومي المستقل عن الدخل، و g النسبة من الدخل الموجهة للإنفاق الحكومي وهو الميل الحدي للإنفاق الحكومي حيث إذا تغير الدخل بوحدة وادة فان الانفاق الحكومي يتغير ب g وحدة. علما ان: $g = \frac{dG}{dY} = \frac{\Delta G}{\Delta Y}$.

ثانيا- الضرائب (TA): تتمثل فيم تجمعه الحكومة من خلال فرض نسب معينة من الضرائب على مختلف النشاطات الاقتصادية والتي تمثل إيرادات للحكومة، نصيب هذه الضرائب يمكن ان يكون ثابتا $(TA = TA_0)$ او يكون مرتبط بالدخل (نسبة من الدخل)، في هذه الحالة تأخذ شكل دالة خطية من مركبتين، جزء غير مرتبط بالدخل أي جزء جزافي وجزء مرتبط بالدخل، حيث تخصص نسبة من الدخل لتغطية الضرائب، هذه يمكن كتابتها رياضيا بالشكل:

$$TA = TA_0 + tY$$

علما ان t تمثل الميل الحدي للضرائب وتعبر التغير الحاص في الضريبة نتيجة تغير الدخل بوحدة واحدة ورياضيا تعطى بالعلاقة الاتية: $t = \frac{dTA}{dY} = \frac{\Delta TA}{\Delta Y}$

ثالثا- التحويلات الحكومية (TR): تتدخل الحكومة أحيانا في النشاط الاقتصادي من سياسات اقتصادية معينة كتقديم اعانات للأفراد والمؤسسات لأهداف اقتصادية معينة، ونفس الشيء بالنسبة للضرائب فالتحويلات يمكن تكون مبلغ ثابت $(TR = TR_0)$ ويمكن ان تكون تابعة للدخل، لكن في هذه الحالة العلاقة تختلف حيث تكون العلاقة عكسية بين الدخل والتحويلات،

$$TR = TR_0 - trY$$

نشير هنا الى ان في التحليل الاقتصادي مركبات الانفاق الحكومي تستعمل كمتغيرات مستقلة أي غير مرتبطة بالدخل وبالتالي يكون لدين اثناء التحليل: $G = G_0\ , TA = TA_0\ , TR = TR_0$

والهدف هنا هو البحث عن الطريقة التي يمكن ان تستخدم بها الحكومة هذه الأدوات ($G, TA, , TR$)للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير "على مستوى توازن الدخل والناتج بغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية وهذا ما يعرف بالسياسة المالية ويقصد بالأهداف الاقتصادية تحقيق استقرار في مستوى الدخل والناتج عند مستوى الدخل الممكن؛ دخل التوظيف الكامل" (سامي، 1994،295).

2.1.1.تحديد الدخل التوازني في اقتصاد مغلق (وجود القطاع الحكومي):

مما سبق يتبين ان سلوك مختلف الاعوان الاقتصادية يمكن توضيحه بدوال او معادلا تعطي قيمة الانفاق الكلي والذي يجب ان يكون بدوره مساويا للدخل. هذه المعادلات هي التي تشكل لنا ما يسمى بنموذج الاقتصاد الكلي او نموذج توازن الدخل. ونستعرض فيما يلي مختلف الصيغ الممكنة لتوازن الدخل في اقتصاد مغلق (يتكون من ثلاث قطاعات هي (القطاع العائلي وقطاع الاعمال والقطاع الحكومي).

- ✓ الحالة الأولى: حالة ما إذا كانت مركبات القطاع الحكومي مستقلة عن الدخل أي

$(G = G_0\ , TA = TA_0\ , TR = TR_0)$

الطريقة الأولى: الطلب الكلي يساوي العرض الكلي $(DG = OG)$

$$\mathrm{Y = C + I + G}$$
$$\mathrm{C = a + bY_d}$$
$$Y_d = Y - TA + TR$$
$$\mathrm{Y = a + b(Y - TA + TR) + I + G}$$
$$\mathrm{Y = a + bY - bTA + bTR + I + G}$$
$$\mathrm{Y - bY = a + I + G + bTR - bTA}$$
$$\mathrm{(1 - b)Y = a + I + G + bTR - bTA}$$
$$\boldsymbol{Y^e = \frac{1}{(1-b)}(a + I + G + bTR - bTA)}$$

العلاقة الاخيرة تعبر على علاقة الدخل التوازني. والحد $\frac{\mathbf{1}}{\mathbf{(1-b)}}$ يمثل المضاعف.

- ✓ الحالة الثانية: حالة ارتباط الضرائب بالدخل وبالتالي معادلة الدخل التوازني تصبح كالاتي:

$$\mathrm{Y = C + I + G}$$
$$\mathrm{C = a + bY_d\ ,\quad TA = TA_0 + tY\ , Y_d = Y - TA + TR}$$
$$\mathrm{C = a + b(Y - TA + TR)}$$
$$\mathrm{C = a + b(Y - TA_0 - tY + TR)}$$
$$\mathrm{C = a + bY - bTA_0 - btY + bTR}$$
$$Y = a + bY - bTA_0 - btY + bTR + I + G$$
$$Y - bY + btY = a + I + G - bTA_0$$
$$(1 - b + bt)Y = (a + I + G - bTA_0)$$
$$\mathbf{Y^e = \frac{1}{(1 - b + bt)}(a + I + G - bTA_0)}$$

حيث: $\frac{\mathbf{1}}{\mathbf{(1-b+bt)}}$ يمثل المضاعف.

الطريقة الثانية: الحقن يساوي التسرب؛

يتحقق التوازن وفق هذه القاعدة رياضيا كما هو موضح في الاتي:

$$I + G + TR = S + TA$$

وفق النظرية الكينزية فان الدخل المتاح يوزع بين الانفاق الاستهلاكي والادخار وعليه نجد دالة الادخار كما يلي:

$$Y_d = C + S \rightarrow S = Y_d - C \rightarrow Y_d = Y - TA + TR$$
$$S = -a + sY_d \rightarrow$$

الحالة الأولى: أدوات الحكومة ثوابت أي انها مستقلة عن الدخل وبالتالي يكون:

$$G = G_0 \ , \qquad TA = TA_0 \ , TR = TR_0$$

يكون شرط التوازن في هذه الحالة: $I + G + TR = S + TA$

$$\mathrm{I + G + TR = S + TA}$$
$$I + G + TR = -a + sY_d + TA$$
$$I + G + TR = -a + s(Y - TA + TR) + TA$$
$$I + G + TR = -a + sY - sTA + sTR + TA$$
$$sY = I + G + TR + a + sTA - sTR - TA$$
$$Y^e = \frac{1}{s}(I + G + TR + a + sTA - sTR - TA)$$

علما ان ($s = 1 - b$) وهو الميل الحدي للاستهلاك

$$Y^e = \frac{1}{1-b}(I + G + TR + a + (1-b)TA - (1-b)TR - TA)$$
$$= \frac{1}{1-b}(I + G + TR + a + TA - bTA - TR + bTR - TA)$$
$$\mathbf{Y^e = \frac{1}{(1-b)}(I + G + a + bTR - bTA)}$$

وهي معادلة الدخل التوازني في اقتصاد مغلق.

✓ الحالة الثانية: حالة كون الضرائب تابعة للدخل:

معادلة الدخل التوازني هي:

$$\mathrm{I + G + TR = S + TA}$$
$$s = -a = sY_d \ , \qquad Y_d = Y - TA + TR \ , \qquad TA = TA_0 + tY$$
$$I + G + TR = -a + s(Y - TA + TR) + TA_0 + tY$$
$$I + G + TR = -a + s(Y - TA_0 - tY + TR) + TA_0 + tY$$
$$I + G + TR = -a + sY - sTA_0 - stY + sTR + TA_0 + tY$$
$$sY - stY + tY = I + G + TR + a + sTA_0 - sTR - TA_0$$
$$(1-b)Y - (1-b)tY + tY = I + G + TR + a + (1-b)TA_0 - (1-b)TR - TA_0$$
$$(1 - b + bt)Y = I + G + TR + a + TA_0 - bTA_0 - TR + bTR - TA_0$$
$$(1 - b + bt)Y = I + G + a + bTR - bTA_0$$
$$\mathbf{Y^e = \frac{1}{(1-b+bt)}(a + I + G + bTR - bTA_0)}$$

وهي معادلة الدخل التوازني في هذا الاقتصاد.

يتضح من خلال ما سبق ان الدخل المتاح في اقتصاد يتكون من قطاعين يكون مساويا للدخل الوطني، اما في اقتصاد يكون فيه القطاع الحكومي يكون الدخل المتاح اقل من الدخل الوطني بسبب فرض الضرائب على الدخل.

3.1.1. أثر تغير الانفاق على الدخل (المضاعف او المعجل):

يتبين من دالة الاستهلاك الكينزية مفهوم نظرية المضاعف حيث ان هذا الأخير يعبر عن مدى قوة إمكانيات الاقتصاد التي تسمح له بمضاعفة الإنتاج نتيجة ارتفاع الطلب، ارتفاع الطلب يؤدي الى زيادة الإنتاج ما يزيد من المداخيل ما يولد زيادة في الاستهلاك وعليه زيادة الطلب وبالتالي ارتفاع الإنتاج. اما أثر الانفاق على الدخل فيكون من ناحيتين وهي أثر الانفاق وأثر الضرائب.

أولا: أثر الانفاق الحكومي على الدخل (مضاعف الميزانية)؛

للحصول على على المضاعف نفرض انه لدينا اقتصاد مغلق ممثل بالنموذج الاتي:

$$Y = C + I + G, \qquad C = a + bY_d\,, \qquad I = I_0\,, G = G_0\,, TA = TA_0$$

$$Y_0 = Y - TA$$

$$\mathrm{Y = a + b(Y - TA)}$$

$$Y = a + bY - bTA + I + G$$

$$(1 - b)Y = a + I + G - bTA$$

$$Y^e = \frac{1}{(1 - b)}(a + I + G - bTA)$$

المضاعف في هذا النموذج هو: $m = \frac{1}{(1-b)}$

اثر تغير الانفاق الحكومي على الدخل التوازني انطلاقا من علاقة المضاعف، اذا تغير الانفاق ب(ΔG) فما هو التغير في الدخل(ΔY)؟

$$Y + \Delta Y = \frac{1}{(1 - b)}(a + I + G + \Delta G - bTA)$$

$$Y + \Delta Y = \frac{1}{(1 - b)}(a + I + G - bTA) + \frac{1}{(1 - b)}\Delta G$$

$$\Delta Y = \frac{1}{(1 - b)}\Delta G$$

اذن مضاعف الانفاق (مضاعف الميزانية) هو: $m_G = \frac{1}{(1-b)}$

تبين هذه العلاقة انه إذا تغير الانفاق الحكومي بمقدار وحدة وادة فان الدخل سيتغير بقيمة المضاعف أي بمقدار m

حالة ارتباط الضرائب بالدخل أي $TA = TA_0 + tY$ فانه وبنفس الطريقة يمكن صياغة مضاعف الانفاق والذي يعطى في هذه الحالة بالعلاقة الاتية: $m_G = \frac{1}{(1-b+bt)}$

وهذا يعني ان تغير الانفاق بوحدة واحدة فان الدخل يتغير بمقدار $m_G = \frac{1}{(1-b+bt)}$

ثانيا: اثر الضرائب على الدخل (مضاعف الضرائب):

يؤدي ارتفاع الضرائب الى انخفاض الاستهلاك نتيجة انخفاض الإنتاج وهذا الأخير يسبب انخفاض الدخل وبالتالي انخفاض الاستهلاك من جديد.

لدينا علاقة الدخل التوازني التالية:

$$Y^e = \frac{1}{(1-b)}(a + I + G - bTA$$

ندرس أثر تغير الضرائب بمقدار ΔTA على الدخل التوازني؛

$$Y + \Delta Y = \frac{1}{(1-b)}(a + I + G - bTA - b\Delta TA)$$

$$Y + \Delta Y = \frac{1}{(1-b)}(a + I + G - bTA) - \frac{b}{(1-b)}\Delta TA$$

$$\Delta Y = \frac{-b}{(1-b)}\Delta TA$$

مضاعف الضرائب ($m_{TA} = \frac{-b}{1-b}$) يبين مقدا التغير في الدخل نتيجة التغير في مستوى الضريبة بوحدة واحدة.

الإشارة السالبة للمضاعف تدل على العلاقة العكسية بين مستوى الضرائب ومستوى الدخل أي ان زيادة الضرائب تخفض مستوى الدخل والعكس.

تمر الاقتصاديات بأزمات مختلفة كحدوث فجوة تضخمية او فجوة انكماشية، فهنا لابد من التدخل لإعادة التوازن الى الاقتصاد من خلال استخدام أدوات مختلفة كالإنفاق الحكومي والضرائب فمثلا عندما يكون الاقتصاد في حالة ركود فيمكن معالجة ذلك بتخفيض الضرائب او زيادة الانفاق الحكومي بهدف زيادة الناتج والدخل.

اما إذا كان الاقتصاد في حالة تضخم فيمكن معالجة ذلك من خلال زيادة الضرائب وتخفيض الانفاق الحكومي بهدف العودة الى وضع التوظيف الكامل (سامي،1994،330)

مثال:

إذا توفرت لديك البيانات الآتية لاقتصاد مغلق ومكون من ثلاث قطاعات وهي القطاع العائلي وقطاع الأعمال والقطاع الحكومي:

شرط التوازن: $Y = C + I + G$

$C = 135 + 0.8Y,\quad I = 75\ ,\ G = 30$.

المطلوب:

أ/مستوى الدخل التوازني بطريقة التعويض المباشر

ب/مستوى الدخل التوازني بطريقة التعويض في المعادلة

الحل:

أ/ $Y = C + I + G$.

$$Y = 135 + 0.8Y + 75 + 30.$$

$$Y - 0.8Y = 240 \Longrightarrow (1 - 0.8)Y = 240.$$

$0.2Y = 240 \Longrightarrow Y = \frac{240}{0.2}$=1200.

ب/ لدينا $Y = k(a + I + G)$.

$$k = \frac{1}{1-b} = \frac{1}{1-0.8} = \frac{1}{0.2} = 5.$$

$Y = 5(135 + 75 + 30) = 5 \times 240 = 1200$.

✓ **. الإنفاق الحكومي والمضاعف:**

تؤدي الزيادة في الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات بمقدارΔG تؤدي الر الزيادة في الدخل القومي بمقدارΔY وتحقيق توازن جديد للدخل

$$.Y = \frac{1}{1-b}(a + I + G)$$

$$Y + \Delta Y = \frac{1}{1-b}(a + I + G + \Delta G).$$

$$Y + \Delta Y = \frac{a+I+G}{1-b} + \frac{\Delta G}{1-b}.$$

$$.Y = \frac{a+I+G}{1-B}$$

$$Y + \Delta Y = Y + \frac{1}{1-B}\Delta G.$$

$$.\Delta Y = \frac{1}{1-b}\Delta G \Longrightarrow k_g = \frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-b}$$

باستخدام بيانات المثال السابق فان مضاعف الإنفاق الحكومي m_G هو:

$$.m_G = \frac{1}{1-0.8} = \frac{1}{0.2} = 5$$

يتبين من خلال النتائج إن التغير في الإنفاق المستقل بشتى أنواعه يؤدي إلى تغير الدخل بنفس القيمة وهي 5.

✓ **الضرائب والمضاعف**

تتمثل الضرائب اقتطاع من الدخول القابلة للإنفاق أو ما يسمى بالدخل المتاح (Y_d) بهدف تمويل الإنفاق الحكومي وبالتالي فهي تمثل إيرادات بالنسبة للحكومة، كما أن لها تأثير سلبي على الدخول لأنها تخفض الدخل، كما أن زيادة الإنفاق الحكومي المتعلق بالاستثمار (I) ومشتريات الحكومة من السلع والخدمات (G) تؤدي إلى رفع الطلب الكلي، ومنه يمكن أن نكتب:

$$Y_d = Y - TA.$$

Y_d : الدخل المتاح

Y : الدخل الوطني

TA : الضرائب

ونعلم أيضا أن الاستهلاك دالة في الدخل المتاح وبالتالي فهي تكتب كما هو في الآتي:

$$C = a + bY_d$$

وبما أن التغير في الاستهلاك الناتج عن التغير في الدخل المتاح يعطى وفق المعادلة التالية:

$$.\Delta C = b\Delta Y_d \Rightarrow \Delta C = b\Delta(Y - TA) = b\Delta Y - b\Delta TA$$

$$\Delta C = b\Delta Y - b\Delta TA.$$

من المعادلة الأخيرة يتبين الأثر السلبي للضرائب على الاستهلاك نتيجة التأثير السالب على الدخل

ويمكن تحديد اثر الضرائب على توازن الدخل من خلال معادلة الدخل $Y = C + I + G$

بتعويض C بما تساويه نجد:

$$Y = a + bY_d + I + G.$$

بتعويض Y_d بما تساويه نجد:

$$Y = a + b(Y - TA) + I + G.$$

$$Y = a + bY - bTA + I + G.$$

$$Y - bY = a - bTA + I + G.$$

$$(1 - b)Y = a - bTA + I + G.$$

$$Y^e = \frac{a-bT+I+G}{1-b} = \frac{1}{1-b}(a + I + G - bTA).$$

$$Y^e = m(a + I + G - bTA).$$

حيث m هو المضاعف

مثال:

لتكن لدينا المعطيات الآتية عن اقتصاد ما،

شرط التوازن $Y = C + I + G$.

$$C = 7 + 0.9Y_d \quad , TA = 10, \quad I = 55, \quad G = 38.$$

المطلوب:

1/ احسب كلا من C^eوY^e

2/حدد المتغيرات الداخلية في النموذج

3/ حدد المتغيرات الخارجية في النموذج

الحل:

$$Y = C + I + G.$$

$$Y = 7 + 0.9(Y - TA) + 55 + 38.$$

$$Y - 0.9Y = 100 - 0.9TA.$$

$$(1 - 0.9)Y = 100 - 0.9 \times 10 \Longrightarrow 0.1Y = 91.$$

$$Y = \frac{91}{0.1} = 910.$$

الدخل التوازني $\boldsymbol{Y^e = 910}$.

$$C = 7 + 0.9(910 - 10) = 7 + 0.9 \times 900.$$

الاستهلاك التوازني $\mathbf{C^e = 817}$

2/ المتغيرات الداخلية هي Y

3/ المتغيرات الخارجية هي G وI وT وتتمثل في تلك المتغيرات التي تتحدد قيمها مسبقا او خارج النموذج.

✓ **. مضاعف الضرائب:**

يمكن اشتقاق مضاعف الضرائب بعد تغيير الضرائب، وبافتراض ارتفاع الضرائب نجد:

$$Y + \Delta Y = \frac{a-b(TA+\Delta TA)+I+G}{1-b}.$$

$$.Y + \Delta Y = \frac{a-bTA-b\Delta TA+I+G}{1-b}$$

$$\Delta Y = \frac{a-bT-b\Delta T+I+G}{1-b} - Y \quad .$$

بالتعويض عن Y بما تساويه نجد

$$\Delta Y = \frac{a-bTA-b\Delta TA+I+G}{1-b} - \frac{a-bTA+I+G}{1-b}.$$

$$\Delta Y = \frac{a-bT-b\Delta TA+I+G-a+bTA-I-G}{1-b}.$$

$$\Delta Y = \frac{-b\Delta TA}{1-b}.$$

$$\Delta Y = -\frac{b}{1-b}\Delta TA.$$

هذه العلاقة تعني أن التغير الحاصل في مستوى توازن الدخل يساوي مضاعف الضرائب $(-\frac{b}{1-b})$ مضروبا في التغير في الضرائب (ΔTA) ومنه $m_{TA} = \frac{\Delta Y}{\Delta T} = -\frac{b}{1-b}$

وباستخدام البيانات السابقة نجد مضاعف الضرائب $m_{TA} = \frac{-0.9}{1-0.9} = \frac{-0.9}{0.1} = -9$

وهذا يعني أن مقدار الزيادة في الضرائب بمقدار وحدة واحدة ستؤدي الى انخفاض الدخل التوازني ب 9 وحدات.

وباعتبار ان الضرائب دالة في الدخل فانه يمكن صياغة النموذج الموسع للدخل والذي يتكون من معادلة التوازن ومعادلتين سلوكيتين كما هو مبين في الآتي:

$$Y = C + I + G.$$

$$C = a + bY_d \qquad Y_d = Y - TA.$$

$$TA = tY \qquad 0 < t < 1.$$

حيث:

TA ضريبة الدخل الكلية المدفوعة للحكومة

t نسبة الضريبة من الدخل

وفي هذا النموذج تكون المتغيرات Y , C , T متغيرات داخلية بينما المتغيرات I , G متغيرات خارجية، ويمكن حل النموذج لاستخراج القيم التوازنية لكل من الدخل والاستهلاك والضرائب كما يلي:

$$Y = C + I + G.$$

$$Y = a + bY + I + G.$$

$$Y = a + b(Y - TA) + I + G.$$

$$Y = a + b(Y - tY) + I + G.$$

$$Y = a + bY - btY + I + G.$$

$$Y - bY + btY = a + I + G.$$

$$(1 - b + tb)Y = a + I + G.$$

$$Y^e = \frac{a+I+G}{1-b+tb} = \frac{1}{1-b+tb}(a + I + G).$$

$$Y^e = \frac{a+I+G}{1-b+tb} = \frac{1}{1-b(1-t)}(a + I + G).$$

مثال:

لتكن لدين المعطيات التالية عن اقتصاد ما :

$$Y = C + I + G.$$

$$C = 7 + 0.9Y_d.$$

$$TA = 0.2Y \qquad ,I = 55\ ,\quad G = 38.$$

المطلوب:

1/ احسب كلا من Y^eوC^eوT^e

2/ حدد المتغيرات الداخلية في النموذج

3/ حدد المتغيرات الخارجية في النموذج.

الحل:

$$Y = C + I + G.$$

$$Y = 7 + 0.9Y_d + 55 + 38.$$

$$Y = 0.9(Y - TA) + 100.$$

$$Y = 0.9Y - 0.9TA + 100.$$

$$Y = 0.9Y - 0.9(0.2Y) + 100.$$

$$Y = 0.9Y - 0.18Y + 100.$$

$$.Y - 0.9Y + 0.8Y = 100 \Longrightarrow (1 - 0.9 + 0.18)Y = 100$$

$$\Longrightarrow 0.28Y = 100 \Longrightarrow Y = \frac{100}{0.28}.$$

$$.\mathbf{Y^e = 357.14}$$

$$.T^e = (0.2)(357.14) = 71.43$$

$$.C^e = 7 + 0.9(357.14 - 71.43) = 264.14$$

2.1. توازن الدخل في اقتصاد مفتوح:

يقصد باقتصاد مفتوح اقتصاد له علاقات اقتصادية مع العالم الخارجي وبالتالي يصبح الاقتصاد بأربع قطاعات، رأينا بعد ادخال القطاع الحكومي في النموذج الاقتصادي كيف يؤثر على الدخل التوازني، فهنا كذلك ندرس تأثير العالم الخارجي على النشاط الاقتصادي للبلد، كما انه بإدخال هذا القطاع تصبح مركبات النموذج الاقتصادي أكثر واقعية ومنطقية، وعليه فان صياغة النموذج تكون كما يلي:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

$$Y = C + I + G + NX \quad .$$

حيث:

X الصادرات: تمثل الصادرات الانفاق الخارجي على السلع والخدمات المنتجة محليا وبالتالي فهي مصدر دخل إضافي للاقتصاد المحلي ما يصنفها ضمن عناصر الحقن، كما انها غير مرتبطة بالدخل وبالتالي فهي متغيرة مستقلة عن الدخل؛

M الواردات: تمثل الواردات مشتريات الاقتصاد المحلي من اقتصاديات العالم الخارجي وبالتالي فهي مرتبطة بالدخل وتمثل تسربا.

NX صافي الصادرات: ويعبر عن رصيد الميزان التجاري. $NX = X - M$ ، فاذا كان هذا المقدار موجبا دل ذلك على فائض في الميزان التجاري اما اذا كان سالبا فمعنى ذلك عجز في الميزان التجاري.

وإذا افترضنا أن الصادرات متغيرة خارجية (تتحدد ذاتيا) وان الواردات دالة في الدخل المتاح $M = M_0 + \alpha Y$ فشرط التوازن في الاقتصاد يصبح بالشكل الآتي:

$$Y = C + I + G + X - M.$$

مع وجود العلاقات الاتية:

$$C = a + bY_d \, , Y_d = Y - TA \, , TA = TA_0 + tY$$
$$Y = a + bY_d + I + G + X - M_0 - \alpha Y$$
$$Y = a + b(Y - TA) + I + G + X - M_0 - \alpha Y$$
$$Y = a + b(Y - TA_0 - tY) + I + G + X - M_0 - \alpha Y$$
$$Y = a + bY - bTA_0 - btY + I + G + X - M_0 - \alpha Y$$
$$(1 - b + bt + \alpha)Y = a + I + G + X - bTA_0 - M_0$$
$$Y^e = \frac{1}{(1 - b + bt + \alpha)}(a + I + G + X - bTA_0 - M_0)$$

وعليه فان مضاعف الاقتصاد المفتوح هو: $m = \frac{1}{(1-b+bt+\alpha)}$

التمثيل البياني لتوازن الدخل في اقتصاد مفتوح:

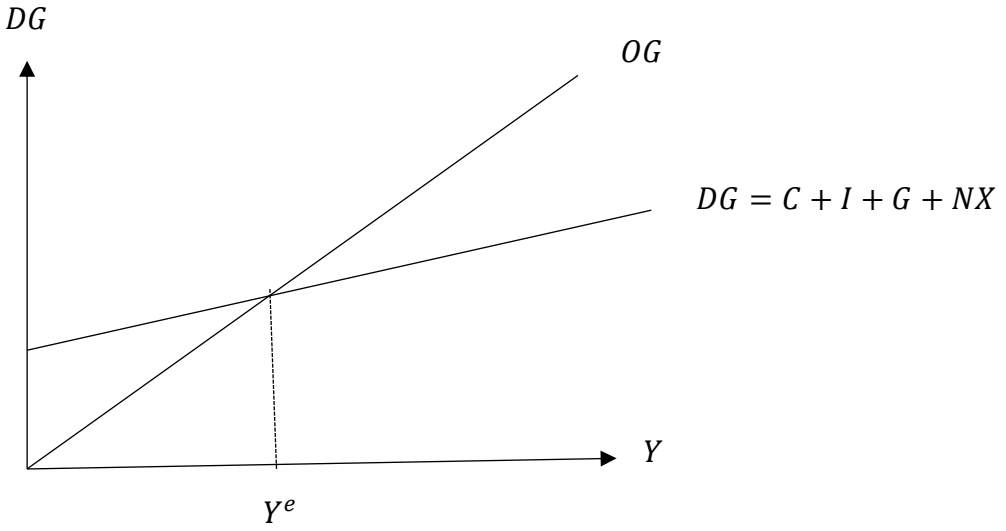

مضاعفات اقتصاد مفتوح:

المضاعف	الصيغة الرياضية
مضاعف الانفاق الحكومي	$m_G = \frac{1}{(1-b+bt+\alpha)}$
مضاعف الضريبة	$m_{TA} = \frac{-b}{(1-b+bt+\alpha)}$
مضاعف التحويلات	$m_{TR} = \frac{1}{(1-b+bt+\alpha)}$
مضاعف الميزانية المتوازنة	$m_{BS} = \frac{1}{(1-b+bt+\alpha)}$
مضاعف الصادرات	$m_X = \frac{1}{(1-b+bt+\alpha)}$
مضاعف الواردات	$m_M = \frac{1}{(1-b+bt+\alpha)}$

المصدر: (فريد، 2020، 100)

مثال : إذا كان لدينا المعطيات الآتية عن اقتصاد مفتوح

$$Y = C + I + G + X + M.$$

$$C = 70 + 0.9Y_d.$$

$$M = 0.15Y_d.$$

$$T = 0.2Y.$$

$$I = 90,\ G = 65,\ X = 80.$$

المطلوب: إيجاد القيم التوازنية لكل من M^e, T^e, C^e, Y^e

أ/ بالطريقة

الحل

$$Y = C + I + G + X - M$$

$$Y = 70 + 0.9(Y - T) + 90 + 65 + 80 - 0.15(Y - T)$$

$$Y = 0.9Y - 0.9T - 0.15Y + 0.15T + 305$$

$$Y = 0.9Y - 0.9(0.2Y) - 0.15Y + 0.15(0.2Y) + 305$$

$$Y = 0.6Y + 305 \Longrightarrow (1 - 0.6)Y = 305$$

$$Y = \frac{305}{0.4} = 762.5 \Longrightarrow \quad Y^e = 762.5$$

$$T = 0.2(762.5) \Longrightarrow \quad T^e = 152.5$$

$$M = 0.15(762.5 - 152.5) = 91.5 \Longrightarrow \ M^e = 91.5$$

$$C = 70 + (Y^e - T^e) = 70 + 0.9(762.5 - 152.5) \Longrightarrow C^e = 619$$

نشير هنا الى ان هناك اختلاف بين النظريات الاقتصادية في تفسير التوازن الاقتصادي الكلي، حيث يرى الكلاسيك ان التوازن يتحقق في الاقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل وانه في حالة ما اذا حدث عدم توازن في فترة معينة فانه

سيعود الى وضعية التوازن بشكل تلقائي وهذا بتدخل قوى السوق، اما الكينزيون فيرون ان التوازن الاقتصادي الكلي يمكن ان يحدث في أي وقت دون شرط التوظيف الكامل ولكن هذا التوازن غير مفضل ما دام انه لا يحقق التوظيف الكامل.فالحكومات ترغب في تحقيق التوازن الذي يحقق التوظيف الكامل.

4.1.تمارين وحلول:

التمرين الأول:

اجب عن الأسئلة الاتية:

1. اذكر شرطي التوازن لمستوى الدخل التوازني؛
2. حدد مفهوم مضاعف الانفاق الكلي؛
3. عرف كل من الفجوة الركودية والفجوة التضخمية، ثم حدد السياسات المناسبة للقضاء على هاتين الفجوتين.

الإجابة:

1-شرطي توازن الدخل يتمثلان في:

أ. تحقق المساوات بين الطلب الكلي والعرض الكلي $(DG = OG)$ أي التساوي بين الدخل والانفاق$(Y = DG)$

ب. تحقق المساوات بين الحقن والتسرب، $S + TA + M = I + G + X$

2. مفهوم مضاعف الانفاق الكلي :

هو مقدار التغير في الدخل الناتج عن التغير في أحد عناصر الانفاق الكلي (الطلب الكلي) بوحدة واحدة او بمقدار معين.

1.3. الفجوة الركودية هي ذلك الاختلال الذي يكون فيه الطلب الكلي (الانفاق الكلي) الفعلي اقل من الطلب الكلي المرغوب اللازم لتحقيق التوظيف الكامل، للقضاء على هذه الفجوة يتطلب تطبيق سياسة مالية توسعية، اما بزيادة الانفاق الحكومي او تخفيض الضرائب او تطبيقهما معا؛

2.3. الفجوة التضخمية هي تعبير عن كون الطلب الكلي الفعلي اكبر من الطلب الكلي المرغوب اللازم للحفاظ على مستوى التوظيف الكامل، وللقضاء على هذه الفجوة يتطلب الامر تطبيق سياسة مالية انكماشية أي تخفيض الانفاق الحكومي او زيادة الضرائب او كلاهما.

التمرين الثاني:

ليكن لدينا النموذج الاقتصادي الاتي:

$$C = 160 + 0.6Y_d \, , I = 100 \, , G = 100 \, , TR = 0$$

المطلوب:

1. ما نوع هذا النموذج؟ وماهو شرط توازنه؟؛
2. إذا قررت الحكومة موازنة الموازنة فما هو مستوى الدخل التوازني المناسب لذلك؟ ثم حدد الصيغة الرياضية لمضاعف الانفاق الحكومي؛
3. إذا كان مستوى دخل التشغيل الكامل ($Y^* = 850$) فماهي حالة الاقتصاد (نوع الفجوة)؟ واحسب مقدار فجوة الإنتاج؛
4. إذا استخدمنا الانفاق الحكومي على انه متغير للسياسة الاقتصادية فما مقدار التغير في الانفاق الحكومي حتى يصل الاقتصاد الى مستوى التشغيل الكامل؟ ثم احسب رصيد الموازنة مع التعليق؛
5. إذا كان مستوى دخل التشغيل الكامل هو ($Y^* = 780$) فماهي حالة الاقتصاد (نوع الفجوة)؟ احسب مقدار فجوة الإنتاج؛
6. بدلا مما ورد في السؤال (5)، لو فرضنا ان الضرائب هي متغير السياسة الاقتصادية فما هو مقدار التغير في الضرائب حتى يصل الاقتصاد الى مستوى الاستخدام الكامل؟ ثم احسب رصيد الموازنة في هذه الحالة وعلق عليه؛
7. لنفرض ان زيادة الدخل بمقدار 20 وحدة تقلص مستوى البطالة بمقدار 1%، فاذا كان معدل البطالة الحالي هو 5% وترغب السلطات العمومية تخفيضه الى 3% مع المحافظة على توازن الموازنة، فبكم يجب الزيادة في الانفاق الحكومي(G)؟

الحل:

1.نوع النموذج: هو نموذج لاقتصاد مغلق يتكون من ثلاث قطاعات هي القطاع العائلي وقطاع الاعمال وقطاع الحكومة وعليه $DG = C + I + G$

شرط التوازن هو: الطلب الكلي =العرض الكلي أي $Y = C + I + G$

او الحقن يساوي التسرب $S + TA = I + G$

2.ايجاد الدخل التوازني في حالة الموازنة المتوازنة وتحديد الصيغة الرياضية لمضاعف الموازنة:

- ✓ الدخل التوازني في حالة توازن الموازنة:

الموازنة متوازنة يعني الإيرادات =النفقات أي ($BS = 0$)

$$BS = 0 \rightarrow TA - (G + TR) = 0 \ , TR = 0$$
$$BS = TA - G = 0$$

لدينا $G = TA = 100$

$$C = 180 + 0.8Y_d \ , I = I_0 = 100 \ , TA = TA_0 = 100 \ , G = G_0 = 100$$

إيجاد الدخل التوازني:

$$Y = C + I + G \rightarrow \ Y = a + bY_d + I + G$$

$$Y = a + b(Y - TA) + I + G \rightarrow Y = a + bY - bTA + I + G$$

$$Y - bY = a + I + G - bTA \rightarrow (1 - b)Y = a + I + G - bTA$$

$$Y = \frac{1}{(1-b)}(a + I + G - bTA) \forall \rightarrow \quad Y = \frac{1}{1 - 0.6}(180 + 100 + 100 - 0.6x100)$$

$$Y = \frac{1}{0.4}(320) \rightarrow \quad \boldsymbol{Y^e = 800}$$

الصيغة الرياضية لمضاعف الانفاق:

$$m_G = \frac{1}{(1-b)}$$

3.حالة الاقتصاد إذا كان $(Y^* = 850)$ وهو دخل التشغيل الكامل والدخل التوازني المحقق هو $(Y^e = 800)$

نلاحظ ان $(Y^e < Y^*)$ هذا يعني ان الاقتصاد في حالة انكماش أي ان هناك فجوة انكماشية؛

حساب الفجوة الانكماشية $\Delta Y = Y^* - Y^e = 850 - 800 = 50$

4.كيفية القضاء على هذه الفجوة باستخدام الانفاق الحكومي:

لدينا العلاقة $\Delta Y = m_G \Delta G$

$$\Delta Y = \frac{1}{(1-b)}\Delta G \rightarrow \quad \Delta Y = \frac{1}{(1-0.6)}\Delta G \rightarrow \ 50 = 2.5\Delta G \rightarrow \ \Delta G = 20$$

وبالتالي للقضاء على هذه الفجوة الانكماشية لا بد من زيادة الانفاق الحكومي بمقدار $\Delta G = 20$،

وعليه يكون مستوى الانفاق الجديد هو $G' = G + \Delta G \rightarrow \qquad G' = 100 + 20 = 120$

حساب رصيد الموازنة العامة: $BS = TA - G' \ \rightarrow \ BS = 100(120 = -20$

الموازنة العامة في حالة عجز بمقدار 20 وحدة نقدية.

5.لدينا $(Y^* = 780)$ دخل التشغيل الكامل و$(Y^e = 800)$ الدخل التوازني الفعلي ومنه نجد ان:

- $Y^e > Y^*$ وهذا يعني وجود فجوة تضخمية؛

- حساب فجوة الإنتاج $(\Delta Y = Y^* - Y^e = 780 - 800 = -20)$

6. يمكن القضاء على هذه الفجوة باستخدام الضرائب كما هو مبين في الاتي:

$$\Delta Y = m_{TA}.\Delta TA$$

$$\Delta Y = \frac{-b}{(1-b)}.\Delta TA \rightarrow \ \Delta Y = \frac{-0.6}{1-0.6}.\Delta TA$$

$$-20 = -1.5\Delta TA \Longrightarrow \Delta TA = 13.33$$

للقضاء على الفجوة التضخمية لا بد من رفع الضرائب بمقدار 13,33 انطلاقا من كون الضرائب تخفض الدخل ما يؤدي الى خفض الطلب الكلي وبالتالي مستوى الإنتاج.

مستوى الضرائب الجديدة هو:$\mathrm{TA}' = \mathrm{TA} + \Delta\mathrm{TA} = 100 + 13.33 + 113.33$

وعليه فان رصيد الموازنة العمة يكون كما هو مبين في الاتي:$\mathrm{BS} = \mathrm{TA}' - \mathrm{G} = 113.33 - 100 = 13.33$

نلاحظ ان الموازنة العامة سجلت فائضا قدر ب 13,33 وحدة نقدية.

7.لدينا $\mathrm{G} = 100 \ , \quad \mathrm{TA}' = 113.33$

مع العلم ان زيادة الدخل ب 20 ون يؤدي الى انخفاض البطالة بنسبة 1%، لكن الهدف هو العمل على تخفيض معدل البطالة من 5% الى 3% أي تخفيضها بمقدار 2%؛

وهنا البحث عن مقدار الدخل الذي يخفض معدل البطالة 2%:

20 ⟵ 1%

د ⟵ 2% ⟵ د=40

للوصول الى الهدف والمتمثل في تخفيض معدل البطالة بنسبة 2% لابد من رفع الدخل ب20 ون ليصبح 40 ون مع الاخذ بعين الاعتبار شرط المحافظة على توازن الموازنة، وحتى يتحقق ذلك يجب ان يكون $G = TA$ وعليه لابد من زيادة الانفاق بمقدار: $\Delta G = TA - G = 113.33 - 100 = 13.33$

$$\Delta Y = m_G.\Delta G = \frac{1}{(1-b)}.(13.33) = 40$$

من هذه العلاقة الأخيرة يمكن إيجاد قيمة الميل الحدي للاستهلاك الجديدة، وبعد عملية الحساب نجد ()؛

وعليه نقول انه للمحافظة توازن الموازنة وتخفيض معدل البطالة بنسبة 2% لابد من زيادة الانفاق الاستهلاكي وهو ما يفسره ارتفاع الميل الحدي من 0.6 الى 0.66 أي زيادة الانفاق الاستهلاكي بنسبة 6%، هذا معناه ان زيادة الانفاق الاستهلاكي ترفع من مداخيل قطاع الاعمال ما يشجع على زيادة الإنتاج العملية التي تتطلب زيادة توظيف اليد العاملة ما يخفض معدل البطالة.

التمرين الثاني: ليكن لدينا النموذج الاقتصادي الاتي:

$$\mathrm{C} = 1500 + 0.75Y_d \ , \qquad I = I_0 = 762.5 \ , \qquad G = G_0 = 1750$$

$$\mathrm{X} = X_0 = 3000\,, M = 300 + 0.1Y\ \,, TA = 450 + 0.2Y\,, TR = TR_0 = 1500$$

المطلوب:

1. احسب الدخل التوازني، ثم بين وضعية الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل 7500؛
2. احسب الاستهلاك والادخار عند التوازن؛
3. احسب رصيد الموازنة، ومثله بيانيا، ثم احسب رصيد الميزان التجاري؛
4. إذا أصبحت دالة الواردات بالشكل الموالي ($\mathrm{M} = 300 + 0.2\mathrm{Y}$) فما اثر ذلك على الدخل التوازني؟ وعلى صافي التعامل مع الخارج؟
5. احسب مستوى الصادرات الذي يحقق التشغيل الكامل.

الحل:

1.حساب الدخل التوازني وتحديد وضعية الاقتصاد؛

ننطلق من معادلة: الطلب الكلي = العرض الكلي

$$OG = DG$$

$$\mathrm{Y} = \mathrm{C} + \mathrm{I} + \mathrm{G} + \mathrm{X} - \mathrm{M}$$

$$Y = a + bY_d + I + G + X - (M_0 + \alpha Y)$$

$$Y = a + b(Y - TA + TR) + I + G - (M_0 + \alpha M)$$

$$Y = a + bY - bTA + bTR + I + G - M_0 - \alpha M$$

$$Y = a + bY - bTA_0 - btTA + bTR + I + G - M_0 - \alpha M$$

$$(1 - b + bt + \alpha)Y = a + I + G - bTA_0 - M_0 + bTR$$

$$\mathbf{Y^e = \frac{1}{(1 - b + bt + \alpha)}\,(a + I + G + bTR - bTA_0 - M_0)}$$

$$Y^e = \frac{1}{(1 - 0.75 + 0.75(0.2) + 0.1)}(1500 + 762.5 + 1750 + 3000 - 300 - 0.75(450) + 0.75(1500)$$
$$= 7500$$

وضعية الاقتصاد: من خلال النتائج يتبين لنا ان الاقتصاد في حلة توازن ووضعية التشغيل التام؛

1.2. حساب مقدر الاستهلاك عند التوازن:

$$C = a + bY_d \quad , \quad Y_d = Y - TA + TR$$

$$Y_d = Y - (TA_0 + tTA) + TR = 7500 - (450 + 0.2x7500) + 1500 = 7050$$

$$C = 1500 + 0.75(7050) = 6787.5$$

2.2. حساب مقدار الادخار عند التوازن: $S = -a + sY_d = -1500 + 0.25(7050) = 262.5$

3.حساب رصيد الموازنة (BS):

$$BS = TA - (G + TR) = 450 + 0.2Y - (G + TR)$$

$$BS = 450 + 0.2(7500) - (1750 + 1500) = -1300$$

نلاحظ ان الموازنة العامة في حالة عجز مقداره 1300 ون.

التمثيل البياني لوضعية الموازنة العامة:

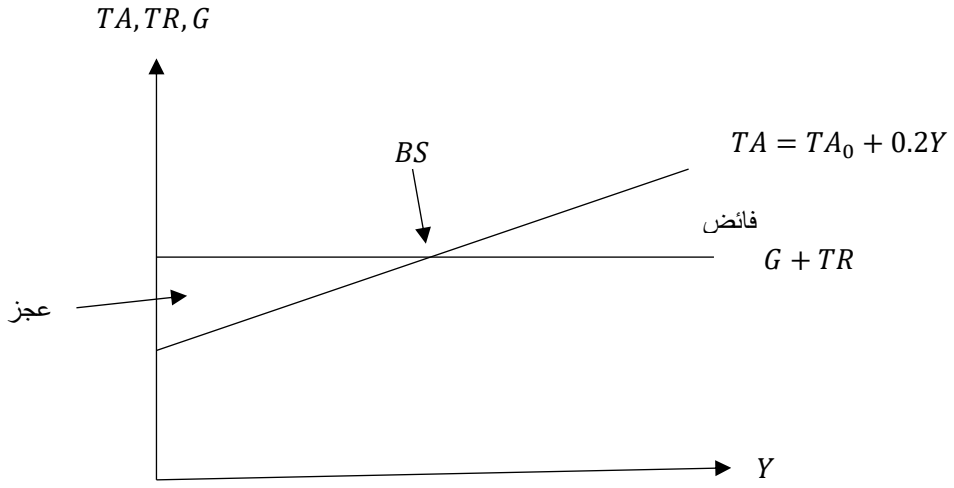

حساب الميزان رصيد الميزان التجاري NX

$$NX = X - M = X - (M_0 + 0.1Y) = 3000 - (300 + 0.1x7500) = 1950$$

الميزان التجاري سجل فائضا قدر ب 1950 ون.

4.اثر تغير الميل الحدي للاستيراد على الدخل التوازني:

$$Y^e = \frac{1}{(1 - b + bt + \alpha)}(a + I + G + X - m_{\text{à}} - bTA_0 + bTR)$$

$$Y^e = \frac{1}{(1 - 0.75 + 0.75x0.2 + 0.2)}(1500 + 762.5 + 3000 - 300 - 0.75(450) + 0.75(1500)$$

$$Y^e = 5750$$

نلاحظ ان هناك انخفاض في الدخل التوازني نتيجة ارتفاع الميل الحدي للاستيراد أي ان هناك زيادة في نصيب الصادرات من الدخل؛

أثر ذلك على رصيد الميزان التجاري:

$$NX = X - M = 3000 - (300 + 0.2x5750) = 1550$$

نلاحظ ان هناك انخفاضا في رصيد الميزان التجاري وهذا امر منطقي بعد الرفع من مستوى الاستيراد مع بقاء الدخل على حاله.

5.مستوى الصادرات الذي يحقق التشغيل الكامل:

للعودة مستوى التشغيل الكامل فيجب ان يتغير الدخل بالمقدار الاتي:

$$\Delta Y = \frac{1}{(1 - b + bt + b\alpha)}\Delta X \rightarrow \quad \Delta X = \frac{\Delta Y}{\frac{1}{0.6}} = \frac{1750}{\frac{1}{0.6}} = 1050$$

للعودة الى التوازن لابد من الرفع من قيمة الصادرات بمقدار 1050.

نموذج امتحان: (نموذج امتحان، جامعة الحسن الثاني، 2018)

اجب على الأسئلة المطروحة:

1. عرف المصطلحات الاتية:

- دالة الاستهلاك الكينزية؛
- رصيد الميزان التجاري؛
- العجز التوام.

2. بين طرق حساب الناتج الداخلي الخام.

3. إذا كان التعداد السكاني في بلد ما هو 40 مليون نسمة، اما عدد العمال فيقدر بحوالي 25 مليون عامل اما عدد البطالون فيقدر بحوالي 2 مليون عاطل، المطلوب:

-عرف التعداد السكاني في سن العمل؛

-ماه هو عدد الافراد النشطين في هذا البلد؛

احسب نسبة البطالة.

4. ليكن لدينا اقتصاد مغلق يتميز بالمعطيات الاتية:

الاستثمار ($I = 70$) والانفاق الحكومي ($G = 60$) ودالة الاستهلاك هي $C = 58 + 0.8Y_d$

المطلوب:

أ. ما هو المستوى التوازني لكل من الدخل والاستهلاك والادخار علما ان الحكومة ترغب في الحفاظ على حالة التوازن؛

ب. قررت الحكومة برفع الدخل عن طريق زيادة الانفاق الحكومي بمقدار ($\Delta G = 10$). فما هو مستوى الدخل؟ وكيف ستمول الحكومة هذه الزيادة؟ ثم احسب رصيد الموازنة العامة.

ج. إذا قررت الحكومة تحقيق هذا المستوى من الإنتاج مع المحافظة على توازن الموازنة العامة، احسب مستوى التوازن؛

د. اعطي المضاعفات في كلتا الحالتين. ماهوا للبديل الأفضل او الاختيار الأكثر فاعلية مع تبرير الإجابة.

هـ. نفرض الان ان الضرائب دالة في الدخل بمعدل ضريبة ($t = 20\%$)، ودخل ($y = 700$) ومستوى استثمار يقدر ب($I = 70$) اما دالة الاستهلاك فتبقى على حالها، احسب رصيد الموازنة العامة، والانفاق الحكومي، والمضاعف.

و. نفرض الان ان الدخل عند مستوى التشغيل الكامل هو () احسب المتغيرات السابقة المقبلة للدخل التوازني الجديد.

الحل:

1.التعاريف:

- دالة الاستهلاك الكينزية تعبر عن العلاقة بين تطور الاستهلاك الإجمالي للعائلات داخل بلد ما والدخل المتاح لنفس العائلات؛

- رصيد الميزان التجاري هو الفرق بين الصادرات (X) والواردات (M) لبلد ما خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة ويعبر عنه بالعلاقة(BC=X-M)؛

- اذا كان (BC>0) أي رصيد الميزان التجاري موجب أي ان هناك فائض في الميزان التجاري؛
- اذا كان(BC<0) أي ان رصيد الميزان التجاري سالب وهذا يعني ان هناك عجز في الميزان التجاري.

-العجز التوام او المضاعف يعبر عن تسجيل الاقتصاد لعجز في الموازنة العامة وعجز في الحساب الجاري في نفس الفترة؛

2.قياس الناتج الداخلي الخام (PIB): يقاس الناتج الداخلي الخام بثلاث طرق وهي

- طريقة الإنتاج:

  ن.د.خ= القيمة المضافة+ الضرائب على الناتج- اعانات الإنتاج؛
- طريقة الانفاق او طريقة الطلب:

  ن.د.خ.=انفاق الاستهلاك النهائي +تكوين راس المال الخام + الصادرات – الواردات؛
- ن.د.خ. = تعويضات الاجراء + الأرباح +الريع + الضرائب على الإنتاج والواردات- الإعانات.

1.3.السكان في سن العمل: هي الفئة من السكان النشطون والتي تمثل الافراد الذين تفوق أعمارهم 15 سنة والمستعدون للعمل؛

2.3.السكان النشطون في هذا البلد هم:

عدد السكان انشطين = عدد العمال + عدد البطالون = 25+2=27 مليون

3.3.معدل البطالة = عدد البطالون مقسوما على عدد السكان النشطون= 2/27=7.4% أي ان 7.4%من السكان النشطين في حالة بطالة.

1.4. الدخل التوازني:

$$Y = C + I + G \; ; \quad G = T$$

$$Y = C + I + G \Longrightarrow Y = 58 + 0.8Y_d + 60 + 70$$

$$Y = 58 + 0.8(Y - T) + 60 + 70 \Longrightarrow Y = 0.8(Y - 60) + 188$$

$$Y = 0.8Y - 48 + 188 \Longrightarrow Y(1 - 0.8) = 140$$

$$0.2Y = 140 \Rightarrow Y = 700$$

$$Y^* = 700$$

وهو الدخل التوازني.

2.4.مستوى الدخل عند التوازن:

$$Y = C + I + G \Rightarrow Y = 58 + 0.8Y_d + 70 + 70$$

$$Y = 0.8(Y - T) + 198 \Rightarrow Y = 0.8(Y - 60) + 198$$

$$(1 - 0.8)Y = -48 + 198 \Rightarrow 0.2Y = 150$$

$$Y = \frac{150}{0.2} = 750$$

تقوم الحكومة بتمويل هذه الزياد من خلال الرفع من الإيرادات.

-رصيد الموازنة: $BS = 60 - 70 = -10$

هناك عجز في الموازنة العامة يقدر ب 10 ون.

3.4.ايجاد مستوى الدخل التوازني مع احترام التوازن في الموازنة العامة؛

$$Y = C + I + G \Rightarrow Y = 58 + 0.8(Y - T) + 70 + 70$$

$$Y = 0.8(Y - 70) + 198 \Rightarrow Y = 0.8Y - 56 + 198$$

$$0.2Y = 142 \Rightarrow Y = 710$$

4.4. المضاعفات:

✓ الحالة الأولى: زيادة الانفاق الحكومي

$$\Delta Y = k_1 \Delta G \rightarrow 750 - 700 = 10k_1$$

$$10k_1 = 50 \Rightarrow k_1 = 5$$

✓ الحالة الثانية زيادة الضرائب:

$$\Delta Y = k_2 \Delta T \Longrightarrow 710 - 750 = 10k_2$$

$$10k_2 = -40 \Rightarrow k_2 = -4$$

نلاحظ ان اثر مضاعف الضرائب يؤثر سلبا على الدخ وبالتالي الوضعية الأفضل هي الأولى أي الرفع من الانفاق الحكومي.

5.حساب الانفاق ورصيد الموازنة في حالة $T = 0.2Y$

$$Y = C + I + G \Rightarrow Y = 0.8Y_d + 58 + 70 + G$$

$$Y = 0.8(Y - 0.2Y) + 128 + G$$

$$Y = 0.8(0.8Y) + 128 + G$$

$$Y = 0.64Y + 128 + G$$

$$Y - 0.64Y - 148 = G \Rightarrow G = 0.36Y - 128$$

$$G = 0.36(700) - 128 \Rightarrow G = 252 - 128$$

$$G = 124$$

حساب رصيد الموازنة العامة:

$$BS = T - G \Rightarrow BS = 0.2X700 - 124 = 16$$

الموازنة العامة سجلت فائضا قدر ب: 16 ون.

6.حساب تغيرات المتغيرات السابقة عندما يكون دخل مستوى التشغيل الكامل 1000ون؛

لدينا: $G = 0.36y - 128 \Rightarrow G = 0.36X1000 - 128$

$$G = 360 - 128 \Rightarrow G = 232$$

ومن جهة أخرى لدينا $T = 0.2Y \Rightarrow T = 0.2X1000 = 200$

فيكون رصيد الموازنة العامة في هذه الحالة كما يلي:

$$BS = T - G \Rightarrow 200 - 232 = -32$$

تبين النتيجة الأخيرة ان الموازنة العمة سجلت عجزا قدر ب 32 ون.

خلاصة:

تناولنا بالدراسة التوان في اقتصاد كينزي وبالتالي يكون الطالب هنا قد الم بأهم الأفكار الأساسية لنظرية كينز في الاقتصاد الكلي، وأصبح بإمكانه ان يعالج او يبحث التوازن الاقتصادي وفق النظرية الكنزية، ولكن لا يجب عليه الاطلاع أكثر على الموضوع من خلال الكتابات في ذلك.

الفصل الثاني:

التوازن في سوق السلع وسوق النقد ونموذج $(IS - LM)$

الفصل الثاني: التوازن في سوق السلع وسوق النقد ونموذج (IS – LM):

تمهيد:

يتمثل الهدف الأساسي من دراسة الاقتصاد الكلي هو البحث عن التوازن في الاقتصاد، ونجد للاقتصاد الكلي عدة نماذج منها نموذج (الإنفاق – الدخل) الذي يعمل خارج سوق النقد وبالتالي فهو يعتبر سعر الفائدة ثابت، والحقيقة عكس ذلك تماما فواقعيا سوق السلع والخدمات وسوق النقد مرتبطين، حيث ان الإنفاق الاستثماري يتأثر بأسعار الفائدة كما تؤثر كذلك في الإنفاق الاستهلاكي والجارة الخارجية (الصادرات والواردات) وحتى الإنفاق الحكومي يمكن أن يتأثر بأسعار الفائدة، وعليه فالكلام عن التوازن الاقتصادي الكلي يجب أن يتحقق باجتماع السوقين.

ونموذج (**IS – LM**) يهدف إلى إيجاد التوازن في كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقد في نفس الوقت حيث يمكن إيجاد قيم سعر الفائدة ومستوى الدخل التي تحقق في نفس الوقت التوازن في كلتا السوقين، وهو ما يتناوله هذا الفصل من خلال النقاط الآتية:

1. التوازن في سوق السلع والخدمات ومنحنى (**IS**)؛
2. التوازن في السوق النقدية ومنحنى (**LM**)؛
3. التوازن الشامل؛

تتكون الأسواق في الاقتصاد من سوقين أساسيتين هما سوق السلع والخدمات وسوق النقد (وسوق راس المال)، كل سوق من هذه الأسواق يتم دراستها بنموذج خاص بها.

بالنسبة لسوق السلع والخدمات تمت دراستها من خلال ما تطرقنا اليه في النظرية الكنزية، رأينا مثلا أثر تغير النفقات الحكومية على الدخل التوازني وهذا من خلال استخدام مفهوم المضاعف لكل مركبة من مركبات النموذج الاقتصادي، كما رأينا كذلك أثر زيادة الطلب الكلي على الإنتاج.

اما سوق النقد فيتمثل في الطلب على النقد والعرض النقدي وأثرهما على معدل الفائدة، فتغير العرض النقدي يؤثر مباشرة على معدل الفائدة التوازني، وهنا تتدخل السياسة النقدية للتأثير على هذه السوق ام باستخدام العرض النقدي او الطلب على النقد كأداة تأثير.

كلتا السوقين تتفاعلان مع بعضهما البعض حيث تؤثر احداهما في الأخرى، فمثلا ارتفاع الاستثمار له تأثير مباشر على سوق السلع والخدمات وله أثر غير مباشر على سوق النقد.

زيادة العرض النقدي يخفض معدل الفائدة وهذا يشجع الاستثمار ما يرفع من الدخل الوطني وهذا بدوره يؤثر في سوق النقد وهذا بزيادة الطلب على النقد ما يؤدي الى ارتفاع معدل الفائدة (لا يمكن فصل السوقين عن بعضهما في دراسة وضعية النشاط الاقتصادي). فسعر الفائدة يؤثر ليس فقط على مستوى الإنفاق الاستثماري وإنما يؤثر أيضا على مستوى الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي.

ولما كان التوازن في الاقتصاد يتطلب التوازن في السوقين فيجب البحث عن سعر الفائدة ومستوى الدخل اللذين يحققان التوازن في كلتا السوقين وهذا ما يقودنا إليه نموذج (**IS − LM**)

ويتطلب التوازن الكلي في الاقتصاد وفق هذا النموذج توفر شرطين أساسيين، الأول وهو أن الإضافة إلى الدخل يجب أن تساوي التسرب منه، والثاني وهو إن الطلب على النقود يجب أن يساوي عرض النقود الحقيقي، وهذا يعني غياب أي شرط من هذين الشرطين سيؤدي إلى حالة عدم توازن في الاقتصاد

دراسة النشاط الاقتصادي على المستوى الكلي تتطلب المزج بين السوقين وهذا ما يسمى بنموذج او منحنى(**IS − LM**) وهذا ما ستتم دراسته. (**John,2006,533**)

2.2. التوازن في سوق السلع والخدمات واستنتاج منحنى (IS):

" يمثل منحنى **IS** جميع توليفات مستويات الدخل ومعدلات الفائدة والتي يكون عندها الإضافات إلى الدخل مساوية إلى التسرب منه"(جيمس، وريجارد،1999،713).

هذه التوليفات بين الدخل الوطني (Y) ومعدل الفائدة (i) يكون فيها الاستثمار =الادخار $(S = I)$، مع العلم ان الانفاق الكلي في الاقتصاد يتكون من الانفاق الاستهلاكي (C) والانفاق الاستثماري (I) والانفاق الحكومي (G) وصافي الصادرات $(NX = X - M)$، والذي يمكن صياغته رياضيا:

$$Y = C + I + G + NX$$

$$C = a + bY_d \ , \quad Y_d = Y - T \ , \ T = tY$$

$$I = I_0 - \alpha i \ , \quad G = G_0 \ , \quad NX = X - M$$

$$M = M_0 + mY$$

$$Y = a + b(Y - tY) + I_0 + \alpha i + G + X - M_0 - mY$$

$$Y = a + bY - btY + I_0 + \alpha i + G + X - M_0 - mY$$

$$Y = \frac{1}{(s + bt + m)}(a + I + G + X - M_0) \ , \quad s = 1 - b$$

مع العلم ان: α هو معامل يوضح مستوى حساسية الاستثمار لسعر الفائدة؛

I_0 الاستثمار المستقل؛

M_0 الواردات المستقلة عن الدخل

ونعلم ان التوازن في سوق السلع والخدمات يتحقق عنما يتساوى الطلب الكلي والعرض الكلي لكن في هذه الحالة يتدخل عامل اخر وهو سعر الفائدة (i) والذي يعتبر المحدد الرئيسي للاستثمار، "فكل سعر فائدة سائد في سوق النقود يقابله مستوى دخل في سوق السلع والخدمات. ومنحنى (IS) ما هو الا مجموعة من هذه التجميعات من أسعار الفائدة والمقابل لها من مستويات الدخل" (سامي، 1994،391).

معادلة ومنحنى (IS) في اقتصاد به ثلاث قطاعات (اقتصاد مغلق):

لاشتقاق معادلة ومنحنى (IS) ننطلق من معدلة التوازن في اقتصاد يتكون من ثلاث قطاعات؛

$$Y^e = \frac{1}{(1-b)}(a + I_0 - \alpha i + G - bT)$$

اما إذا كانت الضريبة دالة في الدخل فان معادلة التوازن في حالة الاقتصاد بثلاث قطاعات تكون بالصيغة الاتية:

$$Y^e = \frac{1}{(1-b+bt)}(a + I_0 + G - bt) - \alpha\frac{i}{(1-b+bt)}$$

هذه المعادلة تعبر عن معادلة منحنى (IS). وهي المعادلة التي تسمح باشتقاق المنحنى بيانيا والذي يمثل مجموع الثنائيات من الدخل وسعر الفائدة التي تسمح بتحقيق التوازن في سوق السلع والخدمات، ويتحقق التوازن كما هو متعارف عليه عندما يتساوى العرض مع الطلب، حيث الاستثمار (I) يمثل جانب الطلب علما انه دالة في سعر الفائدة والعلاقة الدالية بينهما عكسية، اما جانب العرض فيمثله مستوى الادخار (S) أي عندما يكون ($I = S$).

الاشتقاق البياني لمنحنى التوازن في سوق السلع والخدمات (IS) في اقتصاد بثلاث قطاعات:

الشكل البياني رقم(1.2): المنحنى البياني لدالتي الادخار والاستثمار

1.دالة الادخار $S = f(Y)$ 2. دالة الاستثمار $I = f(i)$

منحنى دالة الادخار

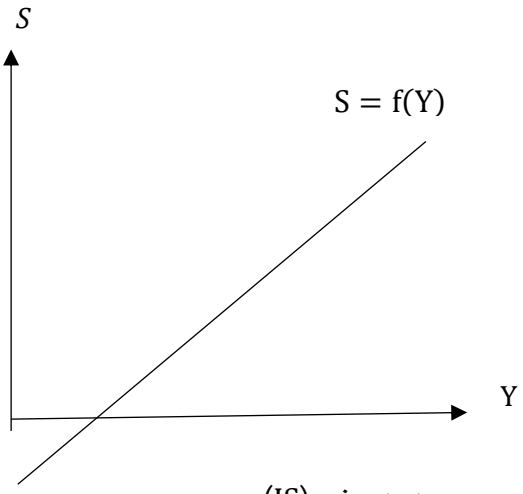

منحنى دالة الاستثمار

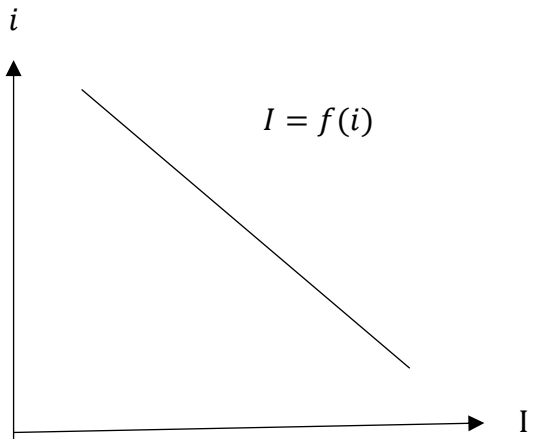

منحنى نموذج (IS)

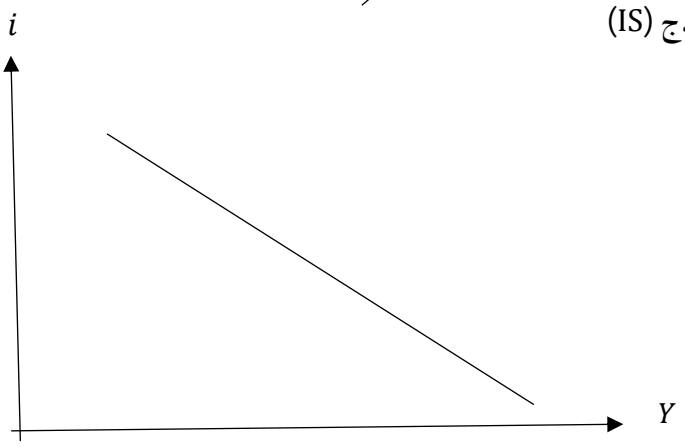

. استنتاج منحنى (IS) في حالة وجود القطاع الخارجي:

في النموذج الكامل اين يكون الحقن والموافق للعناصر (I, G, X) والتسرب الممثل بالعناصر الثلاث (S, T, M) فكيف يمكن تحديد منحنى (IS)؟ الكينزيون يفترضون ان منحنى غير مرن لان ردة فعل كل من الاستثمار والادخار اتجاه معدل الفائدة ضعيفة.

منحنى (**IS**) في حالة الاقتصاد المفتوح يوضح مجموع التوليفات من (Y) و(i) التي يكون عندها (S + T + M = I + G + X) فعندما يكون التسرب من تيار الدخل مساويا للحقن فان كمية السلع المطلوبة تبقى دون تغير، وعليه فان منحنى (**IS**) في حالة الاقتصاد المفتوح يبين المستويات المختلفة للدخل (Y) التي يكون عندها (S + T + M = I + G + X) عند كل سعر فائدة جديد (i).

ولتحديد منحنى () رياضيا في اقتصاد مفتوح ننطلق من معادلة توازن الدخل الاتية:

$$Y = \frac{1}{(s + bt + m)}(a + I + G + X - M_0) \ , \qquad s = 1 - b$$

$$Y = \frac{1}{(s + bt + m)}(a + I_0 - \alpha i + G + X + M_0)$$

$$Y = \frac{1}{(s + bt + m)}(a + I_0 + G + X + M_0) - \alpha \frac{i}{(s + bt + m)}$$

الشكل البياني رقم (2.2): المنحنى البياني لتوازن سوق السلع والخدمات

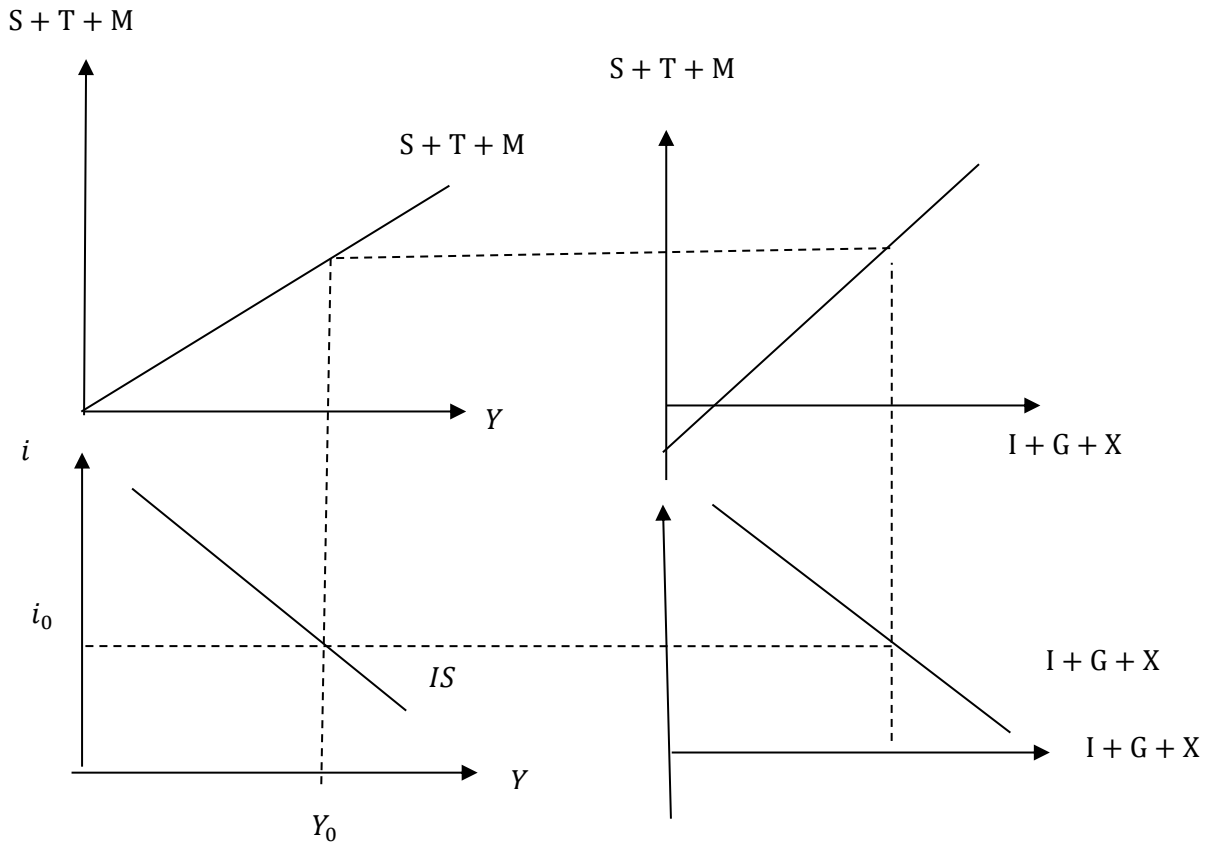

يبين المنحنى السابق إن مستويات الدخل المختلفة تتحدد بواسطة أسعار الفائدة المختلفة وكمية السلع المطلوبة تتغير عكسا ومعدل الفائدة.

- انتقال منحنى (IS):

ينتقل منحنى (IS) في حالة الاقتصاد المفتوح نتيجة تغير الإنفاق المستقل سواء تعلق الأمر بالإنفاق المستقل الداخلي أو الخارجي، إذ يمكن للصادرات والواردات المستقلة والأسعار النسبية والمطلقة وأسعار الصرف أين يؤثر هذا التغير على كل من الدخل وسعر الفائدة.

فانخفاض سعر الفائدة سيؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري ما يرفع من مستوى الدخل ما يجعل التسرب من تيار الدخل يرتفع بمقدار مساو للزيادة في الحقن أي الزيادة في الإنفاق الاستثماري، فإذا ما أضيف تسرب الواردات إلى تسرب الادخار فان مجموع التسرب يتزايد مع زيادة اقل في الدخل عما يمكن أن يكون عليه الحال فيما لو كان هناك تسرب في الادخار فقط.

بافتراض ثبات $(I + G)$ و $(S + T)$ فان انتقال منحنى (IS) إلى اليمين سيكون نتيجة ارتفاع الصادرات أو نتيجة انخفاض في الواردات، كما أن الانخفاض النسبي في الأسعار المحلية سيؤدي إلى ارتفاع في حجم الصادرات وانخفاض الواردات عند كل مستوى من مستويات الدخل وهذا ما يؤدي إلى انتقال منحنى (IS) نتيجة انتقال منحنى $(I + G + X)$ إلى اليمين وانتقال منحنى $(S + T + M)$ إلى اليسار، أما الزيادة النسبية في الأسعار فإنها تؤدي إلى عكس ذلك.

3.2.التوازن في سوق النقد او منحنى (LM):

يعبر منحنى () على التوازن في سوق النقد، ويمثل كل الثنائيات او التوليفات بين معدل الفائدة والدخل الوطني التي يكون فيها العرض النقدي يساوي الطلب على النقود. اذن يمكن القول بان التوازن في سوق النقد يتحقق عندما يكون الطلب على النقود يساوي عرض النقود في اقتصاد معين.

دالة الطلب على النقد:

حسب النظريات النقدية فان هناك نوعين من الطلب على النقد وهما طلب النقود لأغراض المعاملات والاحتياط والطلب على النقود لأغراض المضاربة، وبالتالي نجد هنا نوعين من الدوال:

- ✓ دالة الطلب على النقد لأغراض المعاملات والاحتياط: هي دالة في الدخل أي $M_{d1} = f(Y) = \beta Y$
- ✓ دالة الطلب على النقود لأغراض المضاربة: هي دالة في معدل الفائدة أي $M_{d2} = f(i) = M_0 - \gamma i$

وعليه فان دالة الطلب الكلية على النقد تعطى بالصيغة الاتية: $M_d = \beta Y + M_0 - \gamma i$

حيث: γ تمثل حساسية الطلب على النقود لغرض المضاربة أي انها تمثل مرونة الطلب على النقد بالنسبة لسعر الفائدة؛

β تمثل حساسية الطلب على النقود لغرض المعاملات والاحتياط، أي انها تمثل مرونة الطلب على النقد لغرض المعاملات والاحتياط بالنسبة للدخل.

يتضح من الدوال السابقة ان الطلب على النقود دالة طردية في الدخل وعكسية في سعر الفائدة، وبالتالي فان الطلب على النقد يتبع للتغيرات في كل من الدخل وسعر الفائدة.

دالة عرض النقد: العرض النقدي دالة مستقلة أي قيمتها محددة من قبل السلطات النقدية وتتمثل في العملة لدى الافراد والودائع تحت الطلب وتكتب رياضيا: $M_O = M_0$.

والتوازن في هذه السوق رياضيا يكون كما يلي:

$$(LM): M_d = M_O \rightarrow \beta Y + M_0 - \gamma i = M_O$$

$$\beta Y = M_O - M_0 + \gamma i$$

$(LM): Y = \frac{M_O - M_0}{\beta} + \frac{\gamma}{\beta} i$ العلاقة الأخيرة تمثل علاقة التوازن في السوق النقدية ويلاحظ منها ان هناك علاقة طردية بين الدخل وسعر الفائدة، وتوازن هذه السوق تمثله تلك التوليفات بين الدخل وسعر الفائدة. والمنحنى البياني لتوازن سوق النقد يكون بالشكل الاتي: الشكل رقم (3.2): توازن سوق النقد (LM)

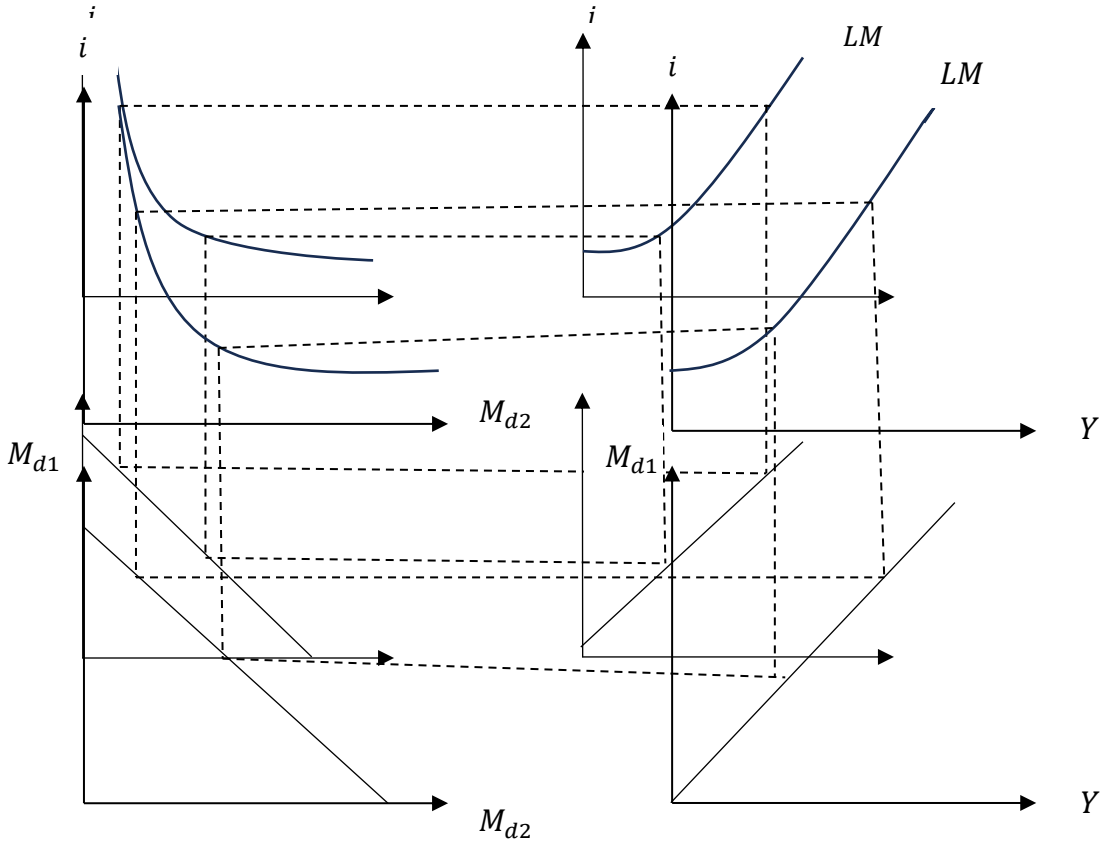

يتضح من المنحنى البياني أعلاه كيف يتحقق التوازن في سوق النقد والعلاقة بين كل من الطلب عبى النقود والدخل وسعر الفائدة.

التوازن الشامل: يتحقق عندما يتوازن سوق السلع والخدمات وسوق النقد في نفس الوقت، وبيانيا يعطى بالصيغة الاتية:

المنحنى البياني رقم (4.2): منحنى التوازن الشامل

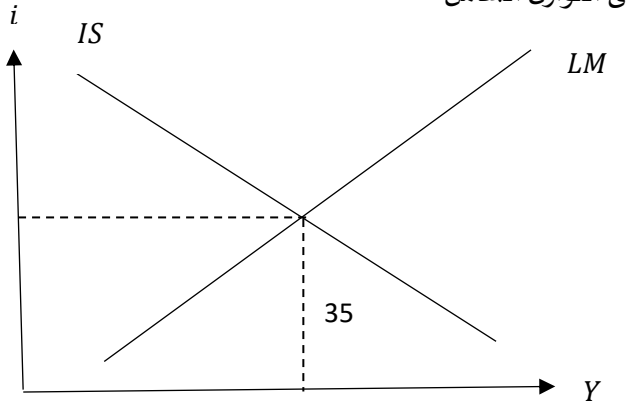

بيانيا يتحقق التوازن الشامل في الاقتصاد بين سوق السلع والخدمات وسوق النقد في نفس الوقت عند نقطة تقاطع منحنى (IS) مع منحنى (LM) .

4.2.ميزان المدفوعات:

1.4.2.مفهوم ميزان المدفوعات:

تقوم الدول بحساب قيمة حجم النشاط الاقتصادي باستخدام احد المقاييس كالناتج الداخلي الخام أو الناتج الوطني الإجمالي لتكون لديها فكرة عن مستوى الإنتاج المحلي، كما أنها تعمل في الوقت نفسه بحساب ميزان مدفوعاتها الدولية لمعرفة وضعيتها اتجاه العالم الخارجي للاحتفاظ بوضعها الصحيح مع هذه الدول "إن بيانات المعاملات الدولية لبلد ما تعرض في حساب ميزان مدفوعاتها وهو سجل للمتحصلات الناتجة عن التعاملات الكبيرة بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة" (توماس،2002، 666) ، ولتوضيح ذلك نقوم بتناول هذا بشيء من التفصيل انطلاقا من تعريف هذا الميزان .

1.1.4.2..تعريف ميزان المدفوعات

التعريف الأول: يعرف على انه " بيانا حسابيا يجري فيه تسجيل المعاملات الاقتصادية الدولية، والتي تتم بين المقيمين في بلد معين، وبين المقيمين في البلدان الأجنبية، خلال فترة معينة من الزمن، غالبا ما تكون سنة" أسامة، واثيل، 2003، 485-486).

التعريف الثاني: "ميزان المدفوعات الدولي لدولة ما هو بيان منسق لجميع التعاملات الاقتصادية بين تلك الدولة وسائر " (ساموبلسون، ونوردهاوس، 2006، 699)

التعريف الثالث:" حساب ميزان المدفوعات هو تقرير عن فترة ما يلخص تدفق المعاملات الاقتصادية مع الأجانب" (جيمس، وريجار،2007، 542).

ويهدف حساب المدفوعات يحاول إبراز أسباب الصفقات مع الخارج، فحساب مدفوعات الجزائري يوضح حجم المدفوعات للأجانب مقابل أشياء كالواردات السلعية ونقل البضائع والخدمات التي يحصل عليها السياح الجزائريون في الخارج وكذلك الاستثمارات الجزائرية في الدول الأخرى. وبنفس الطريقة فانه يوضح تدفق المدفوعات إلى الجزائر من قبل الأجانب مقبل بنود مثل الصادرات السلعية والبضائع المنقولة على البواخر الجزائرية والاستثمارات الأجنبية في الجزائر، " والمعاملات التي يترتب عليها مقبوضات (تدفق النقود داخل الدول) إنما تعامل كعمليات دائنة. فصادرات السلع والخدمات والأصول المالية هي المورد الأساسي للعمليات الدائنة. أما العمليات التي يترتب عليها مدفوعات (تدفق النقود خارج الدول) إنما هي عمليات مدينة. فواردات السلع والخدمات إنما هي عبارة عن قيود مدينة في حسابات ميزان المدفوعات. وباعتباره ميزان فيتطلب الأمر التوازن بين طرفيه، كما أن كل المعاملات تسجل إما بإشارة موجبة أو بإشارة سالبة، والقاعدة العامة لحساب ميزان المدفوعات هي التالية:

" إذا أدى التعامل إلى كسب عملة أجنبية للدولة فانه يدعى رصيدا دائنا ويسجل كبند موجب، أما إذا اشتمل التعامل على إنفاق عملة أجنبية فهو رصيد مدين ويسجل في كبند سالب، بشكل عام تكون الصادرات دائنة والواردات مدينة" (ساموبلسون،ونوردهاوس، 2006، 699-700)، فميزان المدفوعات يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية وأداة من أدوات

التحليل الاقتصادي لمعرفة الوضع الاقتصادي للبلد في المدى القصير، ومن ثمة تحديد مركزه المالي بالنسبة للعالم الخارجي.

لذلك غلبا ما يطلب الصندوق النقدي الدولي من جميع أعضائه تقديم موازين مدفوعاتها سنويا "والذي هو بيان حسابي مختصر تسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والمساعدات وكل المعاملات الرأسمالية والذهب النقدي الداخلة والخارجة من البلد خلال فترة زمنية محددة عادة السنة" (بسام الحجار، 2003، 55)، فميزان المدفوعات هو بمثابة الحساب الذي يسجل ويدون قيمة الحقوق وقيمة الديون الناشئة بين بلد وبلدان العالم الخارجي.

وتتمثل المكونات الأساسية لميزان المدفوعات في الحسابات الرئيسية الآتية :

الحساب الجاري (حساب العمليات الجارية) وحساب رأس المال (حساب المعاملات الرأسمالية) وحساب الاحتياطي الرسمي أو حساب التسويات الرسمية، وسنحاول هنا توضيح كل حساب من هذه الحسابات.

2.4.2. مركبات ميزان المدفوعات:

يقسم ميزان المدفوعات إلى ثلاثة حسابات أو أقسام رئيسية والتي تسجل المعاملات الاقتصادي الدولية، وتدخل كل كعاملة في ميزان المدفوعات كدائنة أو مدينة، فالمعاملة الدائنة هي تلك المعاملة التي الى الحصول على مدفوعات من الأجانب " قبض أموال من الأجانب"، والمعاملة المدينة هي تلك المعاملة التي تؤدي إلى مدفوعات للأجانب " (دومينيك، 1993ن 123) وهي:

1.الحساب الجاري أو حساب المعاملات الجارية؛

2. حساب رأس المال أو حساب المعاملات الرأسمالية؛

3. حساب التسويات الرسمية أو حساب الاحتياطي الرسمي.

أ/ الحساب الجاري (حساب المعاملات الجارية):

يعتبر الحساب الجاري من أهم مكونات ميزان المدفوعات، فهو يتضمن جميع المدفوعات أو الهبات الناتجة عن شراء أو بيع السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة عادة سنة، وهذا يعني انه يتضمن جميع المعاملات الاقتصادية الدولية ذات الطبيعة الجارية.

يتضمن الحساب الجاري أو حساب العمليات الجارية ثلاثة أنواع رئيسية من المعاملات وهي المبادلات السلعية والمبادلات الخدمية والتحويلات من جانب واحد، ويتضمن هذا الحساب الميزان التجاري الذي يعتبر جزء من هذا الحساب وتدون فيه قيمة السلع المصدرة والمستوردة ورصيده الذي يمثل الفرق بين الصادرات والواردات يسمى رصيد الميزان التجاري والذي يمكن أن يكون موجبا أي تسجيل فائض أو يكون سالبا أي حالة عجز وقد يكون متوازنا أو متعادلا.

إضافة إلى الميزان التجاري هناك عمليات الخدمات والدخل من الاستثمارات، فالخدمات تشمل الشحن والخدمات المالية والسفريات الخارجية أما الاستثمارات فتشمل رصيد ما تكسبه (أي مكاسب الأصول التي تملكها الدولة في الخارج مطروحا منه ما عن الأصول الأجنبية) أما الجزء الثالث من المعاملات التي يتضمنها الحساب الجاري فتتمثل في التحويلات من جانب واحد فتتمثل في تلك التحويلات من والى البلد كالمنح النقدية إلى الأجانب مثل المنح للحكومات الأجنبية والمعاشات .

كما أن حركة السلع والخدمات بين الدول بالمعاملات التجارية والتي يطلق عليها المعاملات التجارية ويطلق على الفرق بين الصادرات والواردات السلعية مصطلح رصيد الميزان التجاري أو الحساب التجاري والذي يعطى بالعلاقة الآتية:$BC = (X - M)$ ، ويعتبر الميزان التجاري احد أهم عناصر ميزان المدفوعات.

ورصيد الحساب الجاري يتمثل في رصيد الميزان التجاري مضافا إليه صافي التحويلات من جانب واحد فيكون هذا الرصيد فائضا أو عجزا.

ب/ حساب رأس المال (حساب المعاملات الرأسمالية):

يعتبر هذا الحساب المكون الثاني لميزان المدفوعات والذي يشير إلى صافي تدفق المعاملات الرأسمالية والمالية وصافي الاستثمارات المباشرة ، أي يعكس صافي التغير في حقوق والتزامات الاقتصاد الوطني تجاه البلدان الأجنبية خلال الفترة الجارية. ويتمثل في القروض الخارجية وأقساطها المسددة بالإضافة إلى حركة الاستثمارات الرسمية والخاصة ويشمل كل ما له علاقة بمشتريات أو مبيعات الأصول المالية بين المقيمين وغير المقيمين، ويتضمن هذا الحساب العمليات الآتية:

- ✓ تغيرات أصول البلد في الخارج وتغيرات الأصول الأجنبية في البلد؛
- ✓ المشتريات والمبيعات من الأوراق المالية؛
- ✓ الاستثمارات المباشرة التي يقوم بهام واطنوا البلد في أصول حقيقية أو يقوم بها أجانب يقيمون في هذا البلد.

إن حساب رأس المال لأي بلد يوضح مختلف التدفقات المالية لاسيما الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات المحفظة والمشتقات المالية والاستثمارات الأخرى، والتي تنجم عن حيازة أصول بلد ما من طرف المقيمين في بلد آخر.

تتكون المعاملات الرأسمالية من:

- ✓ الاستثمارات المباشرة التي يقوم بها مواطنو الدولة في أصول حقيقية بالخارج أو يقوم بها أجانب يقيمون في هذه الدولة؛
- ✓ القروض الممنوحة للأجانب أو من الأجانب، ومن خلال هذا فان استثمارات أبناء الدولة في الخارج تسجل في حساب ميزان المدفوعات في الجانب المدين ومن ناحية أخرى فان الاستثمارات الأجنبية داخل البلد تسجل في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات، كما يشمل هذا الحساب الكثير من القيود التي تعبر عن قروض ومدفوعات، فمثلا العجز في حساب العمليات الجارية قد يتطلب من الدولة الاقتراض لتسديد قيمة الواردات والعكس إذا سجل فائضا فنه يمكن للدولة أن تقرض الدولة التي اشترت منها.

ج/ حساب الاحتياطي الرسمي:

الاحتياطيات الدولية الرسمية هي وسيلة للمدفوعات الدولية الرسمية، حيث تحتفظ الحكومات بأرصدة من العملات الأجنبية والذهب وحقوق السحب الخاصة في الصندوق النقدي الدولي، ويقيس هذا الحساب التغير في أصول الاحتياطيات للبلد في الخارج وأصول الاحتياطيات الرسمية للأجانب بالبلد، ويعتبر مستوى الاحتياطيات الدولية من العوامل المحددة لثقة الدائنين في البلد.

تعمل الدول على الاحتفاظ بأرصدة من الذهب والعملات الصعبة، وحقوق السحب الخاصة في الصندوق النقدي الدولي وبالتالي يمكن لدولة ما أن تمول العجز أو تزيد من احتياطاتها إذا كان هناك فائض.

يمكن تلخيص ما سبق في جدول يتضمن بنود أو حسابات ميزان المدفوعات ،

ويمكن التعبير عن ميزان المدفوعات بالمعادلة الآتية:

$$BP = BC + +BK = [(X - M) + INT] + (F - \Delta R).$$

حيث:

BP: رصيد الميزان التجاري؛

BK: رصيد الميزان الرأسمالي؛

X: قيمة الصادرات؛

M: قيمة الواردات؛

INT: صافي المتحصلات من الأرباح والفوائد؛

F: صافي التدفق الرأسمالي الخاص؛

ΔR: التغير في الاحتياطيات الرسمية من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي.

وبالتالي فهو يعكس مدى قوة الاقتصاد الوطني وقابليته ودرجة تكييفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاديات الدولية، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والمنتجات بما فيها العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف ومستوى الأسعار والتكاليف.

فميزان المدفوعات يعتبر من أهم المؤشرات أو الأدوات التي تستعين بها السلطات السياسية والاقتصادية في رسم سياساتها الاقتصادية.

الجدول رقم (2-1): ميزان المدفوعات لدولة ما

الحساب	مدين	دائن	الرصيد
العمليات الجارية			
صادرات وواردات السلع	-350	200	.....
رصيد ميزان التجارة	.....	.....	-150
الخدمات (صافي)	.....	+20	
التحويلات (صافي)	-15	.....	.....
رصيد العمليات الجارية	.....	.....	-145
حساب رأس المال			
حركات رأس المال الخاص	-25	150	+125
حركات رأس المال الحكومي	-5	.....	-5
رصيد حساب رأس المال	.....	.....	+120
حساب الاحتياطي الرسمي			
ارصدة الاحتياطي الرسمي	-4	.....	.....
الارصدة الاجنبية الرسمية	.....	-1	.....
رصيد حساب الاحتياطي الرسمي	.....	.....	-5
الخطأ والسهو	.....	.....	30

المصدر، سامي خليل،(1994، 1429)

الجدول رقم (2-2): حسابات ميزان المدفوعات

1.صادرات السلع والخدمات (+)

- السلع
- الخدمات (السياحة، التامين، الخدمات المصرفية، الدخل من الأصول المملوكة بالخارج كالفائدة والتوزيعات....الخ)

2.واردات السلع والخدمات (-)

- السلع
- الخدمات (السياحة، التامين، .....الخ، دخل المستثمر الأجنبي من الأصول المحلية كالفائدة والتوزيعات....الخ)

3. التحويلات من جانب واحد(-) = صافي التدفق للخارج

4. الحساب الجاري = (1+2+3)

5.صافي الأصول الخاصة المملوكة بالخارج (الزيادة= تدفق رأس المال للخارج (-))

- الاستثمار المباشر
- الاستثمار في المحفظة المالية

6. صافي الأصول الأجنبية الخاصة (الزيادة = تدفق رأس المال للداخل(+))

- الاستثمار المباشر
- الاستثمار في المحفظة المالية

7. حساب رأس المال (5+6)

المصدر: سى بول هالوود و رونالد ماكدونالد،(2007، 49)

في ميزان المدفوعات تقيد جميع البنود الدائنة تقيد في الجانب الدائن بعلامة (+) بينما تقيد البنود المدينة بإشارة سالبة (-)، لذلك نجد أن البيع للأجانب سواء سلع أو خدمات وكذا تدفقات رأس المال للداخل هي بود دائنة في الحساب الجاري وحساب رأس المال على التوالي، بينما شراء السلع والخدمات من الأجانب أي الواردات من السلع والخدمات أو الحقوق المتعلقة بالأصول المملوكة لهم (تدفق رأس المال إلى الخارج) هي بنود مدينة في الحساب الجاري وحساب رأس المال على الترتيب.

بينما يعبر المكون الثالث لميزان المدفوعات وهو ميزان التسويات الرسمية فيعبر عن عن التغيرات في في احتياطيات الصرف الأجنبي والذي يسمى كذلك ميزان التمويل الرسمي حيث يعبر عن التغير في احتياطيات الصرف الأجنبي لدى

البنك المركزي للدولة، ومن بين استخدامات هذه الاحتياطيات في عمليات التدخل في سوق الصرف الأجنبي او تمويل عجز الموازنة العامة.

ولغرض توازن ميزان المدفوعات فانه يتم استخدام حساب رابع وهو حساب الخطأ أو السهو.

وباستخدام الأسلوب النقدي في تحليل ميزان المدفوعات فانه يمكن التعبير عنه رياضيا كما في الآتي:

$$CA + CAP + OSP = 0.$$

حيث:

CA: الحساب الجاري

CAP: حساب رأس المال

OSP: ميزان التسويات الرسمية

ونشير هنا إلى أن عجز الحساب الجاري يمكن موازنته من خلال فائض حساب رأس المال أي عن طريق تدفق رأس المال للداخل، كما أن فائض الحساب الجاري تتم موازنته عن تدفق رأس المال إلى الخارج.

مثال1 : عمليات ميزان المدفوعات

الجانب الدائن	الجانب المدين	الرصيد (عجز أو فائض)
➢ **الحساب الجاري**		
الواردات السلعية 249.3	الصادرات السلعية 224.0	الميزان التجاري 25.3-
الواردات من الخدمات 84.6	الصادرات من الخدمات 120.7	ميزان المعاملات
صافي التحويلات من جانب		الجارية 3.7
واحد 7.1		
المجموع 341.0	المجموع 344.7	
➢ **حساب رأس المال**		
استثمارات بالخارج 18.5	استثمارات أجنبية 10.9	
قروض للأجانب 58.1	قروض من الأجانب 70.2	رصيد الحساب الجاري وحساب
➢ حساب **الاحتياطي** 18.2		رأس المال 18.2

مثال2: حسابات ميزان المدفوعات

1.**الحساب الجاري**	
الصادرات من السلع	+216
الواردات من السلع	-290
الميزان التجاري	**-74**
الصادرات من الخدمات	+140
الواردات من الخدمات	-78
ميزان الخدمات	**+62**
صافي التحويلات غير المستردة	+8
رصيد الحساب الجاري	-4
2. حساب رأس المال	
صادرات رأس المال	-78
واردات رأس المال	+59
رصيد حساب رأس المال	**-19**
3. حساب التسويات الرسمية	
التغير في الالتزامات اتجاه الخارج	+25
التغير في الاحتياطي من العملات الأجنبية والذهب	+2
فروق إحصائية	-4
رصيد ميزان المدفوعات	0

5.2. التوازن الكلي الداخلي والخارجي ونموذج ($IS - LM - BP$):

1.5.2. استنتاج منحنى (IS) في حالة وجود القطاع الخارجي:

منحنى (IS) في حالة الاقتصاد المفتوح يوضح مجموع التوليفات من (Y) و(i) التي يكون عندها ($S + T + M = I + G + X$) فعندما يكون التسرب من تيار الدخل مساويا للحقن فان كمية السلع المطلوبة تبقى دون تغير، وعليه فان منحنى (IS) في حالة الاقتصاد المفتوح يبين المستويات المختلفة للدخل (Y) التي يكون عندها ($S + T + M = I + G + X$)) عند كل سعر فائدة جديد(i).

يبين المنحنى (38) إن مستويات الدخل المختلفة تتحدد بواسطة أسعار الفائدة المختلفة وكمية السلع المطلوبة تتغير عكسا ومعدل الفائدة.

الشكل البياني رقم (2-5): استنتاج منحنى (IS)

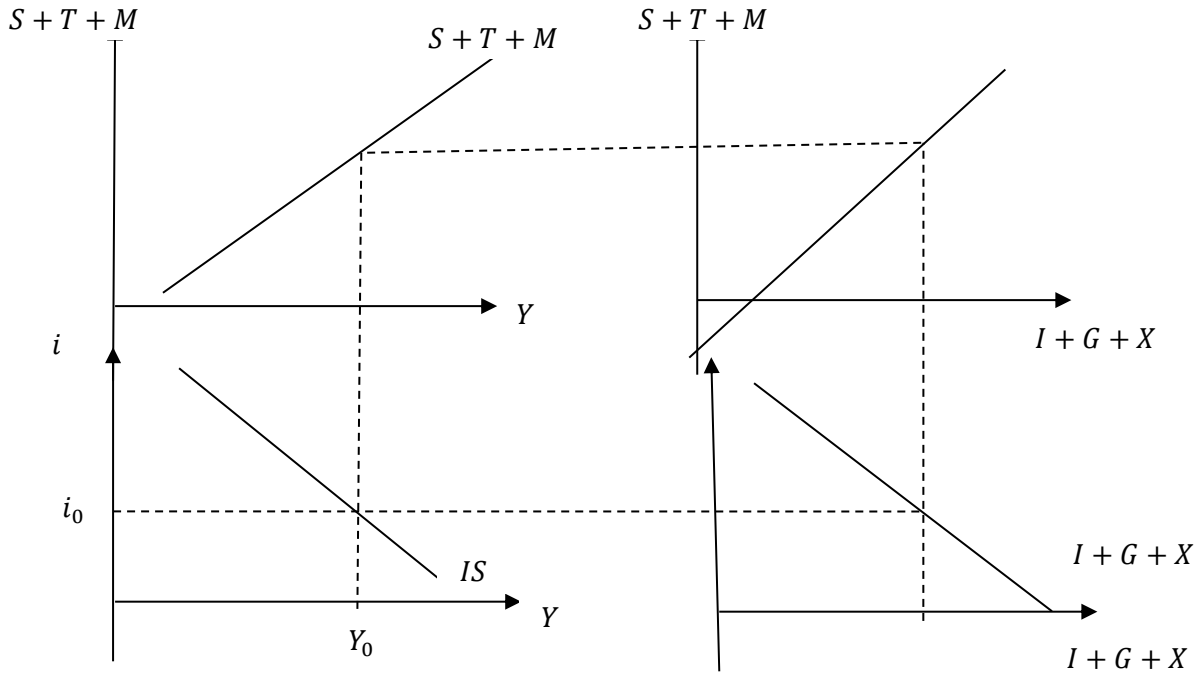

- انتقال منحنى (IS):

ينتقل منحنى (IS) في حالة الاقتصاد المفتوح نتيجة تغير الإنفاق المستقل سواء تعلق الأمر بالإنفاق المستقل الداخلي أو الخارجي، إذ يمكن للصادرات والواردات المستقلة والأسعار النسبية والمطلقة وأسعار الصرف أين يؤثر هذا التغير على كل من الدخل وسعر الفائدة.

فانخفاض سعر الفائدة سيؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري ما يرفع من مستوى الدخل ما يجعل التسرب من تيار الدخل يرتفع بمقدار مساو للزيادة في الحقن أي الزيادة في الإنفاق الاستثماري، فإذا ما أضيف تسرب الواردات إلى تسرب الادخار فان مجموع التسرب يتزايد مع زيادة اقل في الدخل عما يمكن أن يكون عليه الحال فيما لو كان هناك تسرب في الادخار فقط.

الشكل البياني رقم (2-6): انتقال منحنى (IS)

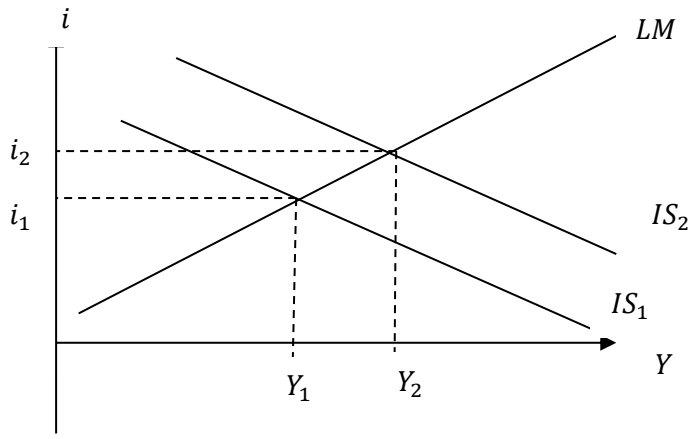

بافتراض ثبات $(I + G)$ و $(S + T)$ فان انتقال منحنى (IS) إلى اليمين سيكون نتيجة ارتفاع الصادرات أو نتيجة انخفاض في الواردات، كما أن الانخفاض النسبي في الأسعار المحلية سيؤدي إلى ارتفاع في حجم الصادرات وانخفاض الواردات عند كل مستوى من مستويات الدخل وهذا ما يؤدي إلى انتقال منحنى (IS) نتيجة انتقال منحنى $(I + G + X)$ إلى اليمين وانتقال منحنى $(S + T + M)$ إلى اليسار، أما الزيادة النسبية في الأسعار فإنها تؤدي إلى عكس ذلك.

2.5.2. التوازن الخارجي أو التوازن في ميزان المدفوعات (BP):

يمثل التوازن الخارجي احد أهداف الاقتصاد الكلي ويتمثل في تحقيق التوازن في المعاملات الخارجية للاقتصاد الوطني، ويتحقق ذلك عندما تتعادل مجموعة التزامات الاقتصاد الوطني اتجاه العالم الخارجي مع حقوقه مع العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة .

يعني التوازن أن قيمة ما يدفع للعالم الخارجي تتساوى مع ما يتم تحصيله من العالم الخارجي في نهاية فترة زمنية معينة عادة سنة،.

يعتبر الحساب الجاري وحساب رأس المال أهم الحسابات في ميزان المدفوعات وعليه فانه سيتم الاعتماد على هذين الحسابين في الصيغة الرياضية لميزان المدفوعات محاولين دراسة توازن الميزان التجاري وميزان رأس المال ثم التوازن الكلي في ميزان المدفوعات.

- الصيغة الرياضية للميزان التجاري:

يتعلق حساب العمليات الجارية رصد جميع العمليات المتعلقة بحركة السلع والخدمات من والى الخارج أو الصادرات والواردات من السلع والخدمات والتي يمكن التعبير عنها رياضيا بالمعادلة الآتية:

$$BC = X - M = NX$$

حيث:

BC: رصيد الميزان التجاري؛

X: قيمة الصادرات؛

M: قيمة الواردات؛

NX: صافي الصادرات

ونشير هنا إلى أن الصادرات تعتبر متغيرة مستقلة أو خارجية فقيمتها تتحدد خارج النموذج، أما الواردات فتعتبر متغيرة داخلية تتحدد قيمتها داخل النموذج باعتبار أنها مرتبطة بالدخل أي أن الواردات دالة في الدخل، والتي يمكن التعبير عنها رياضيا بالمعادلة التالية:

.

$$M = M_0 + mY$$

حيث:

M: الواردات من السلع والخدمات؛

M_0: قيمة الواردات المستقلة عن الدخل؛

m: الميل الحدي للواردات ويعبر عن التغير في الواردات الناتج عن التغير في الدخل بوحدة واحدة؛

Y: الدخل.

$$.BP = BC + +BK$$

- الصيغة الرياضية لحساب رأس المال:

بناء على ما تقدم فانه يمكن القول أن حساب رأس المال يتكون أساسا من صادرات وواردات رأس المال والذي يمكن التعبير عنه رياضيا بالمعادلة الآتية: $BK = K_X + K_M$..

حيث:

BK: رصيد حساب رأس المال؛

K_X: الصادرات من رأس المال وهي دالة عكسية في سعر الفائدة؛

K_M:الواردات من رأس المال وهي دالة موجبة في سعر الفائدة.

وخط ميزان المدفوعات (BP) هو عبارة عن تجميعات من سعر الفائدة والدخل والتي تحقق التوازن في حساب عمليات الاحتياطي الرسمي ويتم ذلك عندما تكون الصادرات بالإضافة إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل تساوي الواردات (سامي،1994، 1463)، ويمكن التعبير عن ذلك رياضيا بالمعادلة الآتية:

$$X + K_f = M.$$

$$K_f = K_0 + hi.$$

حيث

K_f: تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل

وعليه فان التوازن في ميزان المدفوعات يمكن كتابته كما يلي:

$$X + K_f = M.$$

$$X + K_0 + hi = M_0 + mY.$$

$$X - M_0 + K_0 + hi = mY.$$

$$Y = \frac{X - M_0 + K_0}{m} + \frac{h}{m} i.$$

المعادلة الأخيرة هي معادلة توازن ميزان المدفوعات.

- اشتقاق منحنى التوازن الخارجي (BP):

منحنى (BP) يمثل جميع التوليفات بين الدخل وسعر الفائدة التي تؤدي إلى التوازن في ميزان المدفوعات التي يتم الوصول إليها من خلال الجمع بين منحنى الحساب الجاري ومنحنى حساب رأس المال.

الشكل البياني رقم (2-7): اشتقاق منحنى (BP)

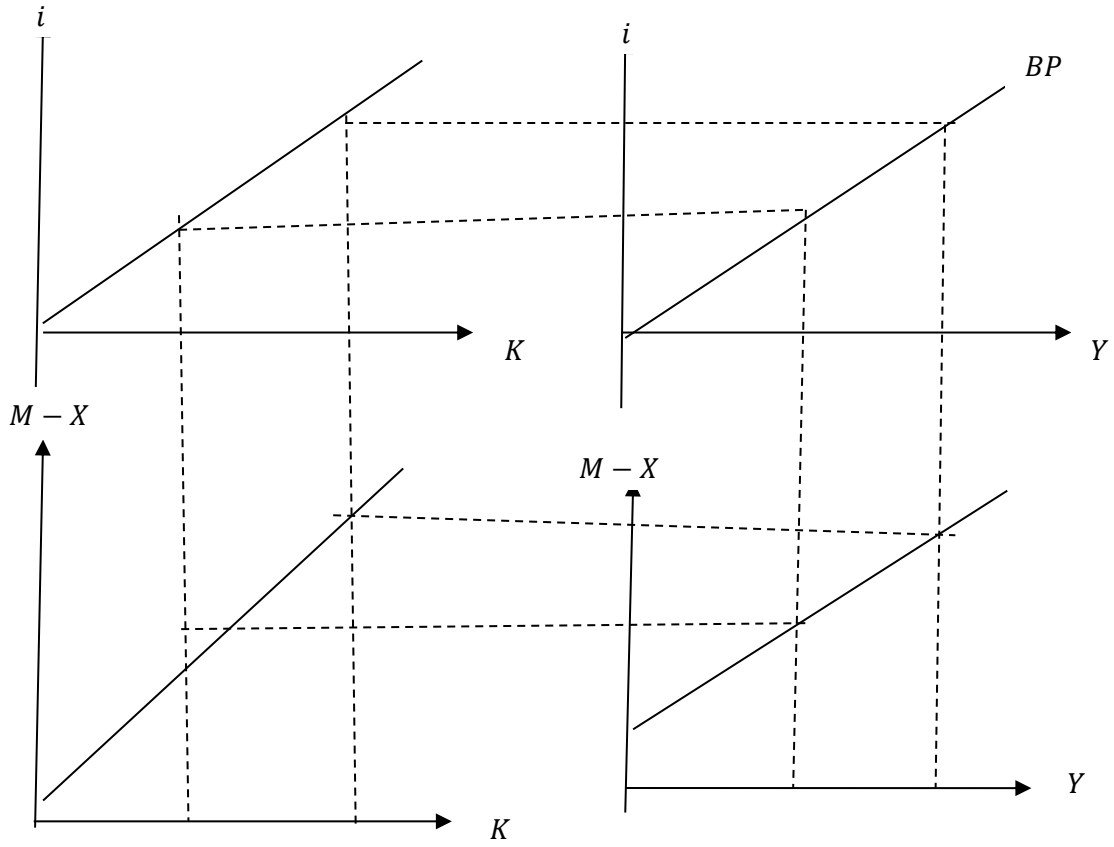

3.5.2.التوازن الاقتصادي في الأسواق الثلاثة ($IS - LM - BP$)

يتحقق التوازن الشامل في الاقتصاد بيانيا من خلال تقاطع منحنيات الأسواق الثلاثة أي منحنيات كل من منحنى (IS) ومنحنى (LM) ومنحنى (BP) في نقطة تمثل التوازن الشامل حسب العلاقات الآتية:

$$Y + M = C + I + G + X.$$

$$\mathrm{M}_0 = aY + L_0 - hi.$$

$$BK = K_X + K_M.$$

الشكل البياني رقم (2-8): التوازن الشامل

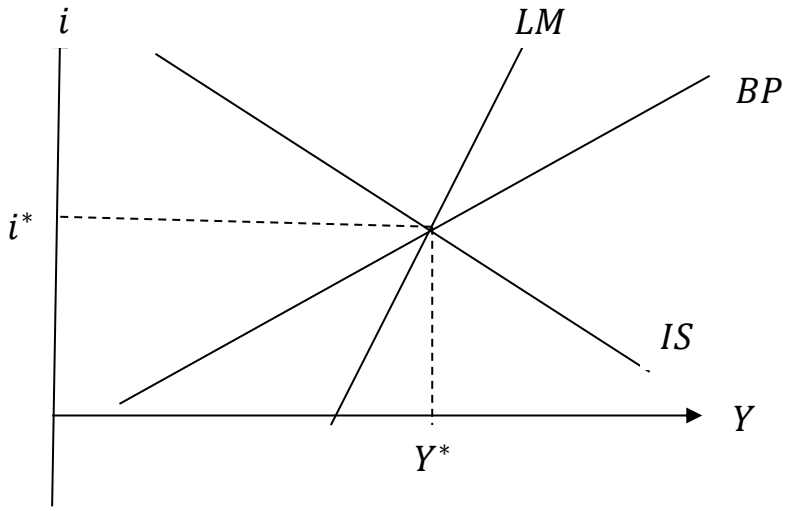

يتبين من المنحنى أعلاه أن نقطة تقاطع المنحنيات الثلاثة تمثل مستوى الدخل والناتج ومستوى سعر الفائدة الذي يحقق التوازن في كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقد وميزان المدفوعات في آن واحد.

6.2.تمارين وحلول:

التمرين الاول:

ليكن لدين اقتصاد مكون ن قطاعين العائلي والأعمال حيث:

دالة الاستهلاك $C = 90 + 0.625Y_d \ , Y_d = Y$

دالة الاستثمار $I = 150 - 100i$

دالة الطلب على النقود من اجل المعاملات والحيطة $M_1^d = 0.25Y$

دالة الطلب على النقود من اجل المضاربة $M_2^d = 50 - 200i$

العرض النقدي $M^o = 180$

المطلوب ايجاد التوازن الشامل:

الحل:

1. التوازن في سوق السلع والخدمات؛

$Y = C + I.$

يتحقق التوازن في هذه السوق عندما يكون:

$Y = 90 + 0.625Y + 150 - 100i.$

معادلة IS.

$100\text{i} = 240 - 0.375\text{Y}$

.التوازن في سوق النقد

يتحدد التوازن في سوق النقد عندما:

$M^o = M^d = 0.25Y + 50 - 200i$

$180 = 0.25Y + 50 - 200i.$

$100i = 0.125Y - 130$ ..... معادلة LM

يتحقق التوازن الشامل في سوق السلع والخدمات وسوق النقد عندما يكون $\boldsymbol{IS = LM}$

$240 - 0.375Y = 0.125Y - 130.$

$0.5Y = 370 \Longrightarrow Y = \frac{370}{0.5} = 740.$

$\boldsymbol{Y = 740.}$

بالتعويض في إحدى المعادلتين ($\boldsymbol{IS}$) أو ($\boldsymbol{LM}$) نجد:

$100i = 240 - 0.375 \times 740 = -37.5.$

$i = -0.375.$

التمرين الثاني:

اقتصاد افتراضي مغلق مكون من ثلاث قطاعات اقتصادية (العائلات والمؤسسات والحكومة)، كما نفرض ان الأسعار ثابتة وكذلك الانفاق الحكومي وعرض النقد متغيران خارجيان أي انهما يتحددان خارج النموذج ومعطيات هذا الاقتصاد هي كالاتي:

دالة الاستهلاك: $c = 0.75Y_d + 100$

دالة الضرائب: $T = \frac{1}{3}Y + 100$

دالة الطلب على النقد: $0.25Y - 500i + 550$

$G = 400 \ , M_O = 800$

اما دالة الاستثمار فلها شكلين:

$I_1 = 200 - 250i \quad , \quad I_2 = 275 - 1000i$

حيث (i) معدل الفائدة؛

المطلوب:

1.احسب التوازن الاقتصادي الشامل (الدخل ومعدل الفائدة) في الحالتين (I_1) و (I_2)؛

2.هل توازن الموارد والاستخدامات محقق؟ ولماذا؟

الحل:

1.حساب التوازن الاقتصادي الشامل لا بد من كل من التوازن في سوق السلع والخدمات والتوازن في سوق النقد؛

1.1. حساب التوازن في سوق السلع والخدمات أي نموذج (IS):

$$Y = C + I + G \ \rightarrow a + bY_d + G + I$$

$$Y = a + b(Y - T) + I + G \ \rightarrow Y = a + b(Y - T_0 - tY) + I + G$$

$$Y = a + bY - bT_0 - btY + I + G$$

$$(1 - b + bt)Y = a + I + G - bT_0$$

$$Y = \frac{1}{(1 - b + bt)}(a + I + G - bT_0)$$

$$k = \frac{1}{(1 - 0.75 + 0.75x\frac{1}{3})} = 2$$

الحالة الأولى لمنحنى (IS) لما: $I_1 = 200 - 250i$

$$Y = 2(100 + 200 - 250i + 400 - 0.75(100))$$

$$\mathbf{IS: Y = 1250 - 500i}$$

الحالة الثانية لمنحنى (IS): لما $I_2 = 275 - 1000i$

$$Y = 2(100 + 275 - 1000i + 400 - 75)$$

$$\mathbf{IS: Y = 1400 - 2000i}$$

2.1. التوازن في سوق النقد:LM

$$M_d = M_0 \ \rightarrow 0.25Y - 500i + 550 = 800$$

$$0.25Y = 800 - 550 + 1000i = 250 + 500i$$

$$\mathbf{LM:} \ \ \mathbf{Y = 4(250 + 1000i)} \ \rightarrow \mathbf{Y = 1000 + 2000i}$$

3.1. التوازن الشامل: وهو التوازن في السوقين:

الحالة الأولى وهي (IS) المقابلة ل(I_1) نجد:

$$1000 + 2000i = 1250 - 500i \rightarrow i = 0.10 \rightarrow i = 10\%$$

$$Y = 1000 + 2000(0.1) = 1200$$

$$Y = 1200 \rightarrow C = 625 \ ; \ I = 175 \ ; \ T = 500$$

الحالة الثانية وهي IS المقابلة للوضعية I_2:

$$1000 + 2000i = 1400 - 2000i \ \rightarrow i = 0.10 \ \rightarrow i = 10\%$$

$$Y = 1000 + 2000(0.1) = 1200$$

$$Y = 1200 \rightarrow C = 625 \ ; \ I = 175 \ ; \ T = 500$$

التمثيل البيني لمنحنى $(IS - LM)$

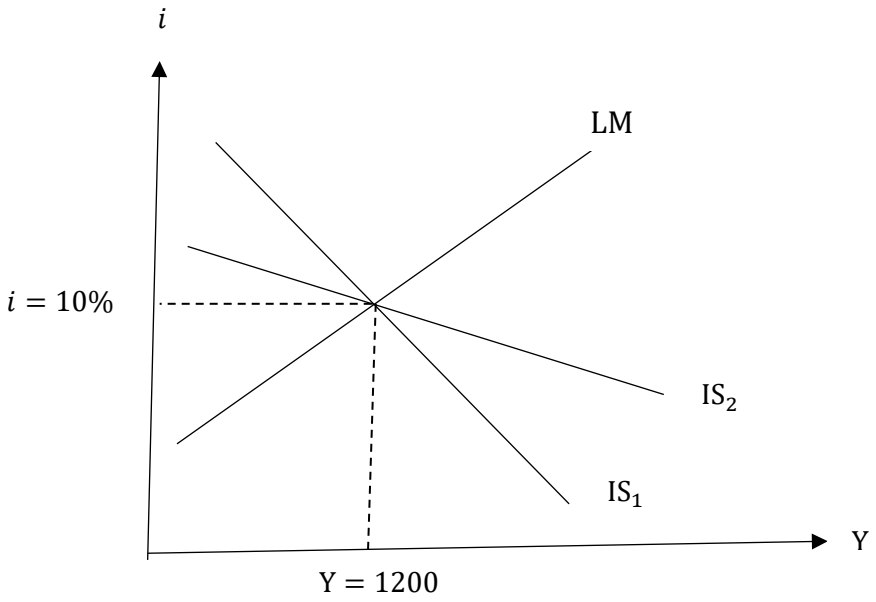

التمرين الثالث:

ليكن لدينا اقتصاد يتميز بنموذج التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد (منحى IS-LM) الاتي:

$$y = a_1 g - a_2 t \; ; \qquad (IS)$$

$$i = y - a_3(m - p); \quad (LM)$$

حيث ان i, t, g, p, m, y هي على الترتيب، الإنتاج (الدخل)، والكتلة النقدية كمتغيرة خارجية، والمستوى العام للأسعار وهو كذلك متغيرة خارجية، والانفاق الحكومي والضرائب كمتغيرات خارجية كذلك وفي الأخير معدل الفائدة. اما المعاملات a_3, a_2, a_1 فهي حقيقية موجبة.

المطلوب:

1.علق على منحنى (IS) بإعطاء تفسير خاص بشكله؛

2.اعطي تفسيرا اقتصاديا للمعملين (a_2, a_1) ولماذا نعتقد ان $a_1 > a_2$ ؟

3.لماذا يمكن الاعتقاد ان $a_1 > 1$؟

4.احسب كل من عند التوازن مع توضيح هذا التوازن بيانيا مع التعليق؛

5.قم بقياس أثر الاخلاء الناتج عن زيادة الانفاق الحكومي؛

6. الان إذا تميز الاقتصاد بمنحنى $(IS - LM)$ الاتي:

$$y = a_1 g - a_2 t - a_4 i \quad ; \quad (IS)$$

$$i = y - a_3 (m - p) \quad ; \quad (LM)$$

احسب الدخل عند التوازن الاقتصادي الكلي ومثل التوازن الاقتصادي بيانيا في المعلم (y, i)

7.اذا ارتفع الانفاق الحكومي بمقدار معين فما هو اثر ذلك؟ في أي الحالتين يكون اكبر؟

8. لماذا أصبحت السياسة النقدية فعالة؟

9.اذا اصبح المستوى العام للأسعار متغيرة داخلية فهل يمكن تحديده بمعادلة العرض الكلي الاتية؟

$$p = y + p^e - b \quad ; \quad (OG)$$

مع العلم ان (p^e) هي المستوى العام للأسعار المتوقع والمعامل (b) حقيقي موجب.

ولماذا ترتبط (p) إيجابا بكل من (y) و(p^e) ؟

10. إذا كان لدينا المنحنى (IS) المعطى في السؤال الأول فما هو منحنى الطلب الكلي (DG)؟ حدد (y) عند التوازن الاقتصادي ثم مثل بيانيا التوازن الاقتصادي في المعلم (y, i)؛

11. لماذا في التوازن الكلي أعلاه لماذا (p^e) ليس لها أي تأثير على الإنتاج؟

12. إذا كان لدينا منحنى (IS) المعطى في السؤال 6 فما هو منحنى الطلب الكلي (DG)؟

حدد (y) عند التوازن الاقتصادي ومثل هذا التوازن الاقتصادي في المعلم $((y, p))$

13. في التوازن الاقتصادي للسؤال 12 بين اثر ارتفاع (p^e)؛

14. اكتب العرض الكلي (OG) عندما يكون $(p = p^e)$؛

ماذا يمثل المعامل (b)؟

اعرض التوازن الاقتصادي الكلي عندما $(p = p^e)$ ثم احسب مضاعف الميزانية كيف يمكن تصنيف اثر المزاحمة في نتيجة ارتفاع الانفاق الحكومي $(dg > 0)$.

الحل:

1. هذه الحالة يكون فيها منحنى (IS) مستقلا عن معدل الفائدة ما يعني ان الطلب الاستثماري غير مرتبط بمعدل الفائدة وهذا يعني ان منحنى التوازن في سوق السلع والخدمات يكون عموديا في المعلم (y, i).
2. التفسير الاقتصادي للمعاملات (a_2, a_1):

a_1 هو مضاعف الميزانية ويعبر عن أثر ارتفاع الانفاق الحكومي بوحدة واحدة على الدخل؛

a_2 يمثل مضاعف الضرائب ويعب عن أثر انخفاض الضريبة بوحدة واحدة على الدخل التوازني؛

الانفاق الحكومي له اثر مباشر على طلب السلع بينما الضرائب فلها اثر غير مباشر من خلال دالة الإنتاج.

ارتفاع الانفاق الحكومي بوحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع الطلب وبالتالي الدخل بوحدة واحدة، بينما انخفاض الضرائب بوحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع الدخل المتاح للأفراد بوحدة واحدة وهذا ينتج عنه ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك $(pmc < 1)$.

وعليه فان أثر السياسة الجبائية على الطلب وبالتالي على الدخل يكون اقل ومنه فان: $(a_1 > a_2)$

3.انطلاقا من مفهوم المضاعف فانه، اذا ارتفع الانفاق الحكومي بوحدة واحدة فالطلب يرتفع بطريقة غير مباشرة بوحدة واحدة كذلك، عندها المؤسسات تتحرك للاستجابة لارتفاع الطلب بزيادة الإنتاج، ما يجعلها توزع مداخيل اكثر ما يؤدي الى زيادة الدخل المتاح لدى العائلات فترفع من استهلاكها ما يرفع من جديد الطلب الاستهلاكي وبالتالي الإنتاج وهكذا.
وعليه فان ارتفاع الإنتاج يكون اكبر من ارتفاع الانفاق الحكومي $(a_1 > 1)$

4. عند التوازن الاقتصادي الكلي تكون جميع الأسواق في حالة توازن، ويتحدد التوازن في نقطة تقاطع منحنى التوازن في سوق السلع والخدمات (IS) ومنحنى التوازن في سوق النقد (LM)؛

منحنى (IS) يبين الدخل التوازني والذي هو مستقل عن سوق النقد ويعطى بالعلاقة $y^* = a_1 g - a_2 t$

نتحصل على معدل الفائدة بتعويض علاقة الدخل التوازن في معادلة (LM)
فنجد: $i^* = a_1 g - a_2 t - a_3(m - p)$

المنحنى البياني رقم (1): التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد للحلة الاولى

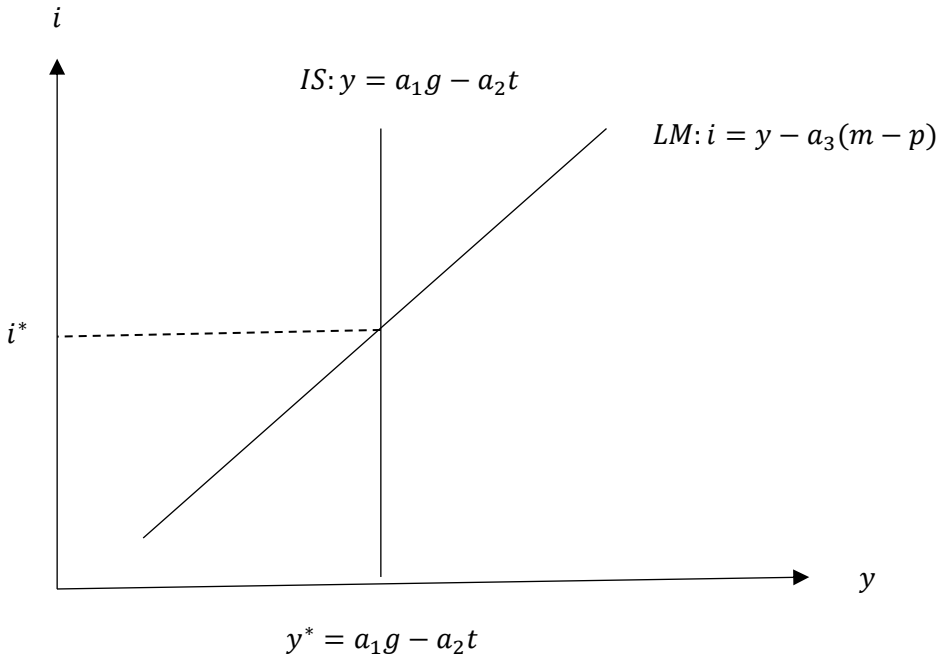

5.أثر الازدحام هو عدم فعالية السياسة الميزانية الناجمة عن الارتفاع في معدلات الفائدة.

ارتفاع الانفاق الحكومي (g) فان الدخل يرتفع بنسبة ($^{dy}/_{dg} = a_1$) هذا الارتفاع في الدخل يسبب ارتفاع معدل الفائدة في سوق النقد بمقدار ($^{di}/_{dg} = a_1$) لكن هذه الزيادة لا تعود الدخل لان الطلب مستقل عن معدل الفائدة.

6. هذه الحالة تتميز بكون الطلب يرتبط ارتباطا عكسيا بمعدل الفائدة وبالتالي فان منحنى التوازن في سوق السلع والخدمات (IS) يكون متناقصا في المعلم (y, i). التوازن الاقتصادي الكلي يتحقق عند نقطة تقاطع المنحنيين IS و LM ويكون ذلك بتعويض (i) في معادلة (IS) فنتحصل على معادلة الدخل التوازني؛

$$y = a_1 g - a_2 t - a_4[y - a_3(m - p)]$$

$$y^* = \frac{a_1 g - a_2 t + a_3 a_4 (m - p)}{1 + a_4}$$

المنحنى البياني رقم (2): منحنى التوازن الاقتصادي الكلي في الحالة الثانية

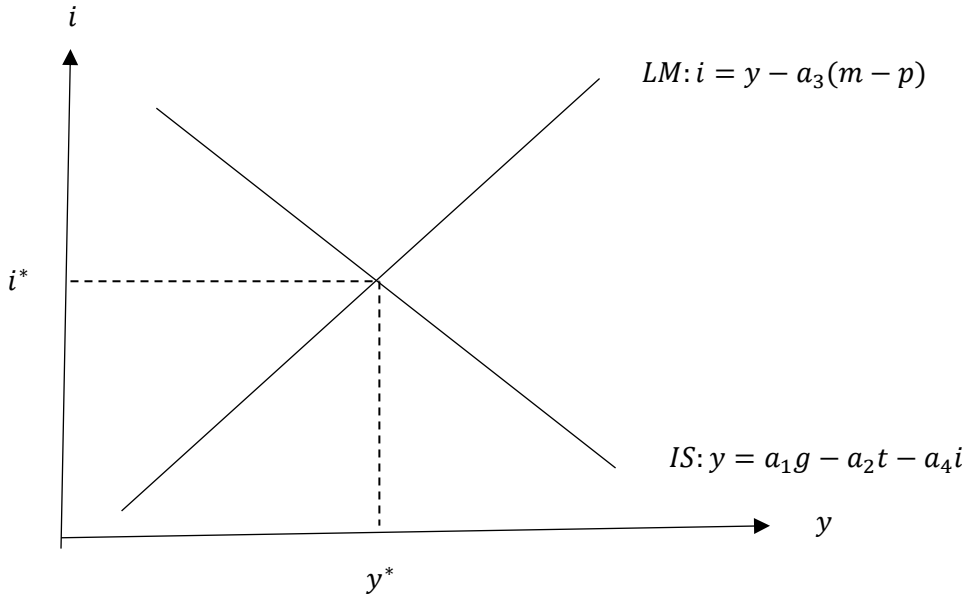

7. ارتفاع الانفاق الحكومي يؤدي الى ارتفاع الدخل في سوق السلع والخدمات (IS) بمقدار $a_1 g$ عند معدل فائدة معطى. لكن هذا الارتفاع في الدخل يؤدي الى ارتفاع معدل الفائدة في سوق النقد والذي يسبب بدوره انخفاض الطلب وهذا ما يكبح الانبعاث الاقتصادي، وفي النهاية فان الدخل التوازني حسب العلاقة في الجواب 6 لا يرتفع سوى

$$\left(\frac{a_1}{1+a_4} - a_1\right) dg < 0$$ لان $\frac{1}{1+a_4} < 1$, $a_4 > 0$

يكون أثر الازدحام اكثر كلما كانت قيمة (a_4) اكبر وكذلك يصبح الطلب اكثر حساسية لمعدل الفائدة.

8. السياسة النقدية أصبحت أكثر فعالية لان الطلب أصبح اكثر حساسية لمعدل الفائدة. تأثير السياسة النقدية على معدل الفائدة سيؤدي الى التأثير على الطلب وبالتالي التأثير على الدخل.

9. المستوى العام للأسعار أصبح متغيرة داخلية ومحدد بمعادلة العرض الكلي (OG) الاتية $p =$:

$$y + p^e - b \; ; \quad (OG)$$

مع العلم ان: p^e المستوى العام للأسعار المتوقع، و b حقيقي موجب؛

p مرتبط إيجابا بكل من y و p^e لان المؤسسات أسعار منتجاتها وفقا للتكلفة الحدية للإنتاج والتي تساوي في المدى القصير للأجور الاسمية التي بدورها ترتبط سلبا بمعدل البطالة السائد وترتبط إيجابا بالدخل وايجابا بمستوى العام للأسعار المتوقعةK، وفي الواقع خلال المفاوضات الاجرية ما يهم الاعوان هو الاجر الحقيقي، فيفاوضون على أجور اسمية اعلى مع توقع مستوى أسعار اعلى خلال الفترة، وفي نفس الوقت فان القدرة التفاوضية للعمال ترتبط بمعدل البطالة، حيث انه كلما ارتفع معدل البطالة كلما زادت المنافسة بين العائلات على مناصب العمل المتاحة لتصبح المفاوضات مرتبطو بمستوى الدخل.

10. الطلب الكلي (DG) المحدد بالدخل التوازني في نموذج $(IS - LM)$ مستقل عن مستوى الأسعار وعليه يكون عموديا في المعلم $((y, i))$ والدخل التوازني يحدد تماما بالطلب على السلع بمعزل عن العرض الكلي:

$$y^* = a_1 g - a_2 t$$

المنحنى رقم (3): منحنى الدخل التوازني للوضعية الثالثة

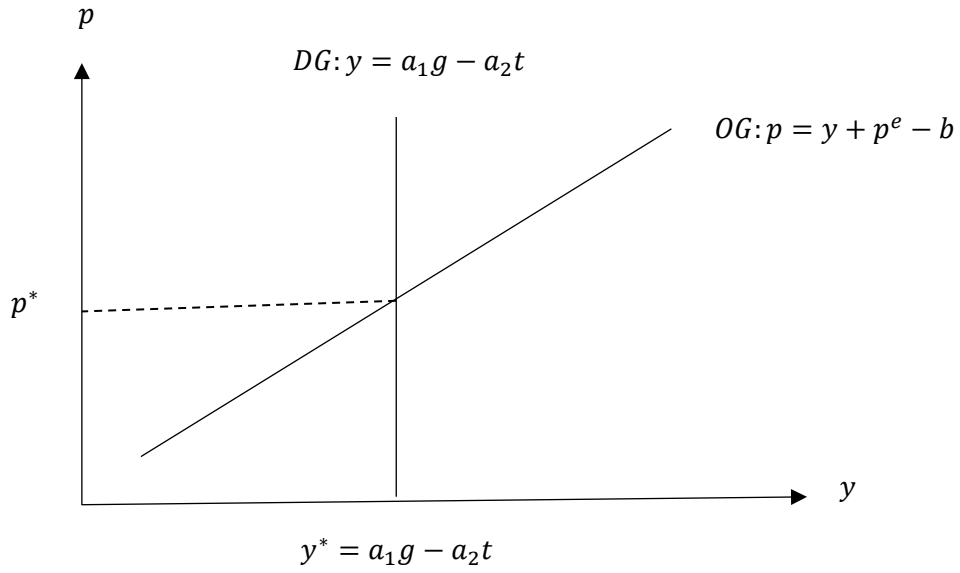

11. لم يكن للأسعار المتوقعة أي أثر على الإنتاج في التوازن الاقتصادي السابق لان الدخل التوازني محدد كليا بمستوى الطلب الكلي ومستقل تماما عن مستوى العرض الكلي ومستوى الأسعار هو الوحيد المرتبط به ومنه فان

$$dy/dp^e = 0 .$$

12. منحنى الطلب الكلي هو ذلك المنحنى المتعلق بحل نموذج $(IS - LM)$ حيث الدخل يكون وفق المعادلة:

$$y = \frac{a_1 g - a_2 t + a_3 a_4 (m - p)}{1 + a_4}$$

وهي متناقصة في (p) والدخل التوازني هو الناتج من حل نموذج $(DG - OG)$ وهذا بعد تعويض (p) بصيغته المعطاة في صيغة العرض الكلي في الطلب الكي أي (نعوض معادلة مستوى الأسعار) في معادلة الطلب الكلي فنتحصل على الدخل التوازني في هذه الحالة:

$$y^* = \frac{a_1 g - a_2 t + a_3 a_4 (m - p^e + b)}{1 + a_4 (1 + a_3)}$$

المنحنى رقم (4): منحنى توازن الدخل للحالة الرابعة

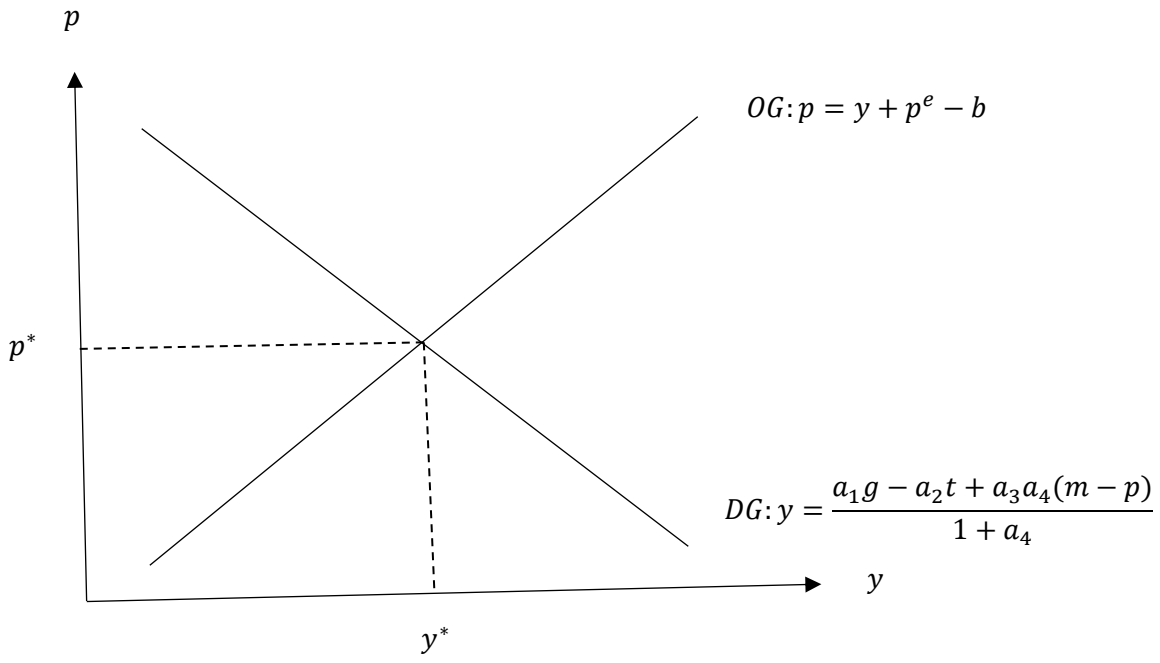

1.3. اثر توقع ارتفاع الأسعار في هذه الحالة التوازنية للاقتصاد الكلي:

اذا توقع الاعوان ارتفاع الأسعار سيلجؤون الى المفاوضات لرفع الأجور ما يؤدي بالمؤسسات الى رفع أسعار منتجاتها وهذا الارتفاع في الأسعار سيؤدي الى ارتفاع الطلب في سوق النقد فيرتفع معدل الفائدة للحفاظ على وضعية التوازن النقدي، وهذا الارتفاع في معدل الفائدة يؤدي الى انخفاض الطلب ما يدفع المؤسسات الى تخفيض الإنتاج.

1.4. اذا كان $(p = p^e)$ فان م دالة العرض تكتب بالصيغة الاتية: $p = y + p - b \Leftrightarrow y = b$

والمعامل (b) يمثل مستوى الناتج الطبيعي وهو مستقل عن معاملات الطلب ويكون $(\frac{dy}{dg} = 0)$ ونتيجة ارتفاع الانفاق الحكومي فان الاخلاء يكون كاملا.

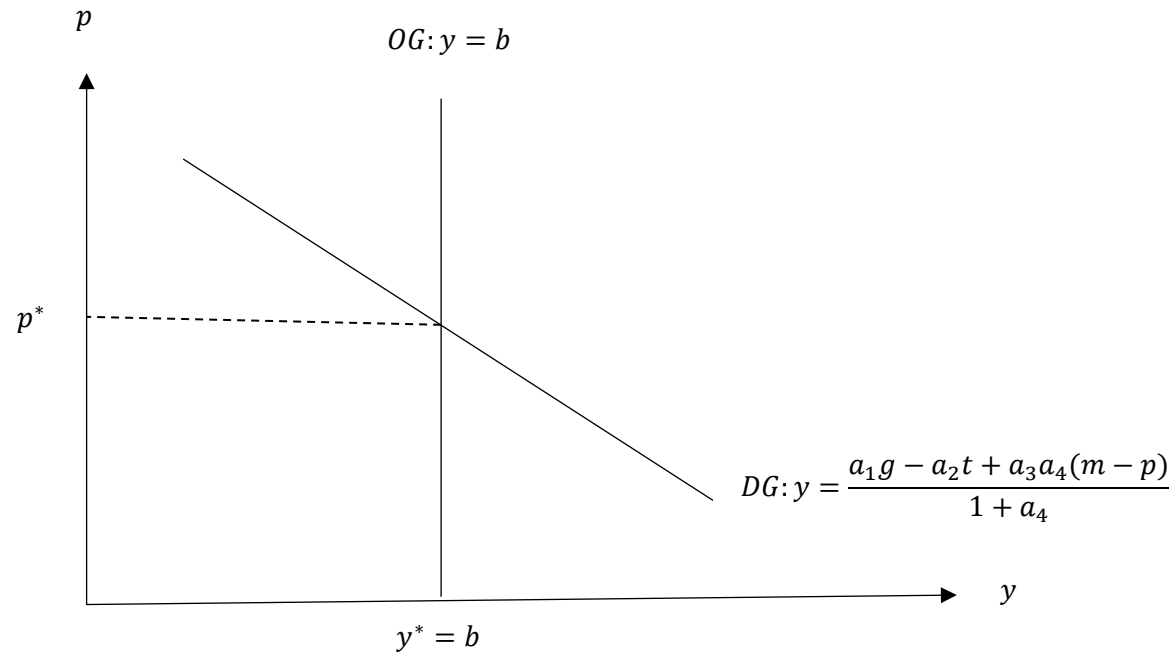

التمرين الرابع:

ليكن لدينا النموذج الاتي:

$$C = 50 + 0.75Y, \qquad I = 30 - 80i$$

المطلوب:

1.ايجاد معادلة التوازن في سوق الإنتاج؛

2.التمثيل البياني لمنحنى (IS)

الحل:

1. إيجاد معادلة التوازن في سوق الإنتاج:

$$Y = C + I \Longrightarrow Y = 50 + 0.75Y + 30 - 80i$$

$$(1 - 0.75)\mathrm{Y} = 80 - 80\mathrm{i} \Longrightarrow 0.25\mathrm{Y} = 80 - 80\mathrm{i}$$

$Y = 320 - 320i$ وهي معادلة التوازن في سوق السلع والخدمات.

التمثيل البياني لمنحنى (IS)

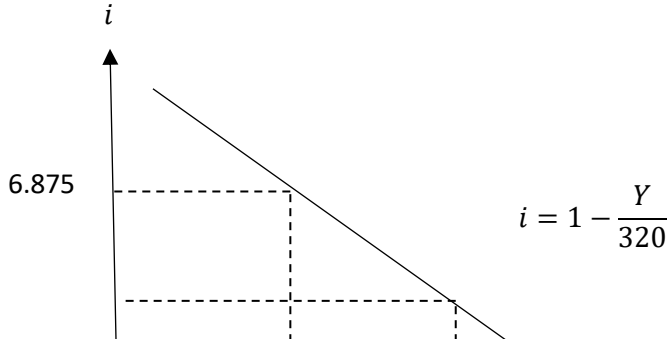

3.75

منحنى IS ⟵

التمرين الخامس:

ليكن لدينا النموذج الاتي:

$$C = 600 + 0.75Y_d \ : \ Y_d = Y - T$$

$$I = 240 - 760i$$

$$T = 50 + 0.3Y \ ; G = 527.5$$

المطلوب: إيجاد معادلة التوازن في سوق السلع والخدمات؛

$$Y = C + I + G \Longrightarrow Y = 600 + 0.75(Y - T) + 240 - 760i + 527.5$$

$$Y = 1367.5 + 0.75Y - 0.75(50 + 0.3Y) - 760i$$

$$Y = 1367.5 + 0.75Y - 37.5 - 0.225Y - 760i$$

$$(1 - 0.75 + 0.225)Y = 1330 - 760i$$

$$0.475Y = 1330 - 760i \Longrightarrow Y = 2800 - 1600i$$

التمرين السادس: ليكن لدينا النموذج الاقتصادي الاتي:

$$C = 900 + 0.7Y_d \ ; \ Y_d = Y - T$$

$$I = 360 - 780i \ ; \quad G = 500$$

$$T = 50 + 0.3Y$$

$$M = 14 + 0.09Y \ ; \quad X_0 = 29$$

المطلوب هو إيجاد معادلة التوازن في سوق السلع والخدمات:

$$(1 - b + bt + m)Y = a - bT_0 + I_0 - di + G_0 + X_0 - M_0$$

$$(1 - 0.7 + 0.21 + 0.09)Y = 900 - 35 + 360 + 500 + 29 - 14 - 780i$$

$$0.6Y = 1740 - 780i$$

$Y = 2900 - 1300i$ وهي معادلة الدخ التوازني في هذا الاقتصاد.

التمرين السادس:

1.اوجد منحنى (LM) اذا كانت لدينا المعطيات الاتية:

$$M_t = 0.4Y;\ \ M_w = 520 - 500i\ ;\ M_s = 1500$$

2.التمثيل البياني لمنحى LM.

الحل:

1.يتحقق التوازن في سوق النقد عندما العرض النقدي مع الطلب النقدي أي:

$$M_s = M_d = M_t + M_w$$

$$1500 = 0.4Y + 520 - 500i$$

$$0.4Y = 980 + 500i$$

$Y = 2450 + 500i$ وهي معادلة التوازن في سوق النقد.

2.التمثيل البياني لمنحنى التوازن في سوق النقد منحنى LM

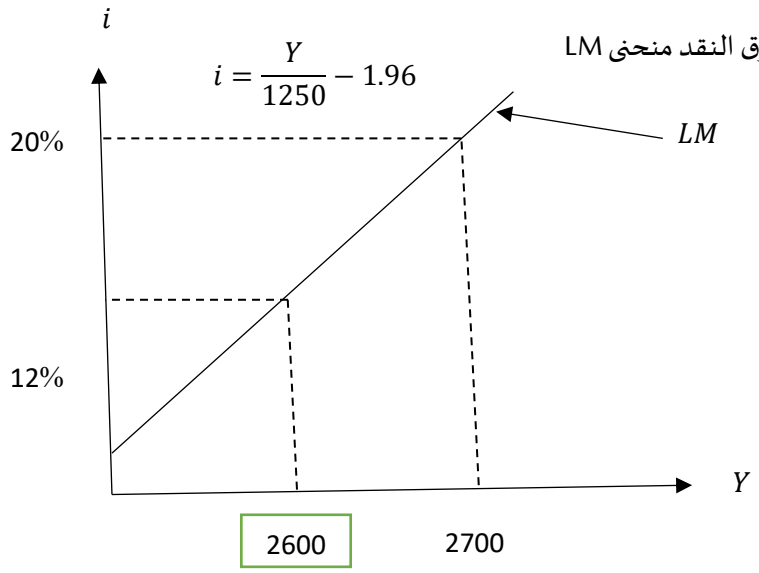

ملاحظة: التمارين من الرابع الى السابع

(محمد، ومحمد،2024، 376-379)

الفصل الثالث:

السياسة النقدية والسياسة المالية

الفصل الثالث: السياسة النقدية والسياسة المالية

تمهيد:

هناك مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تتبعها الحكومات لغرض تحقيق التوازن الاقتصادي منها السياسة النقدية وسياسة المالية، والتي تسعى الى تحقيق نفس الهدف وهو مراقبة الطلب الكلي، فارتفاع الطلب الكلي بشكل كبير يؤدي الى ظهور التضخم اما الطلب الكلي المنخفض يؤدي الى الركود الاقتصادي.

وكذلك تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع ومستقر يتطلب كذلك مراقبة فعالة للطلب الكلي (Jhon, 2006, 551).

ولتحقيق هذا الهدف تتدخل احدى السياستين او كلهما، فالسياسة المالية تستخدم الانفاق (احدى مكونات الحقن) او الضرائب (احدى مكونات التسرب)، اما السياسة النقدية فتستخدم العرض النقدي ومعدل الفائدة، فمثلا تخفيض معدل الفائدة يشجع الاستثمار وهذا يؤثر على مستوى الطلب الكلي.

وهذا ما سيناقشه هذا الفصل من خلال المنهجية الاتية:

- ✓ السياسة النقدية؛
- ✓ السياسة المالية؛

1.7. السياسة النقدية:

1.1.7. مفهوم السياسة النقدية:

تعد السياسة النقدية وسيلة فعالة في التأثير على النشاط الاقتصادي الكلي وينشا هذا التأثير من خلال الدور الذي تلعبه النقود في الاقتصاديات الحديثة باعتبار أن هذه السياسة تستهدف في الأساس العرض النقدي في الاقتصاد، وعليه يمكن حصر بعض التعاريف المتعلقة بالسياسة النقدية كما يأتي:

التعريف الأول: تعرف السياسة النقدية بأنها " مجموعة الأحكام والقواعد التي تتخذها الدولة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي" (عبد الحي، 1996،151)

التعريف الثاني:" يقصد بالسياسة النقدية مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد والائتمان" (بلعزوز،2004،98)

التعريف الثالث: " يستخدم البنك المركزي السياسة النقدية كوسيلة تأثير على عرض النقود لتحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية' (Patat, 1987, 277)

يتضح من هذه التعاريف أن للسياسة النقدية تأثير كبير في النشاط الاقتصادي من خلال تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية والمتمثلة في تحقيق التوازن الاقتصادي والحد من التضخم والتأثير في حجم الائتمان والاستثمار وتخفيض معدلات البطالة.

وعلى الحكومة ان توضح هدف هذه السياسة، هل هدفها هو استهداف التضخم ام تتعدى الى اهداف أخرى وهي التاثير على الناتج الوطني ومستوى البطالة وسعر الصرف.

وهنا يمكن التمييز بين ثلاثة اشكال من العلاقات بين البنك المركزي للبلد والحكومة، اما ان يكون خاضع تماما للحكومة وهذا الأخير هو الذي يقرر هدف السياسة النقدية والأدوات الازمة لتطبيق هذه السياسة، واما او ان الحكومة هي التي تحدد الهدف وعلى البنك المركزي احترام هذا الهدف اما الحالة الثالثة وهي الي يكون فيها البنك المركزي مستقلا تماما عن الحكومة وله حرية تحديد الأهداف والأدوات التي يراها مناسبة لتحقيق هذا الأهداف.

2.1.7.أهداف السياسة النقدية:

أهداف السياسة النقدية تطورت مع تطور الفكر النقدي والمصرفي والتحولات المستمرة التي تشهدها مختلف الاقتصاديات من حيث الأداء والسلوك وهناك اتفاق شبه كامل بان الاغراض النهائية للسياسة النقدية في الوقت الحاضر سواء في الدول المتطورة او الدول المتخلفة يتمثل في تحقيق استقرار في مستوى الأسعار ومعدلات مرتفعة من العمالة وتدعيم معدلات النمو الاقتصادي ومكافحة الاختلال في ميزان المدفوعات بما في ذلك حماية القيمة الخارجية للعملة المحلية من خلال الحفاظ على مستويات مستقرة نسبيا لسعر الصرف ويتطلب تحقيق ذلك التنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية المختلفة، ويمكن تلخيص أهداف السياسة النقدية في ما يلي:

- ✓ مستوى مرتفع من العمالة؛
- ✓ معدل نمو اقتصادي مرتفع؛
- ✓ الاستقرار في المستوى العام للأسعار؛
- ✓ الاستقرار في أسعار الفائدة؛
- ✓ استقرار أسواق الصرف الأجنبية (حماية القيمة الخارجية للعملة من خلال المحافظة على مستويات مستقرة نسبيا لسعر الصرف؛
- ✓ مكافحة الاختلال في ميزان المدفوعات.

وتشير الدراسات المتعلقة بهذا الميدان إلى أن أثر السياسة النقدية يتفاوت من اقتصاد إلى أخر حسب مستوى التطور الذي يعرفه الاقتصاد، ولتحقيق الأهداف التي تصبو إليها هذه السياسة فإنها تعتمد على أدوات عدة نذكرها فيما يلي:

3.1.7. أدوات السياسة النقدية:

تعتمد السياسة النقدية على مجموعة من الأدوات المتاحة أمام السلطات النقدية والتي يتم استخدامها من اجل تحقيق الأغراض النهائية، وتختلف هذه الأدوات من دولة إلى أخرى وفق الإطار القانوني لهذه السياسة وكذلك وفقا لمدى التطور الذي تعرفه الأسواق النقدية والمالية في البلد، وتتمثل هذه الأدوات أساسا في:

1.سعر الخصم:

يعرف سعر الخصم على انه:

" الحد الأدنى لسعر الإقراض أي أدنى سعر سوف يقوم البنك المركزي عنده بإجراء الخصم (يقوم عنده بإعادة خصم الأوراق التجارية من الدرجة الأولى)" (محمد،2000،271)، كما يعرف على انه " سعر الفائدة أو الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية في الفترة القصيرة" (غازي، 1988،132)

يتضح من خلال هذه التحاليل أن سعر الخصم هو أداة بيد البنك المركزي أو السلطات النقدية تستعملها متى اقتضت الضرورة ومتى وجب التدخل بهذه الأداة وكذا تماشيا وأهداف السياسة النقدية، وعن طريق هذه الأداة يتم التحكم في أسعار الفائدة عند منح القروض، حيث أن البنك المركزي يتدخل للتحكم في تسيير الائتمان، فعندما يرتفع الائتمان فوق الحد المرغوب ما يسبب التضخم النقدي فالبنك المركزي يقوم برفع معدل إعادة الخصم ما يرفع من تكلفة الائتمان الممنوح للبنوك التجارية ما يزيد من معدلات الفائدة ويخفض في الأخير من مستوى القروض الموجهة للاقتصاد بسبب انخفاض الطلب عليها. فمثلا إذا كان الهدف هو سياسة نقدية انكماشية فانه يتم رفع سعر إعادة الخصم ويخفض هذا السعر إذا كان الهدف هو سياسة نقدية توسعية.

2.**عمليات السوق المفتوحة:**

تتمثل آليات هذه السوق في تدخل البنك المركزي في السوق النقدية سواء برفع أو خفض الكتلة النقدية عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية والتجارية " تستخدم البنوك المركزية هذه الوسيلة للتأثير على حجم الائتمان وهي ما تعرف بعمليات السوق الحرة أو السوق المفتوحة" (عقيل،1999،207)كما تعرف بأنها "مشاركة البنك المركزي في سوق الأوراق المالية للتأثير على طلبها وعرضها وبالتالي التأثير في حجم الودائع المصرفية" (محمد،2000، 273)، فتدخل البنك المركزي يكون من خلال شراء وبيع الأوراق المالية الحكومية من سندات وأذون خزانة بهدف التخفيض أو الرفع من حجم الائتمان لدى البنوك التجارية (زيادة أو خفض قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان)، يتضح من هذا أن هدف البنك المركزي من وراء هذه الأداة هو التأثير على حجم الائتمان بالتوسع أو الانكماش من خلال التأثير في المعروض النقدي، وتتوقف فاعلية عمليات السوق المفتوحة على:

- درجة تطور السوق النقدية والمالية؛
- مستوى السيولة في السوق النقدية؛
- درجة الوعي المصرفي والائتماني.

3.**الاحتياطي القانوني (الاحتياطي الإجباري):**

يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية بان تحتفظ لديه بنسبة معينة من أرصدتها كاحتياطي ودون مقابل "يقضي الاحتياطي القانوني بإلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها في شكل سائل لدى البنك المركزي" (Hocine, 2004, 120) ، وعليه يمكن القول أن البنك المركزي يستخدم هذه الأداة في حالة التضخم للحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وذلك عن طريق الرفع من نسبتها والعكس في حالة الكساد فان خفض نسبة الاحتياطي القانوني ينشط سوق النقد ما يوفر للبنوك التجارية فائضا من السيولة تسمح لها الرفع من مستوى الائتمان الممنوح.

ونشير هنا إلى انه يتم استخدام أخرى وهو ما يعرف بأدوات الرقابة المباشرة أو الأدوات النوعية كتأطير الائتمان والنسبة الدنيا للسيولة التي على البنوك التجارية أن تحتفظ بها، وكذا قيام البنوك المركزية بعمليات مصرفية تنافس بها البنوك التجارية.

4.1.7. الأهداف الوسيطية للسياسة النقدية:

تعرف بأنها مجموعة المتغيرات التي تشكل حلقة الوصل بين أدوات السياسة النقدية والأهداف النهائية لها. وتتمثل هذه المتغيرات في كل من عرض النقد وأسعار الفائدة والائتمان المتاح والأساس النقدي أو أي متغيرة تراها السلطات النقدية ملائما كهدف وسيط لسياستها النقدية وعليه فانه يجب:

- اختيار أهداف وسيطة للسياسة النقدية لا بد أن يتم في ضوء الخصائص الهيكلية للاقتصاديات المعنية واستنادا إلى دراسات تحليلية للسلوك الاقتصادي بما في ذلك دالة الطلب على النقود؛
- اختيار السلطات النقدية أي هدف وسيط لسياستها النقدية لا يعني الالتزام به طوال الوقت؛
- هناك أسس قوية للاعتقاد بان أثار الإجراءات النقدية يمكن أن تتحول من خلال عدة قنوات مثل حجم الائتمان المتاح وأسعار الفائدة وعرض النقد والوضع العام للسيولة في الاقتصاد، كما يمكن استعمال آليات أخرى كتشجيع القروض الاستثمارية على القروض الاستهلاكية وتوجيه البنوك بمنح قروض لقطاعات تعرف ركود...الخ.

السياسة النقدية في ظل منحنى (IS − LM):

تؤثر السياسة النقدية في الدخل التوازني وسعر الفائدة التوازني من خلال التغير في المعروض النقدي وبالتالي انتقال منحنى (LM) ولتوضيح هذا الانتقال نفرض ان العرض النقدي انتقل من (M_{O1}) الى (M_{O2}) ولتكن المنحنيات المقابلة لذلك هي على الترتيب (LM_1) و(LM_2) وبالتالي يكون المنحنى البياني لزياد العرض النقدي كالاتي:

الشكل رقم (1.3):منحنى أثر زيادة العرض النقدي

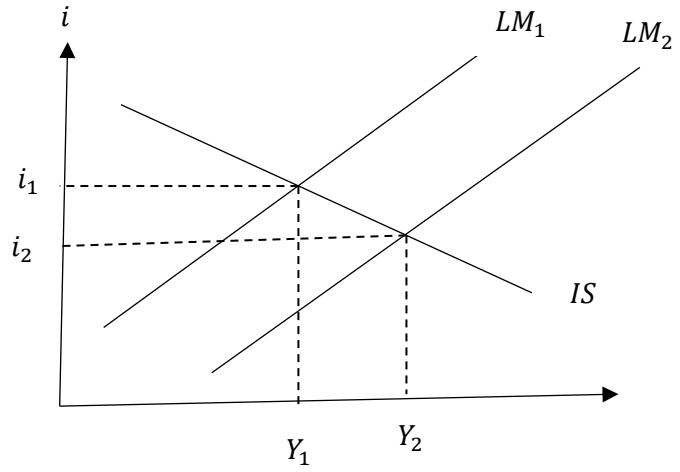

تؤدي زيادة العرض النقدي من (M_{O1}) الى (M_{O2}) الى انخفاض معدل الفائدة لينتقل من (i_1) الى (i_2) وهذا يؤدي الى ارتفاع الدخل من (Y_1) الى (Y_2) ما يجعل منحنى التوازن في سوق النقد ينتقل الى اليمين من (LM_1) الى (LM_2).

" الزيادة في رصيد عرض النقود يولد فائضا في عرض النقود، والذي يجعل سعر الفائدة ينخفض" (سامي، 1994، 471)، هذا الانخفاض في سعر الفائدة يؤدي الى زيادة الطلب الاستثماري ما يرفع من الطلب الكلي وهذا يؤدي الى ارتفاع الدخل الوطني ما يزيد من نسبة الاستهلاك، " ونصل الى وضع توازني جديد عندما يؤدي انخفاض سعر الفائدة وزيادة الدخل معا الى زيادة في طلب النقود بمقدار مساو للزيادة في عرض النقود" (سامي، 1994، 471).

وهذا يؤدي الى انتقال منحنى (LM) الى اليمين ليقطع منحن (IS) في نقطة التوازن الجديد.

2.7. السياسة المالية:

تمثل السياسة المالية إحدى السياسات الاقتصادية الكلية التي تستخدمها الحكومات للتأثير في النشاط الاقتصادي، إذ عن طريقها والسياسات الأخرى يمكن للحكومات أن توجه الاقتصاد إلى مزيج أفضل من المخرجات واستقرار الأسعار والاستخدام، وعليه يمكن إعطاء بعض التعاريف لهذه السياسة كما هو في الآتي:

1.2.7. تعريف السياسة المالية:

التعريف الأول:

وتعرف على أنها" تلك الإجراءات التي تعتمد أساسا على استخدام موازنة الدولة من إيرادات ونفقات عامة في حل المشاكل الكلية للاقتصاد القومي" (جيمس، وريجارد، 2007، 277) وهذا يعني قيام السلطات العمومية بتحصيل الضرائب المباشرة وغير المباشرة باعتبارها إيرادات الحكومة والتي يتم إنفاقها في مجال الإنفاق الحكومي كالخدمات العامة للمجتمع والاستهلاك الحكومي

التعريف الثاني: "تشير إلى استخدام الضرائب والإنفاق الحكومي" (بول، ووليام، 2006، 423)

التعريف الثالث: كما تعرف على أنها "السياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة نفقاتها وإيراداتها العامة لإنتاج الآثار المرغوب فيها وتفادي الآثار غير المرغوب فيها على الدخل والإنتاج والتوظيف" (محمد حلمي،2008، 8)

وتمثل السياسة المالية برنامج تخططه الدولة وتنفذه مستخدمة فيه مصادرها الإرادية وبرامجها الانفاقية لإحداث أثار مرغوبة وتجنب أثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف المجتمع" (حامد، 14)، فاستعمال الإنفاق الحكومي والضرائب يتم بطرق وأساليب مختلفة، حيث أن الإنفاق الحكومي يتم بوجهين مختلفين، فالأول يتمثل في مشتريات الحكومة من السلع والخدمات إضافة إلى التحويلات الحكومية التي تدعم بها فئات معينة من المجتمع ويقرر الإنفاق الحكومي الحجم النسبي للقطاعين العام والخاص أي كم من الناتج المحلي الإجمالي يتم استهلاكه ويضح من هذا أن الإنفاق الحكومي يؤثر على المستوى العام للإنفاق على مستوى الاقتصاد الكلي وبالتالي على الناتج المحلي الإجمالي.

يؤثر الجزء الثاني للسياسة المالية وهو الضرائب كذلك بطريقتين، فانطلاقا من كون الضرائب اقتطاعات من الدخل فهي بالتالي تعمل على خفض دخول المستهلكين وبالتالي الإنفاق الاستهلاكي ما يخفض الطلب على السلع والخدمات وهو ما يؤدي إلى خفض الناتج الداخلي الخام، إضافة إلى ذلك فان الضرائب تؤثر بشكل مباشر في أسعار السلع والخدمات وأسعار عوامل الإنتاج.

2.2.7. أنواع السياسة المالية:

للسياسة المالية نوعين أساسيين هما:

أ/السياسة المالية التوسعية:

تستعمل السياسة المالية التوسعية لمعالجة الخلل بين العرض الكلي والطلب الكلي حيث تطبق في حالة ارتفاع العرض الكلي عن الطلب الكلي ويتم ذلك من خلال العمل على رفع الطلب الكلي عن طريق تخفيض معدلات الضريبة وزيادة الإنفاق الحكومي لغرض تشجيع الطلب بسبب ارتفاع دخول المستهلكين ما يشجع الاقتصاد على الزيادة في الإنتاج ما يخفض من نسب البطالة وتشجيع النمو الاقتصادي.

ويستخدم أسلوب تخفيض الضرائب على الدخول الوسيلة الأفضل المناسبة لعلاج البطالة التي يعاني منها الاقتصاد والعمل على الوصول إلى التشغيل الكامل للموارد، وذلك إن تخفيض الضرائب على الدخل سوف يزيد من الدخل المتاح للأفراد أو العائلات ما يرفع من الإنفاق الاستهلاكي ويترتب على ذلك زيادة الطلب الكلي،

ب/السياسة المالية الانكماشية:

يستخدم هذا الأسلوب في الحالة التي يكون فيها الطلب أكبر من العرض وتتدخل هنا الحكومة بتطبيق سياسة مالية انكماشية بتخفيض الإنفاق الحكومي والرفع من معدلات الضريبة ما يؤدي إلى تخفيض دخول المستهلكين وبالتالي انخفاض الإنفاق الاستهلاكي ومنه انخفاض الطلب الكلي.

يتم تطبيق السياسة المالية لتحقيق مجموعة من الأهداف والتي سنتناولها فيما يأتي:

3.2.7. أهداف السياسة المالية:

تعمل السياسة المالية من اجل تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

-تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار؛

-العدالة في توزيع الدخل بين فئات المجتمع من اجل تقليص الفجوات بين طبقات المجتمع؛

-الاستخدام الأمثل للموارد للرفع من كفاءة الأداء الاقتصادي؛

-استهداف معدلات نمو مرتفعة مستقرة في المدى لطويل؛

-تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات؛

-الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.

ويبقى النمو الاقتصادي الهدف الأساسي لجميع السياسات الاقتصادية والسياسة المالية من خلال النظام الضريبي، كما تقوم السياسة المالية بتحديد نطاق التدخل الحكومي في أنشطة محددة (كالبنية التحتية والمشروعات التي لا يتدخل فيها القطاع الخاص)، كما يمكن للسياسة المالية تدعيم النمو الاقتصادي من خلال التأثير على فاعلية أسواق الأوراق المالية في أداء وظائفها التمويلية.

وتمارس السياسة المالية تأثيراتها على أسواق الأوراق المالية من خلال محاور أربعة: (عاطف، 2005، 119)

- السياسة الضريبية؛
- سياسة الإنفاق العام؛
- سياسة تمويل عجز الموازنة؛
- سياسة إدارة الدين العام.

وتمارس السياسة الضريبية تأثيرات كبيرة على كافة المتغيرات الاقتصادية الحقيقية والمالية فهي تؤثر على قرارات الاستهلاك والاستثمار والادخار ومن ثم الدخل والتوظيف.

ولتحقيق هذه الأهداف تستخدم مجوعة من الأدوات،

4.2.7. أدوات السياسة المالية:

تعتمد السياسة المالية على مجموعة من الأدوات لتحقيق أهدافها وأهمها:

-**النفقات العامة**: وتتمثل في الأموال التي تنفقها الدولة لتحقيق المصالح العمة

-**الإيرادات**: وهي المتحصلات التي تمثل تملا للموازنة العامة

أ/أثر السياسة المالية على جانب الطلب:

يتم التطرق هنا إلى كيفية توظيف السياسة المالية لتحفيز الطلب لغرض معالجة الكساد اي حالة كون العرض الكلي يفوق الطلب الكلي؛

فمثلا إذا تم تخفيض حجم الضريبة ب 40 ون وإذا كان الميل الحدي للاستهلاك هو 0.75 فان التغير في الاستهلال يكون بمقدار المضاعف في هذه الحالة وهو مضاعف الضرائب كما نوضحه فيما يلي:

الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي الناتجة عن تخفيض الضريبة بمقدار 40 ون هي مقدار التغير في الضريبة في الميل الحدي للاستهلاك أي

$$\Delta C = \Delta T \times pmc = 40 \times 0.75 = 30$$

إذا كان مضاعف الضريبة هو (M_{T}) فان

$$\mathrm{M_T} = \frac{\mathrm{pmc}}{1-\mathrm{pmc}} = \frac{0.75}{1-0.75} = 3.$$

وعليه فان تخفيض الضرائب بمقدار 40 ون سيؤدي إلى رفع الإنفاق الاستهلاكي ب30 ون ويرفع الدخل بمقدار 120 ون $(40 \times 3 = 120)$.

يمثل الشكل (34) اقتصاد يعمل عند مستوى أدنى من مستوى التوظف الكامل ويتسم هذا الاقتصاد بوجود معدل مرتفع للبطالة بسبب قصور الطلب الكلي. عند التوظف الكامل للموارد الاقتصادية يكون مستوى الدخل Yمثلا عند 3.32 تريليون دينار.

المستوى المبدئي للطلب الكلي ($C + I + G_1$) يخلق مستوى توازن فعلي عند مستوى دخل 3.20 تريليون دينار، وهو يقل بمقدار 120 مليار دينار عن مستوى التوظف الكامل.

أثر السياسة المالية في انتقال منحنى (IS):

تستخدم السياسة المالية مجموعة من الأدوات التي تسمح لها التأثير في النشاط الاقتصادي وبالتالي انتقال منحنى التوازن في سوق السلع والخدمات (IS) ما يؤدي الى انتقال نقطة التوازن الى وضع توازني جديد أي التأثير على مستوى توازن سعر الفائدة ومستوى توازن الدخل، هذه الأدوات تتمثل في كل من الانفاق الحكومي والضرائب.

أثر زيادة الانفاق الحكومي (G):

يؤثر الانفاق في سوق السلع والخدمات من خلال مضاعف الانفاق الحكومي ($\alpha_g = \frac{1}{(1-b)}\Delta G$)

الشكل البياني رقم (2.3): منحنى أثر زيادة الانفاق الحكومي على منحنى ($IS - LM$)

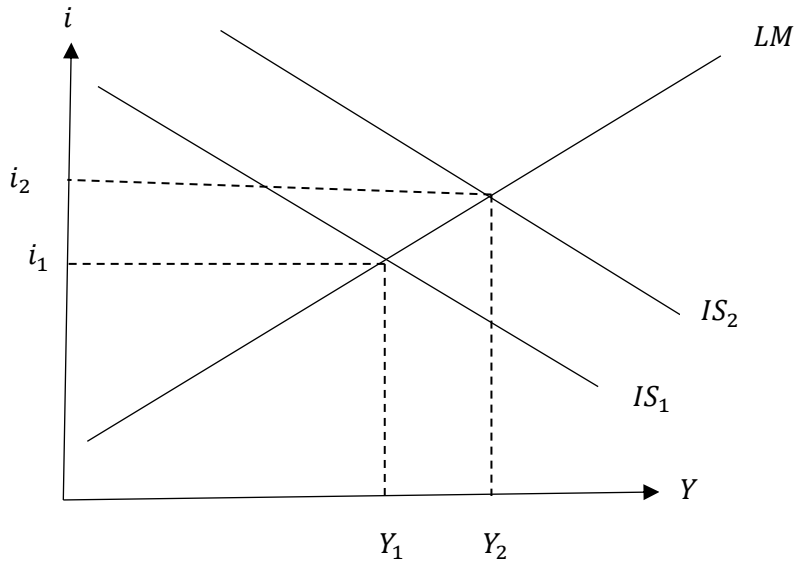

يتضح من الشكل البياني أعلاه ان ارتفاع الانفاق الحكومي من (G_1) الى (G_2) يؤدي الى انتقال منحنى (IS) الى اليمين من (IS_1) الى (IS_2) وهذا يؤدي الى ارتفاع مستوى الدخل التوازني وارتفاع سعر الفائدة التوازني كذلك، فزيادة الانفاق الحكومي تؤدي الى زيادة مستوى الدخل ما يرفع من مستوى الطلب الكلي وهذا يؤدي الى ارتفاع الانفاق الاستهلاكي، كما ان ارتفاع سعر الفائدة يؤدي الى انخفاض الطلب على النقود لغرض المضاربة بينما يرتفع الطلب لغرض المعاملات ، كما ان المسافة التي ينتقل بها منحنى (IS) تمثل مقدار الزيادة في الانفاق الحكومي مضروبا في مضاعف الانفاق الحكومي ($\Delta G \frac{1}{1-b}$).

التغير في مستوى الضرائب (T):

تمثل الضرائب احدى أدوات السياسة المالية، حيث ان زيادة الضرائب تؤدي الى انخفاض الدخل ما يؤدي الى انخفاض الانفاق الاستهلاكي، كما ان انخفاض الدخل يؤدي بدوره الى انخفاض أسعار الفائدة بسبب زيادة الضرائب، يؤدي هذا الى انتقال منحنى (IS) الى الأسفل كما يبينه الشكل البياني الاتي:

الشكل البياني رقم (3.3): اثر زيادة الضرائب

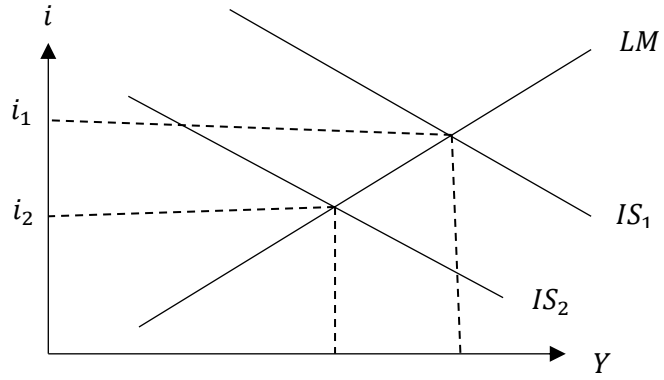

يوضح الشكل البياني أعلاه ان زيادة الضرائب (T) يؤدي الى ل منحـ Y_2 الى أسفل من (IS_1) الى (IS_2) هذه الزيادة في الضرائب تخفض من مستوى الدخل وبالتالي انخفاض مستوى الدخل التوازني من (Y_1) الى (Y_2) وانخفاض سعر الفائدة التوازني من (i_1) ال (i_2). ومقدار المسافة التي ينتقل بها منحنى (IS) هو مقدار مضاعف الضرائب في نموذج كينز أي بمقدار ($\Delta T \frac{-b}{1-b}$).

الشكل رقم (4.3): الإنفاق الحكومي كسبيل لتحقيق الاستخدام الكامل

إن زيادة قدرها 30 مليار دينار في الإنفاق الحكومي مع افتراض ثبات الضرائب سوف تؤدي إلى زيادة الدخل من 3.20 تريليون دينار إلى 3.32 تريليون دينار عن مستوى التوظيف الكامل بزيادة قدرها 120 مليار دينار.

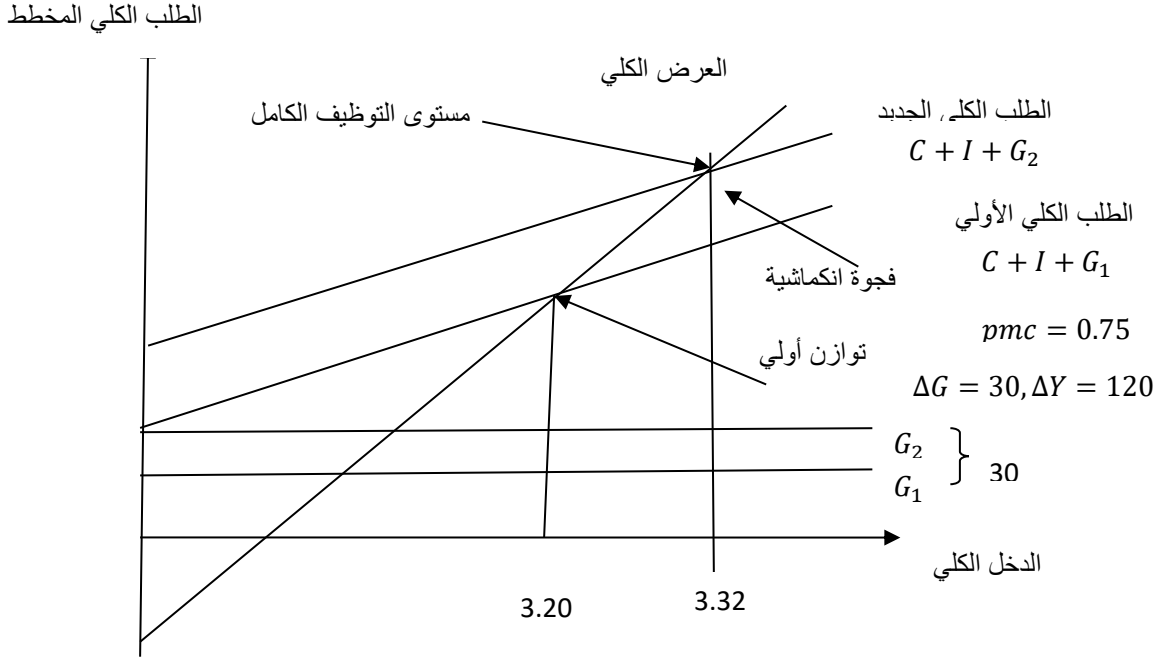

المصدر: جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، مرجع سابق، ص301

تتمثل إحدى طرق السياسة المالية لمعالجة الكساد هي الزيادة في الإنفاق الحكومي، فمثلا إذا رفعت الحكومة

$C + I + G_2$ $C + I + G_1$

إنفاقها ب 30 مليار دينار فان الطلب الكلي سوف يرتفع من الى

هذا الارتفاع في الإنفاق الحكومي سوف يؤدي الى ارتفاع الدخل من خلال عمل المضاعف حيث أن

$pmc = 0.75$ ي للادخار $pms = 0.25$ فان المضاعف يكون $\frac{1}{1-0.75} = \frac{1}{0.25} = 4$ وعليه فان زيادة الإنفاق الحكومي ب 30 مليار دينار يرفع الدخل ب 120 مليار دينار، وهذا الأسلوب هو ما يسمى بالسياسة المالية التوسعية، ويمكن لهذه السياسة التوسعية ان تستخدم أسلوبا غير الرفع من الإنفاق الحكومي وهو أسلوب خفض معدلات الضرائب لتحفيز الطلب الكلي لمعالجة أزمة الكساد، فخفض الضريبة على الدخل يؤدي إلى ارتفاع الدخل المتاح ما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي وبالتالي زيادة الطلب الكلي، فإذا مثلا كان حجم الضريبة المخفضة هو 40 مليار دينار فانه وانطلاقا من الميل الحدي للاستهلاك وهو 0.75 (كما هو في المثال أعلاه) فان مقدار الزيادة في الاستهلاك أو الطلب الكلي هو $0.75 \times 40 = 30$ مليار دينار جزائري وهو ما يمكن توضيحه بالشكل الآتي،

الشكل رقم (5.3): تخفيض الضرائب كأسلوب لتحقيق التوظف الكامل

عندما يعمل الاقتصاد عند مستوى يقل عن مستوى التوظف الكامل فانه يمكن اجراء تخفيض ضريبي لدفع الاقتصاد إلى مستوى التوظف الكامل.

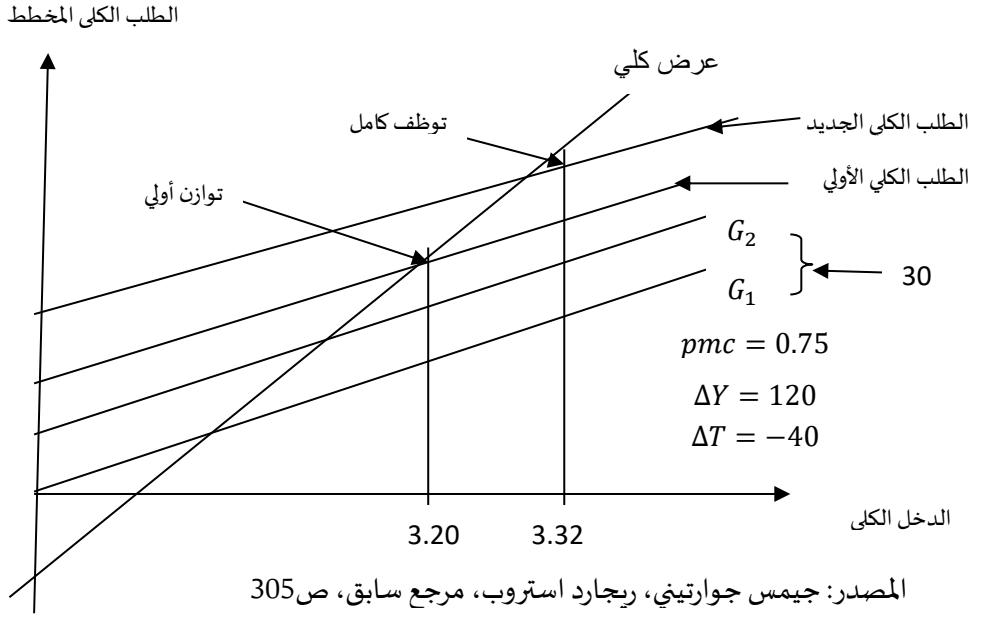

المصدر: جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، مرجع سابق، ص305

يتبين مما سبق أن:

1.السياسة المالية أداة للتدخل الحكومي لمعالجة الاختلال على مستوى اقتصاد البلد؛

2.يتم استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب لمعالجة بعض الأزمات التي يمر بها الاقتصاد؛

3.تبقى السياسة المالية كسابقتها (السياسة النقدية) تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي (معدل نمو مرتفع، تخفيض معدلات البطالة، الاستقرار في المستوى العام للأسعار، التوازن الخارجي،....الخ).

تمارين وحلول:

التمرين الأول:

اقتصاد افتراضي قررت فيه الحكومة زيادة الانفاق الحكومي والضريبة بمقدار 50 ون، كما يقدر الدخل الوطني بما قيمته 1000 ون، وان الميل الحدي للاستهلاك يقدر ب 0.8، والمطلوب هو تحديد أثر زيادة الانفاق الحكومي والضرائب على الدخل التوازني.

الحل:

1.أثر زيادة الانفاق الحكومي:

لتحديد أثر الانفاق الحكومي على الدخل الوطني نستخدم مضاعف الانفاق (α_g) حيث:

$$\alpha_g = \frac{1}{1-b} = \frac{1}{s} = \frac{1}{1-0.8} = \frac{1}{0.2} = 5$$

التغير في الدخل الوطني (ΔY) نتيجة زيادة الانفاق الحكومي:

$$\Delta Y = \alpha_g . \Delta G = 5(50) = 250$$

المستوى الجديد للدخل الوطني (Y'): $Y' = Y + \Delta Y = 1000 + 250 = 1250$

هناك زيادة في الدخل الوطني نتيجة السياسة التوسعية للحكومة باستخدام الزيادة في الانفاق الحكومي.

2.اثر زيادة الضرائب:

لتحديد اثر زيادة الضرائب على الدخل الوطني نستخدم مضاعف الضرائب ();

$$\alpha_T = \frac{-b}{1-b} = \frac{-0.8}{1-0.8} = \frac{-0.8}{0.2} = -4$$

مستوى التغير في الدخل الوطني: $\Delta Y = \alpha_T \Delta T = -4(50) = -200$

نلاحظ ان هناك انخفاضا في الدخل الوطني بمقدار 200 ون؛

الدخل الوطني الجديد: $Y'' = Y' + \Delta Y = 1250 - 200 = 1050$

التمرين الثاني:

اذا كانت لدينا المعطيات الاتية عن اقتصاد افتراضي:

مستوى التشغيل الكامل يساوي 600 ون؛

دالة الاستهلاك الكينزية ؛

الاستثمار 100 ون، والانفاق الحكومي 20 ون وصافي الصادرات 20 ون.

المطلوب:

1.اوجد الدخل التوازني؛

2.هل هذا المستوى من الخل تضخمي او انكماشي؟ ولماذا؟؛

3.بين كيف يمكن للحكومة القضاء على هذه الفجوة باستخدام أدوات السياسة المالية في الحلات الاتية:

أ.المحافظة على توازن الموازنة العامة؛

ب. احداث عجز في الموازنة؛

ج. احداث فائض في الموازنة.

الحل:

1. الدخل التوازني: $Y = C + I + G + NX$

$$Y = 10 + 0.9Y + 60 + 20 + 20$$

$$(1 - 0.9)Y = 110 \rightarrow 0.1Y = 110 \rightarrow Y^e = \frac{110}{0.1} = 1100$$

مستوى الدخل التوازني (1100) أكبر من مستوى التشغيل الكامل (600) وبالتالي الفجوة الناتجة هي فجوة تضخمية، مستواها هو:

$$E = 1100 - 600 = 500$$

أ. للمحافظة على توازن الموازنة يجب تخفيض كل من الانفاق الحكومي والضرائب كل منها بمقدار 500 ون وهو مقدار الفجوة التضخمية؛

ب. احداث عجز في الموازنة العامة: يمكن الوصول الى ذلك ام بزيادة الانفاق الحكومي او خفض الضرائب وهذا يؤدي الى زيادة الدخل وبالتالي توسيع الفجوة؛

ج. احداث فائض في الموازنة العامة للدولة: يتم ذلك بتخفيض الانفاق او زيادة الضرائب.

حالة خفض الانفاق الحكومي:

$$\Delta G = \frac{\Delta Y}{\alpha_g} \rightarrow \quad \alpha_g = \frac{1}{1 - b} = \frac{1}{1 - 0.9} = \frac{1}{0.1} = 10$$

$$\Delta G = \frac{500}{10} = 50$$

وعليه فان مقدار الانخفاض في الانفاق الحكومي هو 50 ون.

حالة زيادة مقدار الضرائب:

$$\Delta T = \frac{\Delta Y}{\alpha_T} \rightarrow \alpha_T = \frac{-b}{1 - b} = \frac{-0.9}{1 - 0.9} = \frac{-0.9}{0.1} = -9$$

$$\Delta T = \frac{-500}{-9} = 55.6$$

مقدار الزيادة في الضرائب هو 55,6 ون.

التمرين الثالث:

لتكن لدينا البيانات الاتية عن اقتصاد افتراضي:

-دالة الاستهلاك:$C = 100 + 0.8Y$

الاستثمار 150 ون والانفاق الحكومي 100 ون؛

المطلوب:

1.اوجد الدخل التوازني؛

2.احسب مضاعف الاستثمار؛

3.احسب مضاعف الضرائب؛

4.اذا كان مستوى التشغيل الكامل هو 1500 ون فما هو نوع وقيمة الفجوة ان وجدت؟؛

5.ماهي السياسة المناسبة للقضاء على هذه الفجوة؟؛

6,ماهي السياسة النقدية والمالية الانكماشية؟؛

7.ماهو مقدار التغير في الانفاق الحكومي اللازم للقضاء على هذه الفجوة؟؛

8.ماهو مقدار التغير في الضرائب لمعالجة هذه الفجوة؟؛

9.اوجد دالة الادخار.

الحل:

1.حساب الدخل التوازني:

$$Y = C + I + G \rightarrow \ Y = 100 + 0.8Y + 150 + 100$$

$$Y = 0.8Y + 350 \rightarrow (1\ - 0.8)Y = 350\ \rightarrow Y = \frac{350}{0.2} = 1750 = Y^{e}$$

2.مضاعف الاستثمار:

$$\alpha_{I} = \frac{1}{1 - b} = \frac{1}{1 - 0.8} = \frac{1}{0.2} = 5$$

3.مضاعف الضرائب:

$$\alpha_{T} = \frac{-b}{1 - b} = \frac{-0.8}{1 - 0.8} = \frac{-0.8}{0.2} = -4$$

4.نوع الفجوة تضخمية لان الدخل التوازني اكبر من مستوى التشغيل الكامل $(Y^{e} > Y)$

ومقدار الفجوة هو $\Delta Y = Y^e - Y \rightarrow \Delta Y = 1750 - 1500 = 250$

5.السياسة المناسبة للقضاء على هذه الفجوة هي تطبيق سياسة مالية ونقدية انكماشية؛

6.السياسة المالية والنقدية الانكماشية تعني تخفيض الانفاق الحكومي او زيادة الضرائب وخفض عرض النقد؛

7.مقدار التغير في الانفاق الحكومي للقضاء على هذه الفجوة:

$$\Delta Y = \alpha_g \Delta G \rightarrow \Delta G = \frac{\Delta Y}{\alpha_g} = \frac{250}{5} = 50$$

8.مقدار التغير اللازم في الضرائب لمعالجة هذه الفجوة:

$$\Delta Y = \alpha_T \Delta T \rightarrow \Delta T = \frac{\Delta Y}{\alpha_T} = \frac{-250}{-4} = 62.5$$

9.دالة الادخار:

$$S = Y - C \rightarrow S = -100 + 0.2Y$$

الفصل الرابع:

الدورات الاقتصادية

الفصل الرابع: الدورات الاقتصادية

تمهيد:

تعرف مختلف الاقتصاديات تغيرات مستمرة أي انها تعرف دائما حالة من عدم الاستقرار المستمر، حيث تشهد تقلبات من فترة الى أخرى، وهذا ما يعرف بالدورات الاقتصادية، ودارت وتدور نقاشات كبيرة بين الاقتصاديين حجول أسباب الدورات الاقتصادية وكيفية معالجتها لتفادي الازمات التي يمكن ان تصيب الاقتصاديات، كما ان هناك اختلافات كبيرة بين الاقتصاديين في نظرتهم للدورة الاقتصادية، وهي النقطة التي سيتناولها هذا الفصل وفق الخطة الاتية:

-مفهوم الدورة الاقتصادي؛

-مراحل الدورة الاقتصادية؛

-أنواع الدورات الاقتصادية.

1.4. مفهوم الدورة الاقتصادية:

نتطرق من خلال هذه النقطة الى كل من تعريف الدورة الاقتصادية وأسباب ظهور الدورات الاقتصادية ثم النظريات التي تناولت هذا الموضوع، مع الإشارة ان الامر يكون باختصار.

1.1.4. تعريف الدورة الاقتصادية:

تعريف1: " الدورة الاقتصادية هي تأرجح مجموع الناتج القومي والدخل والعمالة، الذي يدوم عادة لفترة تتراوح بين سنتين الى عشر سنوات، والتي تتصف بتوسع معظم قطاعات الاقتصاد او انكماشها"(ساموبلسون، ونوردهاوس، 2006، 585).

تعريف 2: كما تعرف الدورة الاقتصادية على انها "تلك المراحل المختلفة التي تجمع بين تقلبات الاعمال فيما بين ازمتين وتنطلق من الازمة الى الركود ومن الركود الى الانتعاش ثم تعود الازمة من جديد معبرة بذلك عن طبيعة التطور الدوري للاقتصاد الرأسمالي" (جواد، وعدنان، 2010، 26).

تعريف3: الدورة الاقتصادية "هي التقلبات في اتجاه المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل الناتج الكلي والتشغيل والتضخم (الارتفاع في مستوى الأسعار) والانكماش (انخفاض في مستوى الأسعار) والبطالة" (اشواق،2018، 70)

كما ان هناك من يطلق عليها دورة الاعمال او الدورة التجارية وتعبر عن الانخفاض او الارتفاع في قيمة الناتج المحلي الاجمالي وكذا اتجاه نموه على المدى الطويل، وطول دورة الأعمال هي الفترة الزمنية التي تحتوي على طفرة واحدة وانكماش واحد متسلسلين. عادة ما تنطوي هذه التقلبات على تحولات تتم بمرور الوقت بين فترات من النمو الاقتصادي السريع نسبيًا (التوسعات أو الطفرات) وفترات من الركود أو التراجع النسبي (الانكماش أو الركود).

تُقاس دورات الأعمال عادة من خلال النظر في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. على الرغم من اعتماد مصطلح دورات في كثير من الأحيان، إلا أن هذه التقلبات في النشاط الاقتصادي لا تظهر دورية منتظمة كما لا يمكن التنبؤ بها. تشير عبارات دورات الازدهار ودورات الكساد شائعة الاستخدام إلى التقلبات التي يكون فيها التوسع سريعًا والانكماش حادًا .

اما وجهة النظر السائدة حاليًا في الاقتصاد هي أن دورات الأعمال في الأساس عبارة عن صدمات عشوائية للاقتصاد، وبالتالي فهي ليست في الواقع دورات وإن بدت كذلك.

كما تتميز الدورات الاقتصادية بكثير من الدورية والانتظام خلال مسارها الزمني بينما يعارض البعض مصطلح الدورة الاقتصادية كالاقتصادي "روبرت لوكاس" فيرى ان الدورات الاقتصادية لا تتصف لا بالدورية ولا بالانتظام، حيث يرى ان الاقتصاد يتسم بالتقلب لسبب او لاخر وبالتالي اطلق على الدورات الاقتصادية مصطلح التقلبات الاقتصادية، فهو يعتقد ان الحركة الدورية للاقتصاد لا تظهر تناسقا تاما فالاضطرابات التي تحدث في الاقتصاد مرتبطة بالتغيرات في المجمعات الاقتصادية المختلفة وتحث عشوائيا وليس لها انتظام وزمن معين.

2.1.4. أنواع الدورات الاقتصادية:

يقسم الاقتصاديون الدورات الاقتصادية الى نوعين، التوسع والكساد وهذا يعني ان الاقتصاد يكون خلال مرحلة معينة في حالة توسع أي نمو اقتصادي للناتج المحلي والدخل وانخفاض البطالة واستقرار المستوى العام للأسعار (ازدهار اقتصادي) لكن هذا الوضع لا يدوم فسرعان ما يبدا الاقتصاد في تباطؤ لسبب او لآخر ليصبح في حالة ركود فينخفض مستوى الإنتاج وبالتالي تباطؤ النمو الاقتصادي وانخفاض الدخل وارتفاع معدلات البطالة بسبب فقدان مناصب العمل.

والدورات الاقتصادية ليس لها أنماط معينة بل تختلف من اقتصاد الى اخر،

2.4. نظريات الدورات الاقتصادية: (امال، 2021، 114)

هناك العديد من النظريات الاقتصادية المفسرة للدورات الاقتصادية منها؛

1.2.4. النظريات الداخلية:

تبحث عن اليات داخل النظام الاقتصادي التي تتطور وفقها الدورات الاقتصادية بشكل تلقائي، وهي؛

1.1.2.4. النظرية النقدية: وتتضمن النظرية النقدية الكلاسيكية ونظرية الأرصدة النقدية،

أ. النظرية النقدية الكلاسيكية:

تهتم بتفسير أثر التغير في كمية النقود داخل الاقتصاد على المستوى العام للأسعار بصفة خاصة وعلى المتغيرات الاقتصادية الأخرى بصفة عامة؛

ب. نظرية الأرصدة النقدية:

تعمل على تفسير أثر النقود على الدورات الاقتصادية؛

2.1.2.4النظريات البسيكولوجية:

تبين التناوب الذي لا مفر منه لموجات التفاؤل والتشاؤم والتي هي في نفس الوقت معدية ومفرطة بطبيعتها.

3.1.2.4. نظريات نقص الاستهلاك:

تصب مجمل التفسيرات في هذا الإطار الى اعتبار ان قصور الاستهلاك هو المسبب الرئيسي للازمة، لكن هناك اختلاف حول أسباب النقص في الاستهلاك (دحمان، والبشير، 2017، 26) باختلاف النظريات التي نورد منها نظريتين أساسيتين؛

- ✓ نظرية كينز:

اثبتت النظرية الكينزية عدم حيادية النقود في النشاط الاقتصادي، فعندما يكون الاقتصاد في حالة الانتعاش (القمة) تكون الكفاية الحدية لراس المال مرتفعة ولكن بمجرد الإحساس ان العوائد المتوقعة ستكون منخفضة وستتجه الى الانخفاض الحاد والسريع حتى مرحلة الركود والكساد حيث يعتبر ان سبب حدوث الدورات الاقتصادية هو الطلب الكلي الخاص حيث ان التقلبات تنشا نتيجة التقلبات في الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري لكن بالنسبة اليه فان الانفاق الاستهلاكي اكثر استقرارا وبالتالي فان السبب الرئيسي لحدوث التقلبات في الطلب الكلي يكون نتيجة التقلبات في الانفاق الاستثماري الخاص، وباعتبار ان النظرية الكنزية تفسر الاستثمار بعاملين أساسيين هما الكفاية الحدية لراس المال وسعر الفائدة وعليه يمكن اعتبارهما سبب حدوث الدورات الاقتصادية؛

- ✓ نظرية شومبيتر:

يرى شمبيتر ان سبب حدوث الدورات الاقتصادية هي الابتكارات التكنولوجية أي التقدم التكنولوجي، حيث اعتبر ان التوسعات الكبيرة في النشاطات الاقتصادية تعود الى الاختراعات المهمة مثل اختراع المحرك البخاري والسكك الحديدية ... الخ اخره من الاختراعات التي عرفتها البشرية منذ الثورة الصناعية.

- ✓ نظرية سيسموندي:

يرجع سبب الازمة الى ضعف الاستهلاك او عدم اشباعه، واستنتج ان على الإنتاج ان يتوافق مع الاستهلاك، وراى ان أزمات افراط الإنتاج تنتج عن عدم إمكانية الاستهلاك أي وجود الرغبة في الاستهلاك وغياب القدرة الشرائية والتي تؤسس لنظرية الاستهلاك الناقص للطبقة العاملة وبالمختصر فان سبب الدرات الاقتصادية هو الافراط في الإنتاج والقلة في الاستهلاك).

4.1.2.4. نظريات فائض الاستثمار(فائض الإنتاج):

يفسر كالدور كيف ان الدورة الاقتصادية يتسبب فيها عدم التناسب (تباين) بين توقع الادخار والاستثمار، بينما يتبنى كالكي وضعية مشابهة بتفسير الدورة الاقتصادية بواسطة التباين (عدم التناسب) الموجود بين قرار الاستثمار والاستثمار الفعلي.

5.1.2.4. نظرية نقص الاستثمار(النظرية) الماركسية:

اكدت هذه النظرية ان السبب الرئيسي في حدوث الازمة وجود تناقض في الإنتاج الرأسمالي، أي التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والملكية الرأسمالية لوسائل الإنتاج.

2.2.4. النظريات الخارجية:

تبحث عن السبب الرئيس للدورات الاقتصادية في بعض التقلبات او الاحداث الخارجة عن النظام الاقتصادي، واهمها:

1.2.2.4. النمو الديمغرافي: سواء تعلق الامر بحركة طبيعية للسكان او بسبب الهجرات؛

2.2.2.4. نظريات المناخ:

يقال ان هناك دورات في المناخ، حيث بعض السنوات تكون هناك دورة إيجابية تعقبها دورة سلبية، فالتغيرات في المناخ تؤدي الى تغيرات في الإنتاج الزراعي، ودورة الإنتاج الزراعي تنتج دورة في النشاط الصناعي، ونجد في هذا الإطار مجموعة من الآراء او النظريات التي تفسر دورات المناخ منها؛

- ✓ -نظرية جيفونز للبقع الشمسية؛

-نظرية هنري مور تحت مسمى الدورات المناخية (ارجعها الى التغير في موقع كوكب الزهرة، وربط هنري بين الشمس والزهرة والأرض واثر ذلك على كمية الامطار) ؛

- ✓ -نظرية الدورات الموسمية المقدمة من طرف جون كيرمان؛

-نظرية ميلتون ميلنكوفيش والذي ربط فيها دورة الاعمال بحركة الأرض وباقي الكواكب.

3.2.4. النظريات الحديثة:

تنطلق في تحليلها للدورات الاقتصادية من خلال السلوك العقلاني للمؤسسات والعائلات كما تبين وجود تقلبات اقتصادية ترتبط بهيكل الاقتصاد نفسه، واهم هذه النظريات نذكر:

1.3.2.4. دورات التوازن العام:

عرف الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي تحولا وتطورا كبيرين خلال بداية سبعينيات القرن الماضي من كتابات كل من (R. Lucas) و (N.Wallas) و(R.Barro) حيث حاولوا جميعهم في البحث عن أسباب الدورات الاقتصادية من خلال نماذج التوازن العام في الاقتصاد فنجد انهم بنوا نظريتهم في هذا الاطار على نظرية التوقعات الرشيدة، حيث يعتبرون ان الاعوان الاقتصادية تتصرف بعقلانية في مواجهة الصدمات التي تؤثر على محيطهم، وبالتالي فهم يعتبرون ان السبب في الاضطرابات الاقتصادية يعود الى الصدمات النقدية العشوائية، وبالتالي فان سبب الازمات يعود الى القطاع النقدي وليس الى القطاع الحقيقي.

2.3.2.4. نظرية الدورة الحقيقية:

تحاول هذه النظرية ان تعطي تفسيرا للدورات الاقتصادية من خلال عوامل اقتصادية أساسية (اذواق العائلات، التقنيات المتوفرة وتخصيصات الاعوان للموارد)، وباعتبار ان هذه النظرية تعتمد في تفسيرها على القطاع الحقيقي فهي تهمل دور النقود في الاقتصاد، حيث تعتبر ان النقود ليس لها أي تأثير على النشاط الاقتصادي وبالتالي ليس لها أي دور في الدورات الاقتصادية بل الصدمات تعود الى التقلبات في مستويات الإنتاج والإنتاجية وكذلك الصدمات في النفقات العمومية.

3.3.2.4. مقاربة الكنزيون الجدد:

تربط هذه النظرية سيرورة التراكم الحقيقي مع سيرورة الاستدانة وتبحث عن الاخذ في الحسبان عدم استقرار اقتصاديات السوق، وعكس ذلك تماما بالنسبة للكلاسيك الجدد حيث نجدهم انهم يرفضون تماما هذا الطرح ويسرون على ان كل مقاربة للدورة الاقتصادية يجب ان تأخذ بعين الاعتبار فرضيات النظرية الاقتصادية الجزئية.

4.3.2.4. نظرية المضاعف والمعجل:

يطلق على هذه النظرية، النظرية الحقيقية للدورة الاقتصادية فتأثير والمعجل يظهر من خلال حجم الاستثمار ما يعني انتقال منحنى سوق السلع والخدمات (IS) التي تؤدي الى تقلبات دورية ومنتظمة في المخرجات. فهذه الدورة تعتمد في حجمها ومدتها على قيمة كل من المضاعف والمعجل، فالتوسع في المشاريع الاستثمارية تؤدي الى انخفاض الربحية عند ارتفاع الدخل، ما ئؤدي الى التوجه نحو تخفيض الاستثمارات وانخفاض الدخل، فتبدا دورة اقتصادية جديدة.

كما ان الكنزيون يفسرون فكرة المضاعف والمعجل من خلال العلاقة الطردية بين الزيادة في الدخل الوطني وحجم الاستثمارات، فهو يبين كم مرة يجب ان يتضاعف بها الاستثمار نتيجة نمو الدخل الوطني بمعدلات معينة.

3.4. مراحل الدورات الاقتصادية:

يرى الاقتصاديون ان للدورات الاقتصادية ثلاث مراحل أساسية:

- -مرحلة الانتعاش الاقتصادي (مرحلة التوسع): تتسم هذه المرحلة بميل المستوى العام للأسعار الى الثبات ويتضاءل المخزون السلعي، اما انشاط الاقتصادي في مجموعه فيتزايد ببطء وينخفض سعر الفائدة وتتزايد الطلبات على المنتجين لتعويض ما استنفذ من المخزون السلعي؛
- -مرحلة الرواج او القمة: تتميز هذه المرحلة بالارتفاع الكبير والمستمر للأسعار وتزايد حجم الإنتاج الكلي بشكل سريع ما يؤدي الى ارتفاع الدخول وارتفاع مستوى التوظيف الكامل (استغلال الموارد المتاحة في المجتمع بشكل كامل) وهي الحالة التي يبحث عليها كل الاقتصاديون، وهنا تبدأ البنوك المركزية برفع أسعار الفائدة وبيع السندات الحكومية لكبح جماح التضخم وسحب الفائض النقدي من الاقتصاد.
- -مرحلة الازمة او الركود (الانكماش): تتسم هذه المرحلة بانخفاض في المستوى العام للأسعار وتراجع حجم الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تراجع النمو الاقتصادي كما ينخفض الدخل فتتزايد معدلات البطالة ويرتفع المخزون السلعي.
- -مرحلة الكساد: تتميز هذه المرحلة بانخفاض الأسعار وانتشار البطالة وكساد التجارة ولغرض مكافحة هذه الوضعية تتدخل البنوك المركزية من خلال تخفيض معدلات الفائدة لتصبح شبه معدومة وتقوم كذلك بشراء السندات الحكومية لغرض تشجيع الاستثمار لخفض معدل البطالة، وتعتبر من أخطر الحالات التي يمكن ان يمر بها الاقتصاد، اذ يمكن للاقتصاد ان يدخل في ازمة يصعب السيطرة عليها.

الشكل البياني رقم (1.4): حدود وفترات الدورة الاقتصادية

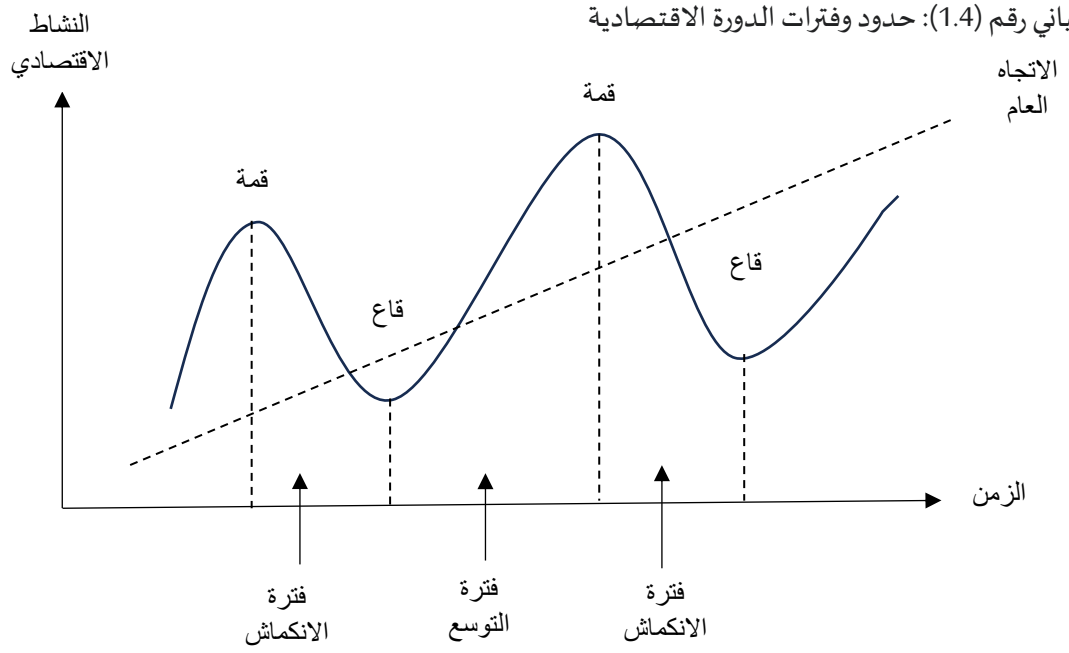

المصدر: (اشواق، 2018، 70)

الشكل رقم (2.4)، مراحل الدورة الاقتصادية

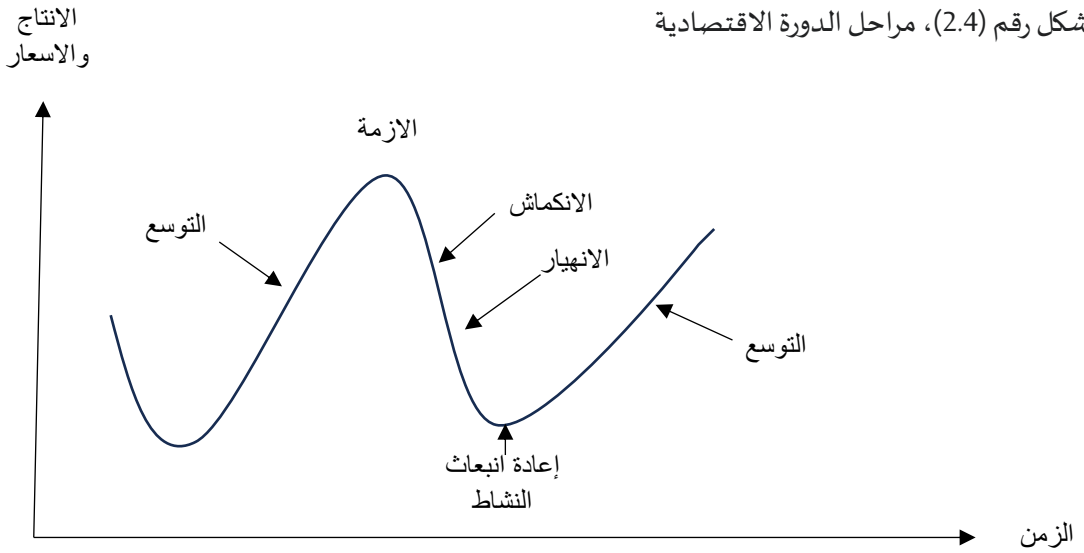

المصدر: (اشواق، 2018، 71)

4.4. خصائص الدورات الاقتصادي: (دحمان، 4)

- ✓ المعاودة، أي انها متجددة وتحدث مرات ومرات وبشكل دوري وبالتالي لا يمكن التكلم عن شيء اسمه السير على مسار ثابت،
- ✓ الانتشار بحيث يكون لها الأثر على الكثير من الأنشطة الاقتصادية المختلفة في نفس الوقت، ويتوقف ذلك على مرحلة الدورة وقوتها؛
- ✓ انها ذات طبيعة عامة وشاملة تمس كل القطاعات الاقتصادية؛

- ✓ تمر الدورة عادة بأربع مراحل أساسية، على الرغم من وجود من ينفي ذلك؛
- ✓ اختلاف نوع الدورات وبالتالي اختلاف في سعة الدورة ومددها؛
- ✓ يمكن ان تتداخل دورتين معا، ونقصد احتواء دورات صغيرة في دورة كبيرة؛
- ✓ اختلاف مسببات الدورات وتعددها.

مؤشرات الدورات الاقتصادية:

يرى الكثير من الاقتصاديين ان للدورات الاقتصادية مؤشرات يمكن من خلالها معرف نوع الدورة الاقتصادية ومراحلها، ويمكن حصر هذه المؤشرات في النقاط الاتية (دحمان، 6):

- التغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي، والمقصود بذلك معدلات النمو الاقتصادي؛
- التغير الحاصل في معدلات البطالة والاستخدام؛
- التغير الحاصل في المستوى العام للأسعار؛
- اضطرابات مؤشرات الأسواق المالية؛
- التغيرات الكبيرة في ميزان المدفوعات ومعه الميزان التجاري؛
- التغيرات المعتبرة في أسعار صرف العملة؛
- التغير في الإنتاج القطاعي؛
- التغير في مستوى الانفاق الاستهلاكي؛
- التغير في مستوى الانفاق الاستثماري.

هذه المؤشرات تبين انه غالبا ما ينخفض الانفاق الاستهلاكي في الوقت الذي يرتفع فيه مخزون قطاعات الاعمال من السلع الاستهلاكية بشكل غير منتظر وبالتالي يكون رد فعل هذا القطاع (قطاع الاعمال) هو كبح العملية الإنتاجية لتخفيض مستوى الإنتاج وهذا ما يؤدي الى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وهذا بدوره يخفض مستوى الاستثمار.

انخفاض الاستثمارات في قطاع الاعمال يؤدي الى انخفاض الطلب على اليد العاملة بل يمكن ان يتم تسريح اليد العاملة ما يرفع من مستويات البطالة في الاقتصاد، انخفاض المخرجات يؤدي الى تباطؤ التضخم وانخفاض أرباح قطاع الاعمال، بل تنخفض بشكل كبير في حالة الركود الاقتصادي

5.4. السياسات أو أدوات العلاج المتاحة لمحاربة الأزمات الاقتصادية

1.السياسة المالية:

من أبرز ادواتها (الانفاق الحكومي والضرائب)، وحتى تكون هذه السياسة ذات فاعلية لابد وان يكون للاقتصاد فائض في عناصر الانتاج؛

2.السياسة النقدية: واهم أدوات هذه السياسة العرض النقدي وسعر الفائدة وتكون ذات جدوى عندما تكون جميع عناصر الإنتاج موظفة وتعمل بالكامل حيث يكون الاقتصاد في الحالة التي يعمل فيها بكامل طاقته، فأي زيادة في الانفاق يؤدي الى ارتفاع الأسعار ما يجعل السياسة النقدية تتدخل لمكافحة هذا الارتفاع وبالتالي محاربة التضخم الناتج عن الارتفاع المستمر في الأسعار.

امثلة عن الدورات الاقتصادية (سمويلسون، ونوردهاوس، 2006، 587):

الركود الاقتصادي:(حالة الاقتصاد الأمريكي): اخذنا الاقتصاد الأمريكي كمثال باعتبار انه اذا حدثت فيه ازمة تنتقل الى بقية الاقتصاديات لارتباط الاقتصاديات العالمية بالاقتصاد الأمريكي خاصة من خلال الدولار الأمريكي؛

بدا ركود الفترة بين 1990-1991 في جويلية 1990 وانتهى في مارس 1991 خلال تلك الفترة انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار 1,4 بالمئة مما يجعل هذا الركود أقصر وأكثر ضحالة من الركودين الرئيسيين السابقين وهما (الركود من 1973الى 1975 والركود من 1981الى 1982.

ما ميز هذه الحالات من الركود الاقتصادي انها تختلف من ناحية القطاعات الاقتصادية التي تضررت أكثر، فما ميز الفترتين (1973-1975) و(1981-1982) هو انخفاض مخزون قطاع الاعمال من السلع وموارد الإنتاج في مستودعاتها على الرغم من بقاء الطلب على السلع النهائية ثابتا نسبي. ومن الأشياء المهمة لركود الفترة 1981-1982 العجز التجاري الكبير والذي تسبب في انخفاض المخرجات الصناعية وقاد أصحاب المصانع في الولايات المتحدة الامريكية الى فصل ملايين العمال من عملهم.

وبعكس ذلك كانت التجارة الخارجية خلال فترة ركود 1990-1991 عاملا إيجابيا للاقتصاد.

وحيث ان قطاع الاعمال عرف كيف يدير المخزونات من السلع بشكل سليم فان تقليص المخزون لم يكن له دور كبير في هبوط الدورة الاقتصادية.

وبدلا من ذلك كان الهبوط في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 1990-1991 ناتج عن انخفاض الاستهلاك الفردي مقارنة مع زيادة فعلية في الاستهلاك خلال الفترة 1981-1982 وحيث ان مستوى الاستهلاك يقيس رفاهية المعيشة فان انخفاض الاستهلاك قد يساعد على تفسير السبب في شعور الأمريكيين بشدة وطأة الركود الأخير.

أسباب الدورة الاقتصادية:

تباينت الآراء حول أسباب حدوث الدورات الاقتصادية في الاقتصاديات العالمية والتي تكون اما رواج او ركود اذ لا وجود لاستقرار اقتصادي مستمر ومتوازن وعليه ظهرت هناك مجموعة من الآراء حول هذا الموضوع والتي يمكن تقسيمها الى خمسة اراء أساسية (ساموبلسون، ونوردهاوس، 2006، 589)

1. النظرية النقدية:

حسب فريدمان فان سبب حدوث الدورات الاقتصادية هو مستوى المعروض النقدي ومستوى الائتمان في الاقتصاد " الركود في الولايات المتحدة الامريكية خلال الفترة 1981-1982 كان سببه قيام الاحتياطي الفدرالي برفع أسعار الفائدة الاسمية الى 18% لمحاربة التضخم.

2. نموذج العجل-المضاعف:

ينص على ان الصدمات الخارجية تتفاقم بفعل المضاعف وبارتباطها بنظرية الاستثمار المعروفة بالمعجل وتولد بالتالي تقلبات دورية منتظمة في المخرجات؛

3. النظريات السياسية في الدورات الاقتصادية:

يرى البعض من المحللين الاقتصاديين ان حدوث الدورات الاقتصادية يعود لتلاعب السياسيين في استخدام السياسات المالية والنقدية.

4.نظريات توازن الدورة الاقتصادية:

ترى هذه النظرية الى ان التحركات الخاطئة في الأسعار والأجور تقود الافراد الى زيادة او زيادة عرض العمل مما يؤدي الى دورات من المخرجات والتوظيف، حيث ترتفع معدلات البطالة في حالة الركود الاقتصادي لعدم قبول العمال بقبول أجور متدنية.

5.الدورات الاقتصادية الحقيقية:

يرون ان صدمات الإنتاجية الإيجابية او السلبية في أحد القطاعات يمكن ان تمتد الى القطاعات الاقتصادية الأخرى وتسبب التقلبات الاقتصادية.

اما بالنسبة لوضعية الاقتصاد في الجزائر فهو كذلك ليس بمعزل عن حدوث مثل هذه الازمات او الدورات الاقتصادية وأكبر ازمة عرفها الاقتصاد الجزائري هي التي حدثت في وسط ثمانينيات القرن الماضي (1985-1986)

بسبب انهيار أسعار البترول التي تعتبر المصر الرئيسي لتمويل الاقتصاد (باعتباره اقتصاد مبني على الريع البترولي) بالإضافة الى ازمة المديونية وارتفاع خدماتها ما أدى بالجزائر الى وضعية اقتصادية صعبة كندرة السلع وارتفاع البطالة الى غير ذلك من النتائج المترتبة عن هذا الانهيار الاقتصادي.

لكن دعونا نلقي نظرة سريعة عن الوضعية الاقتصادية في الجزائر خلال العشرية الأخيرة، فبعد ان عرفت أسعار البترول ارتفاعات معتبرة منذ بداية الالفينيات والى غاية 2013 ثم بدات في التراجع بداية من 2014 اين فقد برميل النفط في هذه السنة ما مقداره 7.5% حيث قدر متوسط سعر البرميل حوالي 100 دولار امريكي حيث انهار سعر البترول خلال هذه السنة ليهوي السعر من 115 دولار الى 60 دولار وهو ما كبد خزينة الجزائر مليارات من الدولارات الامريكية وهذا حسب بنك الجزائر، هذا الانخفاض اثر سلبا على النشاط الاقتصادي وبدا الاقتصاد يدخل في دورة جديدة من الركود.

فعلى الرغم من اعتماد الاقتصاد الجزائري على مداخيل المحروقات لتمويل النشاط الاقتصادي الا ان هناك أسباب أخرى للهذه الازمات وتتمثل في اختلال التركيب الهيكلي للناتج الداخلي الخام والذي يتسم بعدم التجانس في تركيبته القطاعية خاصة ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة فمثلا سنة 2017 لم يساهم هذين القطاعين الا بنسب قليلة (القطاع الصناعي ساهم ب 5.5% اما مساهمة القطاع الفلاحي فتقدر بنسبة 12.5%) هذا الضعف في الإنتاج نتج عنه ارتفاع الواردات من السلع والخدمات ما سبب عجزا في ميزان المدفوعات حيث قدر سنة 2017 ب - 21.76 أي عجز ب 21.76 مليار دولار امريكي.

ولمعالجة الوضع اتخذت السلطات مجموعة من الإجراءات التي تراها منسبة لمواجهة الازمة، من هذه الإجراءات نجد:

-اتباع سياسة مالية انكماشية والتي كان الهدف منها هو مواجهة العجز الكبير والمستمر في الموازنة العامة للدولة من خلال زيادة الوعاء الضريبي والتقليل من الانفاق الحكومي؛

- اتباع سياسة تجارية انكماشية من خلال تقييد حرية التجارة الخارجية لخفض فاتورة الاستيراد، لكن هذه العملية لم تكن ناجحة حيث تضرر منها قطاع الاعمال نتيجة ندرة السلع الوسيطية والمواد الأولية التي لا تتوفر محليا.

وما يمكن قوله هنا هو:

لا يمكن للاقتصاد الجزائري الخروج من هذه الحلقة المفرغة الا من خلال تنشيط قعاع الإنتاج (الفلاحي والصناعي) بزيادة الاستثمارات مع التوجه نحو الاستثمار في الفروع التي تملك فيها قدرات اكثر.

الفصل الخامس:

النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة

الفصل الخامس: النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة

تمهيد:

يعتبر التضخم والبطالة الموضعان الرئيسيان للاقتصاد الكلي، كما يشغلان حيزا كبيرا في السياسات الاقتصادية للحكومات كما انهما مثلا ميدانا كبيرا لأبحاث اقتصادية كثيفة تهتم بأسباب وحلول مشكلتي التضخم والبطالة، كما ان جميع الاقتصاديات العالمية تعاني من هاتين المشكلتين مع الاختلاف في الحدة خاصة بين الاقتصاديات المتقدمة والاقتصاديات المتخلفة، فاذا كانت الأولى تستطيع ان تتحكم فيهما الى حد كبير فان الأولى تتفاقم فيها الوضعية ما يمكن ان يعرضها لازمات اقتصاد واجتماعية عميقة يصعب التحكم فيها.

هذا فسنتناول في هذا الفصل موضوعي التضخم والبطالة ثم التحكيم بينهما من خلال منحنى فيليبس؛

1.5.مفهوم النّمو الاقتصادي:

يتطلب مفهوم النمو الاقتصادي حصر العوامل المفسرة له مع الإشارة الى انه سيتم التطرق باختصار الى اهم النظريات الاقتصادية المفسرة للنمو، بحيث لا يمكن دراسة نظريات النمو الاقتصادي بالتفصيل في فصل اذ تحتاج لوحدها الى مطبوعة خاص، وقبل الخوض في ذلك نبدأ بتقديم تعريف النمو الاقتصادي وهذا باختيار مجموعة من التعاريف كما هو في الاتي:

التعريف 1: «أما فريد مان (Fred Man) فيرى أن النّمو يعني توسّع الجهاز الإنتاجي في اتجاه أو أكثر من دون أي تغيرات في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي» (حسن، 2015، 69)

- **التعريف 2:** يعرفه J. Arrow أنه: «الزيادة المستمرّة في كميّة السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط معيّن». (اشواق، 2013، 63)
- **التعريف 3:** يعرّف كذلك على أنه «زيادة في مجمل مخرجات دولة مما، فالنّمو الاقتصادي غالباً ما يقاس بمعدل زيادة السنويّة في النّاتج المحلي الإجمالي الحقيقي». (ساموبلسون، ونوردهاوس، 2006، 774)

ونشير هنا إلى أن موضوع النمو الاقتصادي اهتمت به مختلف المدارس الاقتصادية من المدرسة الكلاسيكية إلى الكينزية فمدرسة النمو الداخلي، هذه الأخيرة اختلفت مع سابقاتها في عوامل النمو خاصة التقدم التقني والقطاع المالي،

وعليه فان هذه الدراسة ستركز على نماذج النمو الداخلي في معالجة مشكلة النمو الاقتصادي.

من التعاريف السابقة يمكن إعطاء التعريف الآتي:

النمو الاقتصادي هو مؤشر يقيس حجم الزيادة في ثروة الأمة في المدى القصير والمدى الطويل ويتم قياس ذلك باستخدام الناتج الداخلي الخام.

ويتّضح من التعاريف السابقة أن تحاليل النّمو الاقتصادي تدور حول متغيّرة كميّة واحدة وهي النّاتج الداخلي الخام، سواء في شكله المطلق أو نصيب الفرد من هذا الناتج، كما أنه يعطي صورة قياسيّة عن وضعيّة الاقتصاد للبلد، ومدى تقدّم هذا الاقتصاد ويقاس معدّل النّمو الاقتصادي بطريقتين:

- ✓ الأولى: تعتمد على تحديد معدل نمو إجمالي الإنتاج الوطني الحقيقي، حيث يتم من خلال هذه الطريقة التعرّف على حجم التوسّع في الطاقة الإنتاجيّة للاقتصاد.

- ✓ الثانيّة: تقوم بحساب معدّل النمو الاقتصادي من خلال متوسط الدخل الفردي الحقيقي أو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي، فهي تعبّر عن المستوى المعيشي المادي للفرد في بلد معيّن. ويتّضح من ذلك أن الزيادة في نصيب الفرد تحصل فقط عندما يكون معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي أكثر من معدل نمو السكان، كما يمكن التمييز بين نوعين من النمو الاقتصادي، النمو الحقيقي وهو الذي يعبر عن نسبة الزيادة الحقيقية في ثروة الأمة، ونمو القدرة والذي يقيس الارتفاع المسجّل في الطاقة الإنتاجية للبلد.

ولقياس معدّل النمو الاقتصادي يستعمل الناتج الداخلي الحقيقي (PIB) أو يستعمل مؤشر آخر لقياس النمو الاقتصادي وهو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (PIB/N) حيث N يمثّل عدد السكان. فكلما ارتفع هذا المعدّل كلما دلّ على الرفاهيّة الاقتصادية للمجتمع، وكلما استعملت الطاقات الإنتاجية المتوفرة بشكل عقلاني ورشيد.

2.5. النظريات المختلفة للنمو الاقتصادي:

لتوضيح دراسة النمو الاقتصادي سيتم البحث في تطور مفهومه حسب المدارس الاقتصادية وهذا ما يقود إلى استعراض أهم النظريات التي عالجت هذا المفهوم وفق التطور الزماني.

1.2.5. تطور نظريات النمو الاقتصادي:

تعددت نظريات النمو الاقتصادي بحسب تطور الفكر الاقتصادي خلال المراحل الزمنية، يمكن تصنيف هذه النظريات إلى ثلاث مجموعات فكرية أساسية.

1. النظرية الكلاسيكية:

تعود دراسات النمو الاقتصادي إلى منظري المدرسة الكلاسيكية المتمثلة في روادها الأساسيين كآدم سميث ودافيد ريكاردو وجوزيف شومبيتر.

- **أفكار آدم سميث:**

يعتبر آدم سميث من مؤسسي المدرسة الكلاسيكيّة وروادها من خلال إسهاماته الفكرية في تحليل الظواهر الاقتصادية ويتجلى ذلك من خلال كتابات خاصة كتابه ثروة الأمم، حيث يرى سميث أن النمو الاقتصادي يمكن أن يكون ثمرة لثلاثة ظواهر أساسية (فريديريك، 2002، 9) وهي تقسيم العمل والتكنولوجيا وتراكم رأس المال.

- **تقسيم العمل:** يرى آدم سميث من خلال هذا العامل إمكانية الرفع من إنتاجية العامل ويؤمن الوفرة في السوق مما يحرض الطلب ما يعني زيادة حجم السوق.
- **التحسينات التكنولوجية:** تساهم التحسينات التكنولوجية في الرفع من إنتاجية العمل. ويرى سميث من خلال هذا العامل أنها تساعد في زيادة الإنتاج.
- **تراكم رأس المال:** يعد تراكم رأس المال حسبه من العوامل المساعدة للرّفع من معدلات النمو الاقتصادي، باعتبار أن تراكم رأس المال يزيد من الاستثمار وهذا الأخير يرفع من ثروة الأمة، كما جعل النمو موضوع ثروة الأمم واعتبر أن مصدر التراكم هو الأرباح والتي مصدرها الادخار.

وفي هذا الإطار يمكن حصر عناصر النمو الاقتصادي لدى سميث في تقسيم العمل والتراكم الرأسمالي والادخار والتطوّر التكنولوجي، وخلاصة عناصر أفكاره في النّمو الاقتصادي هي أن الادخار يؤدي إلى التراكم الرأس مالي اللّازم لتحقيق التقدّم التكنولوجي وتقسيم العمل وهذا بدوره يؤدي إلى توسيع السّوق، ويتحقق توازن النمو بالاعتماد المتبادل بين الفلاحين والتجار والمنتجين (محمد، 1990، 60-61)« وأوضح النموذج المعترف به في الاقتصاد الكلاسيكي كيف تعطل محدوديّة الموارد الطبيعية النمو في عرض العناصر بالتدريج، ما لم يتدخّل التقدم الفني» (جورج، 1997، 641)

ويتضح مما سبق أن التحليل الكلاسيكي تحليل ساكن (غير ديناميكي) ما يجعل تحاليلهم لظاهرة النّمو ظرفيّة وليست على المدى الطويل وهنا يكمن قصر نظر هذه النظريّة رغم وضعها اللبنات الأولى لظهور نظريات وتحاليل جديدة تبحث في أهم العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي.

- **نظريّة دافيد ريكاردو:**

اتّفق ريكاردو في تحليله للنمو الاقتصادي مع آدم سميث في الكثير من العوامل وإن اختلفت عنها في بعض الإضافات التي ناسبت التطور الاقتصادي والزمني في تلك الفترة، وكانت مصادر النّمو الاقتصادي بالنسبة لريكاردو تتمثّل في العوامل الآتية:

- الأرض باعتبارها مصدر الكثير من الخيرات، حيث اعتبر الزراعة كأهم نشاط اقتصادي لكونه يوفر العيش لأفراد المجتمع.
- المنظم كقوّة محركة للنّمو الاقتصادي من خلال إيجاد توليفات جديدة لعناصر الإنتاج، ما يسمح لإيجاد طرق جديدة للإنتاج وكذا منتجات جديدة واكتشاف أسواق جديدة، ما يدفع بعمليّة النشاط الاقتصادي إلى التطوّر والزيادة وبالتالي حركيّة اقتصاديّة أكبر ومنه معدّل نمو أكبر، ويتدعّم هذا بأفكار جديدة تدفع دائماً إلى التقدّم والتطوّر.
- التوازن الديناميكي، ودور تناقص الغلّة وعلاقتها بتراكم رأس المال العيني والبشري والتفاعل بين متوسّط دخل الفرد ومعدّل نمو السكان
- وعلى العموم فإن المصدر الأساسي للثروة بالنسبة لآدم سميث ودافيد ريكاردو، هي الأرض، وأن ندرتها هي السبب الرئيسي لبطء النمو أو توقفه.

- **نظريّة شومبيتر:**

أنكر شومبتر أن تكون الأرض هي المصدر الوحيد للنمو الاقتصادي كما اعتقد كل من سميث وريكاردو. حيث انطلق في تحليله من اعتبار أن التطوّر أو النمو الاقتصادي في المجتمع يمكن أن يحدث من خلال تطوّر النشاط الاقتصادي والذي تقوم به طبقة المنظمين من أجل الحصول على الأرباح من خلال هذا النشاط. ويرى أن النمو الاقتصادي يحدث اعتماداً على:

- استخدام توليفات جديدة من المنتجات.
- طرق إنتاج جديدة.
- إيجاد أسواق جديدة.

كما يرى شومبتر أن عمل البنوك بشكل جيّد يسمح باكتشاف وتمويل العملاء الذين تتمتع مشاريعهم بفرص نجاح عن طريق التجديد (منتجات جديدة، طرق إنتاج جديدة). يلاحظ من هذا أنه اعتبر أن النظام المصرفي من العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي، كما أن استمرار هذا النّمو يتوقف على المدة التي تبقى فيها التوليفات مستمرة وكذا فإن النمو الاقتصادي في أي مجتمع يمكن أن يكون كبيراً أو صغيراً كما يمكن أن يكون في المدى القصير أو المدى الطويل.

ونشير إلى أن شومبيتر ركز كثيراً في تحليله للنّمو الاقتصادي على الابتكارات والاكتشافات والتقدّم التقني، ما يسمح بتغيير دالة الإنتاج والتي بدورها تسمح بزيادة الناتج.

ويميّز خمسة أصناف من الابتكارات: (فيز، 1999، 32)

- إنتاج سلعة جديدة.
- إدخال وسيلة جديدة في الإنتاج.
- التوسع عن طريق إدراج أسواق جديدة.
- الحصول على مواد أوليّة جديدة.
- إقامة تنظيم جديد في الصناعة.

وبالنّظر إلى التحاليل التي قدمها شومبيتر في موضوع النمو الاقتصادي فإنه يمكن الجزم بأنها صالحة إلى يومنا هذا «النمو يأتي عن طريق الدافع الذي يقدمه الابتكار وليس عدد السكان ورأس المال وهذا الدافع يأتي كذلك عن طريق

تطورات دورية وبفضل هذا التحليل فتح المجال لنظريات النمو في القرن العشرين» (Jean, 1999, 32)، لكن يبقى النظر إلى التطوّر التقني على أنه خارجي.

ويمكن تلخيص تحليل شومبيتر للنمو الاقتصادي في النقاط الآتية: (طاوش، 2014، 102)

أ- **الابتكارات والتجديدات:**

- إدخال وإنتاج بضائع جديدة لم يتعوّد عليها المستهلكون.
- إدخال طرق وتقنيات إنتاج جديدة.
- البحث عن أسواق جديدة لتصريف الإنتاج.
- تنظيم وهيكلة الجهاز الإداري بشكل يزيد من فعاليّة العملية الإنتاجية.

ب- **الأرباح:**

يرى أن الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأرباح هي الابتكارات التي تعطي الأفضلية لتلك المشاريع محل الابتكار مقارنة بباقي المشاريع.

ج. **كسر التدفق الدائري:**

يرى أن ابتكارات المؤسسة مع مرور الزمن تصبح في متناول جميع المؤسسات ما يخفض المردوديّة، وبالتالي من الضروري تجديد الأفكار للوصول إلى ابتكارات جديدة ترفع من مردودية المؤسسات.

3.5. نماذج النمو الخارجي:

نشير إلى أنها سميّت بنماذج النمو الخارجي لأنها افترضت أن التطوّر التقني عامل خارجي وليس داخلياً. وهذه يتم تقسيمها إلى نماذج النمو الكينزية ونماذج النمو النيوكلاسيكية.

1.3.5.**نماذج النمو الكينزية:**

كانت للنظريّة الكينزية آثار عميقة على التحليل الاقتصادي حيث أعطت مفاهيم جديدة كما أدخلت الزمن كعامل أساسي لتحليل الظواهر الاقتصادية ومن بين أهم النماذج التي يمكن نسبها لهذه المدرسة نموذجي كل من هارود ودوهار ونموذج كالدور، ونكتفي هنا بالتطرق إلى نموذج واحد على سبيل المثال هو نموذج هارود ودومار باعتبار أنه من النماذج الرائدة في تحليل ودراسة أسباب وعوامل النمو الاقتصادي في تلك الفترة كما أنها تمثل أساس التحليل لدى الكثير من الدارسين والباحثين في الميدان.

❖ **نموذج هارود ودمار:**

ينسب هذا النموذج إلى الاقتصاديين معاً لاتفاقهما تقريباً في التحليل حيث قاما بنقل تحليل النمو الاقتصادي من المدى القصير عند كينز إلى المدى الطويل؛ وكانت اهتماماتهما تنصب حول أهمية الاستثمار ودوره في الدفع بعمليّة النمو الاقتصادي، وكانا يعتقدان أن مشكلة الرأسمالية تتمثّل في أزمة البطالة،

لهذا عملا على تطوير نموذج يعمل على الوصول بالاقتصاد إلى نقطة التوازن، حيث يكون هناك تشغيل كامل واستقرار اقتصادي، وبالتالي الوصول إلى توازن ديناميكي على المدى الطويل. ويربط هذا النموذج زيادة النمو الاقتصادي بالرفع من نسبة الاستثمار أو عن طريق تخفيض معامل (رأس المال الداخل). كما أن من خصوصيات هذا النموذج أنه يهمل الجانب النقدي والمالي في تفسير النمو الاقتصادي.

وأسس هارود ودومار نموذجهما على فرضيات يمكن حصرها في (أشواق، 2013، 76)

- الاقتصاد مغلق مع عدم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي.
- تحقيق الكفاءة الإنتاجية الكاملة للإنفاق الاستثماري مع تحقيق العمالة الكاملة عند مستوى توازن الدخل.
- ثبات الميل الحدي للادخار وتساويه مع الميل المتوسط للادخار.

- ثبات كل من المستوى العام للأسعار وسعر الفائدة ومعامل رأس المال ونسبة رأس المال والعمل في المدخلات الإنتاجية.

- هناك نمط واحد لإنتاج السلعة وعدم اهتلاك السلع الرأسمالية.

- حسابات الادخار والاستثمار تعتمد على الدخل المحقق لنفس العام، وأن هناك تطابق بين الادخار المحقق والاستثمار المحقق.

- عرض العمل يزيد بمعدل ثابت هو معدل النمو الطبيعي (n).

- الادخار الصافي يمثل نسبة ثابتة من الدخل ويسمى الادخار الفعلي.

وبغض النظر عن بعض الاختلافات الموجودة بين نموذجي هارود ودومار، ونظراً للتوافق الكبير الموجود بينها فإنه يمكن الاكتفاء بعرض تحليلها للنمو في نموذج واحد وهو نموذج هارود ودوما حيث صنف النمو لديها إلى ثلاثة أنواع من النمو الاقتصادي.

- ✓ أولا: معدل النمو الفعلي.
- ✓ ثانيا: معدل النمو المضمون.
- ✓ ثالثا: معدل النمو الطبيعي.

ويمكن استعراض هذا النموذج كما يأتي: (اشواق، 2013، 80)

تعطى دالة الإنتاج في الاقتصاد بالشكل الآتي:

$$y = Min(\frac{K_t}{v}, \frac{L_t}{u}) \quad \text{.....} \quad (1)$$

حيث:

L_t: العمل في الزمن t.

K_t :رأس المال في الفترة t .

y:الناتج الحقيقي في الاقتصاد.

uوvثوابت وحدة العمل ورأس المال على التتالي.

ودالة الادخارs تعطى بالعلاقة الآتية:

$$s = \Delta y \quad \text{.....} \quad (2)$$

S: الادخار.

Δ: الميل الحدي للادخار.

كما أن معادلة الطلب على عوامل الإنتاج L وK تعطى بالشكل الآتي:

$$L_t = uy_t \quad \text{.....}(3) \quad \text{و} \quad K_t = vy_t \text{.....}(4)$$

ومع الفرضية القائلة بأن $S_t = I_t$ حيث I_t الاستثمار يمكن كتابة التوازن في سوق رأس المال بالصيغة الآتية:

$$\delta k_t = I_t = S_t \quad \text{.....} \quad (5)$$

ورغم التحليل المقدم من طرف هارود ودومار للنمو الاقتصادي إلا أنهما أهملا الكثير من العوامل الاقتصادية المؤثرة على النمو الاقتصادي ما عرض هذا النموذج لمجموعة من الانتقادات والتي ركزت على الفرضيات التي قدماها لبناء نموذجهما والمتمثلة في

- ثبات ميل الادخار، والذي يمكن أن يكون صحيحاً في المدى القصير لكن من غير الممكن ثباته في المدى الطويل.
- النموذج لم يأخذ في الحسبان الأسعار ومعدلات الفائدة في الحسابات.
- فرضية ثبات العلاقة بين رأس المال والناتج والتي لا يمكن أن تتحقق في المديين المتوسط والطويل.

ويعتبر هذا النموذج وسابقيه من أسباب البحث والتعمق في الموضوع بشكل أكبر كأبحاث رواد المدرسة النيوكلاسيكية.

2.3.5. نماذج النمو النيوكلاسيكية:

بنيت نماذج النمو النيوكلاسيكية على النقائص التي ميزت نموذج النمو لهارود ودومار. ونتطرق هنا إلى نموذج سولو كعينة من هذه النماذج باعتباره أهمها، ونشير هنا إلى أن هذه الفترة التي ظهرت فيها هذه النماذج (النصف الثاني من خمسينيات القرن الماضي) أين تميزت الاقتصاديات الرأسمالية بالارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي واستمرارها لفترات طويلة من الزمن، ما دفع إلى الاختلاف في التفكير وتم تغيير فكرة التركيز على جانب الطلب كعامل حاسم في عملية النمو والتطوّر الاقتصادي (هارود، ودومار) إلى فكر جديد يعتمد على جانب العرض كعامل حاسم لعملية النمو، وكان النموذج الذي طوره سولو سنة 1956 الركيزة الأساسية لهذا الفكر هذا إلى جانب نموذج سوان، ونكتفي هنا بالتطرّق إلى نموذج سولو كونه يمثل أساس الكثير من الدراسات و الأبحاث.

❖ **نموذج سولو:**

اعتمد سولو في تطوير نموذجه على مجموعة من الفروض: (Kathline, 1996, 176-177)

✓ نمو قوة العمل خارجي وسوق العمل في توازن على المدى الطويل. وللتبسيط:

$$N_t = N_0 - e^{nt} \quad \text{.....6}$$

حيث

N_t: الطلب.

$N_0 - e^{nt}$: العرض.

حيث n معدل النمو السكاني.

1- التكنولوجيا معطاة: أي أن العوامل الوحيدة المعتمدة في النموذج هي العمل ورأس المال، كما أهمل التحليل في البداية، فكرة التطوّر التقني. ودالة الإنتاج تكتب بالصيغة الآتية:

$$Q_t = F(K_t, N_t) \quad \text{.....7}$$

وهي دالة إنتاج ذات عوائد سلم ثابتة.

أما دالة الإنتاج الفردية فتعطى بالشكل:

$$q_t = f(K_t) \quad \text{.....8}$$

حيث q_t:الناتج الفردي أو إنتاجية العمل.

k_t :نصيب الفرد من رأس المال أو كثافة رأس المال.

تشير هذه النظرية أنه في حالة اقتصاد مغلق تكون سوق السلع والخدمات في توازن، بينما النفقات العمومية فتتكون فقط من الاستهلاك العائلي والاستثمار في السلع العمومية وبالتالي معادلة الناتج تكون بالشكل الآتي:

$$Q_t = C_t + I_t \quad \text{.....9.}$$

❖ **عرض نموذج سولو:** (Kathline, 1996, 178)

تعتمد معادلات نموذج معدل النمو على:

$$\frac{\dot{k}}{K_t} = \frac{\dot{k}_t}{k_t} - \frac{\dot{N}_t}{N_t} = \frac{I_t}{K_t} - (n + \delta)$$

$$= \frac{I_t}{Q_t} - \frac{Q_t}{N_t} = \frac{N_t}{K_t} - (n + \delta) = \frac{\Delta}{K_t}.\, q_t - (n + \delta) \quad \text{.....10}$$

علماً أن معادلة تطور نصيب الفرد من رأس المال هي:

$$k_t = \Delta f(k_t) - (n+\delta)k_t \quad \text{.....11}$$

وهي المعادلة الأساسية لنموذج سولو، هذه المعادلة تشير إلى أن نصيب الفرد من الادخار يسمح بضمان ثبات نسبة (رأس المال-العمل) اتجاه النمو الديمغرافي وانخفاض رأس المال$(n+\delta)k_t$وبالتالي الرفع من نصيب الفرد من مخزون رأس المال $(\dot{k}_t)$. وللوصول إلى نمو اقتصادي متوازن يتطلب أن يبقى نصيب الفرد من رأس المال ثابتا ما دام مخزون رأس المال وقوّة العمل في نمو بالمعدل نفسه nأي في حالة $\dot{k} = 0$ وبالتالي فإن نصيب الفرد من رأس المال يأخذ القيمةk^*حيث:

$$.q^* = f(k^*) = \frac{K^*(n+\delta)}{\Delta} \quad \text{.....12.}$$

مقابل نصيب الفرد من مخزون رأس المالk^*يكون الادخار ΔS^* مساوياً للاستثمار.

وما يمكن التوصّل إليه خلال دراسة تحليل هذا الاتجاه للنمو الاقتصادي، فإن النظرية النيوكلاسيكية ترى أن معدل النمو في المراحل الأولى يكون مرتفعاً ثم يميل إلى الانخفاض، وبالتالي تشير هذه النظرية أن الزيادة في معدل النمو في المدى الطويل لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تدخلت عوامل خارجية عن النظام الاقتصادي تؤدي إلى عدم انخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال أو رفعها مع زيادة الاستثمارات ومن ثم يستمر معدل النمو الاقتصادي في الارتفاع في المدى الطويل،" وأشارت الدراسات إلى أن مدخلات العوامل التقليدية، رأس المال والعمل، تفسر ما يقرب من 40 -70 من إجمالي نمو الناتج الكلي، بينما يمكن تفسير الباقي بالتقدم الفني الخارجي وهذا العامل الثالث من عوامل الإنتاج"

ولكن رغم ما نال هذا الاتجاه من اهتمام دارسي نظريات النمو الاقتصادي، إلا أنه تعرض لانتقادات كثيرة، خاصة ما تعلق بفرضية أن التقدم التقني عامل خارجي، ما يقود إلى أن معدل النمو الاقتصادي يمكن اعتباره كذلك خارجياً. كما أهملت هذه النظرية الكثير من العوامل كالسياسة النقديّة والسياسة المالية، هذا ما سمح بظهور نظريات جديدة تعمل على إيجاد العوامل المحددة لمعدل النمو الاقتصادي وهي نظريات النمو الداخلي أو نماذج النمو الداخلي.

الشكل البياني رقم (1.5): مسار النمو المتوازن لسولو

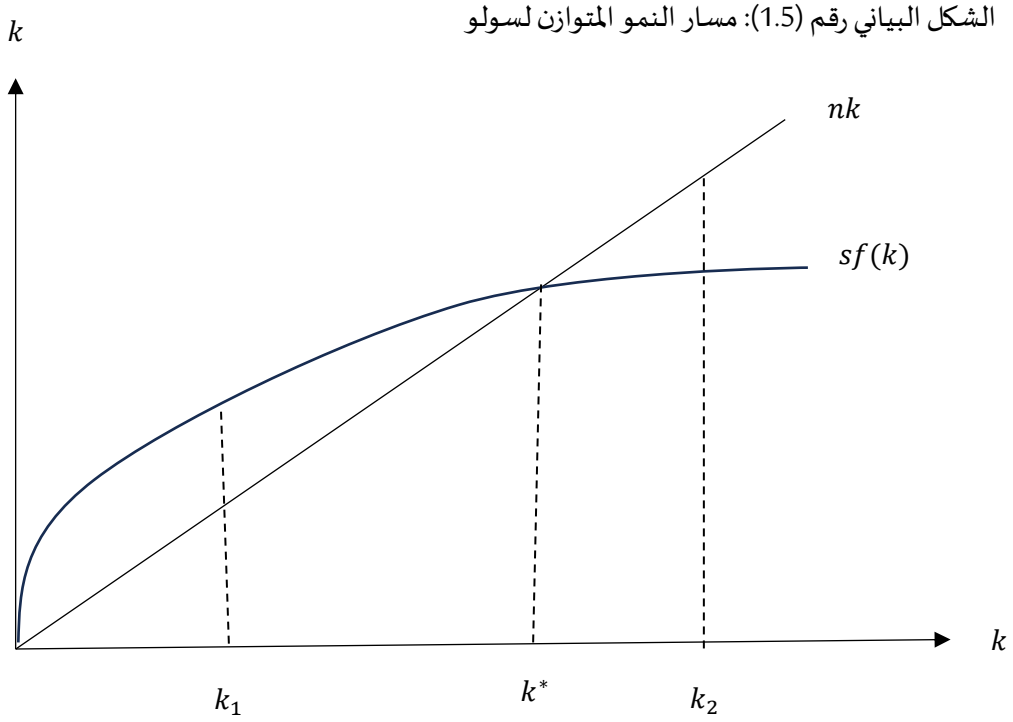

المصدر: (جورج، 1997، 659)

nk ينبغي ان يدخره العامل؛

$sf(k)$ ار الفعلي عند كل كثافة رأسمالية؛

فاذا كان الاقتصاد عند (k_1) فان التغير يكون موجبا ويتحرك الاقتصاد الى اليمين (مستوى اعلى) اما إذا كان الاقتصاد عند المستوى (k_2) فان الاقتصاد يتغير بالسالب فيتحرك الى اليسار، ولكن في كلتا الحالتين يتحرك الاقتصاد في اتجاه (k) التي تشير الى مسار النمو المتوازن، وعند سولو يعتبر معدل النمو المتوازن مستقل تماما عن المدخرات.

وعمل سولو على تطوير نموذجه الاولي من خلال تطرقه للجانب النقدي في الاقتصاد، حيث اعتبر ان زيادة راس المال للفرد بمقدار (Δk) يؤدي الى زيادة الإنتاج بمقدار $(\acute{f}(k)\Delta k)$ وفي نفس الوقت فان المدخرات اللازمة للإبقاء على زيادة رصيد راس المال هي (ndk) وما دام ان $(\acute{f}(k) > n)$ وان اقصى استهلاك يتوصل اليه هو $(\acute{f}(k) = n)$ فان الناتج الحدي لراس المال ينبغي ان يتعادل مع معدل النمو الاقتصادي.

اما في حالة النمو المتوازن فان المعادلة الرئيسية لسولو تتطلب ان يكون $(nk = sf(k))$ واستهلاك الفرد هو الإنتاج الذي لا يمكن ادخاره أي ان:

$$c = f(k) - sf(k) = f(k) - nk$$

$$\frac{dc}{dn} = \acute{f}(k) - n = 0 \Longrightarrow \acute{f}(k) = n$$

ويمكن تحديد النمو الأكثر سرعة على الاستهلاك بدراسة التفاضل:

$$\frac{dc}{dn} = \left[\acute{f}(k) - n\right]\frac{dk}{dn} = -k < 0$$

يمكن توضيح ذلك بيانيا بالشكل الاتي:

الشكل البياني رقم (2.5): النمو المتسارع

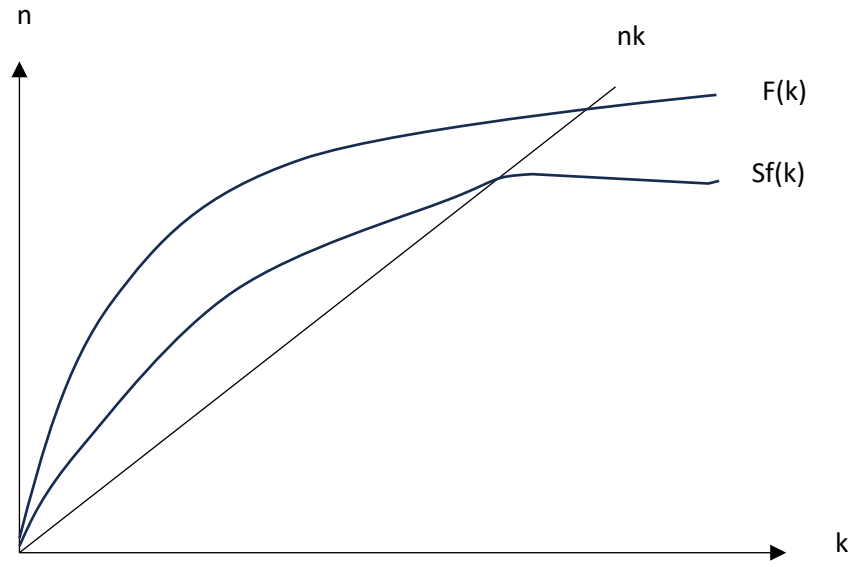

المصدر (جورج، 1997، 665)

4.5. نماذج النمو الداخلي

بداية من منتصف ثمانينيات القرن الماضي بدأت الدراسات تهتم من جديد بدراسة النمو الاقتصادي، وخاصة بعد نشر كل من رومر (Romer) ولوكاس (Lucas)

أعمالهما في هذا الموضوع، الأول سنة 1986 والثاني 1988.

ويعود هذا الاهتمام بالاعتراف بأهمية محددات النمو الاقتصادي في المدى الطويل،

كما أدى إلى فشل نظريات النمو الخارجي في تفسير الاختلافات في معدلات النمو الاقتصادي بين الدول، وهذا باستبعاد إمكانية وجود عوامل ذاتية يمكن أن تساهم في النمو الاقتصادي على المدى الطويل. هذا ما قاد إلى ظهور نماذج النمو الداخلي والتي أسست لفكر جديد حول العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في المديين القصير والطويل، كما ترى هذه النظريات أن التطوّر التكنولوجي يتحدد داخل الاقتصاد وليس خارجه كما يعتقد الكلاسيك والكلاسيك الجدد، وبنت نظريتها على عدة مبادئ:

- ✓ يعتمد النمو الاقتصادي على عدة عوامل مختلفة، فهي ترى أن رأس المال البشري يمكن الوصول إليه عن طريق التكوين والتدريب ما يؤدي إلى إمكانية التغلب عن تناقص الغلّة، كما تطرح فكرة الاعتماد على البحث والتطوير الذي بدوره يؤدي إلى طرح أفكار جديدة، وتهدف من وراء هذا كله إلى معرفة أسباب الفجوة الكبيرة بين الدول في مستوى الاقتصاد وكذا إيجاد العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي على المدى الطويل.
- ✓ النمو الاقتصادي لا يعتمد فقط على المتغيرات الكلاسيكية الخارجية كالعمل والتقدم التقني ولكن تعود إلى عوامل أخرى: (ميلود، 2014، 36)

- الرأس مال البشري (مستوى التعليم والبحث) والتطوير وحماية الملكية الفكرية.
- السياسة التجارية (مدى الانفتاح الاقتصادي) على المعاملات الخارجية من حيث حجم الصادرات والواردات.
- حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- الاستقرار السياسي.
- استقلالية القضاء.
- الديمقراطية.
- الحكم الراشد.

وانطلقت في أبحاثها من إعادة دراسة فرضيات سولو خاصة تلك المتعلقة بالطبيعة الخارجية للتقدم التقني (التكنولوجي) كما تبحث عن تفسيرات تسمح بإبعاد فرضية تناقص الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج في المستوى الكلي دون إلغائها على المستوى الجزئي، بحيث تصبح العوائد غير متناقصة على المستوى الكلي بفضل الوفورات الخارجية المرتبطة بتراكم عدة عوامل في نفس الوقت وهي رأس المال المادي والبشري والتقدم التكنولوجي ورأس المال العمومي، وتطور هذه العوامل مرتبط بالخيارات الاقتصادية أي أنها تتحدد داخل النموذج ما جعلها تسمى بنماذج النمو الداخلي.

وهذه النظرية بنيّت على فرضيات يمكن إيضاح أهمها فيما يلي (طاوش، 2014، 120)

- ✓ التقدّم (التطوّر) التكنولوجي داخلي أي يتحدد داخل نموذج النمو، ويعتمد هذا العامل على حجم الإنفاق على البحث والتطور والابتكار والاهتمام بالعنصر البشري العامل في هذا الميدان.
- ✓ السياسات الحكومية هدفها الرفع من التنافسية في الأسواق وكذا زيادة عدد المخترعين والمبتكرين وهو ما يساهم في الرفع من معدل النمو الاقتصادي باستمرار.
- ✓ رفع رأس المال البشري بالتعليم والتدريب يزيد من عوائد عوامل الإنتاج.
- ✓ حماية حقوق الملكية الفكرية محفز لنشاط البحث والتطوير إلى جانب تشجيع بيع هذه الابتكارات وحصول أصحابها على عوائد يشجع الابتكار والتطوير.

وقبل التطرّق إلى أهم نماذج النمو الداخلي يمكن الإشارة إلى معادلة النمو الداخلي على المدى الطويل (هيلموت، 2000، 167)

$$y = \alpha k + \beta H + (1 - \alpha - \beta)L - \theta \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (13)$$

حيث: y: معدل نمو الناتج.

k: رأس المال العيني و H : رأس المال البشري.و L : العمل.

α، β نصيب رأس المال العيني ورأس المال البشري على الترتيب.

θ: معدل النمو المتبقي عند سولو.

تشير المعادلة (13) إلى النمو الداخلي إذا كانت $\alpha + \beta = 1$ حيث أن:

$$y = \alpha k + \beta H \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (14)$$

وتفسر المعادلة (14) النمو على المدى الطويل بالنمو في رأس المال وذلك دون الحاجة إلى معامل التكنولوجيا لدى سولو.

«ويتضمن هذا وجود وفرات خارجية لتراكم رأس المال؛ أي أن مرونة الناتج بالنسبة لرأس المال تزيد كثيراً عن نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق، وتؤدي مثل هذه الوفورات الخارجية إلى افتراض أن عوائد تدفقات رأس المال الداخلة يجب أن تكون أعلى كثيراً من تلك التي يتضمنها الاتجاه المعياري التقليدي الجديد».

ويمكن اعتبار كتابات رومر (Romer) سنة 1986 كبداية للكلام عن النمو الداخلي، والفكرة الأساسية هي أنه إذا كانت الإنتاجية الحديّة لرأس المال غير متناقصة فإن الاقتصاد يمكن أن ينمو بدون توقف، وأوّل شكل لنموذج Romer نموذج AK.

وفي هذا الإطار يمكن عرض أهم نماذج النمو الداخلي فيما يأتي:

1.4.5. نموذج روبيلو (S.Rebelo) AK :

مثّلت فرضيّة تناقص الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج خاصة رأس المال إحدى العوائق في وجه النمو المرتفع في المدى الطويل وعلى هذا الأساس فإن Rebelo في نموذجه «ألقى فرضيّة تناقص الإنتاجية الحديّة»؛ والبحث في إمكانية تحقيق نمو اقتصادي دون تقم تكنولوجي، وبنى نموذجه على عدّة فرضيات منها:

- عامل التكنولوجيا ذو عائد سلبي ثابت.
- معدّل الادخار ثابت.

واعتمد في بناء النموذج على دالة إنتاج (Y) خطيّة ذات عامل إنتاج واحد هو مخزون رأس المال (K) وكان شكلها كالآتي:

$$Y=AK. \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (15).$$

حيث: Yالإنتاج، K رأس المال المادي والبشري، A ثابت موجب يعكس المستوى التكنولوجي.

وتكون دالة الإنتاج الفرديّة y كالآتي:

$$y=Ak \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (16)$$

حيث: $y= Y/ N$، علماً أن Nعدد السكان، وتكون الإنتاجيّة الحديّة لرأس المالPmK = A. ويتضح من المعادلة (15) أن دالة الإنتاج تتميّز بإنتاجيّة حديّة ثابتة، كرأس المال ومساويّة للمستوى التكنولوجيA؛ ما يعني أن الناتج سينمو دون توقف في المدى الطويل.

أما تراكم مخزون رأس المال فيكتب على شكل نموذج (Solow) سولو كالآتي:

$\dot{K} = \frac{dK}{dt}$علماً أن:

$$\dot{K} = \Delta y - \delta K \quad \text{.....(17)}$$

حيث: δK يمثّل الاستثمار اللّازم لتعويض رأس المال المستهلك، أما Δy فهو يعبّر عن الدالة الخطيّة للاستثمار الجاري بدلالة رأس المال.

من المعادلتين (15) و(17) يمكن استخراج معادلة النمو الآتية:

$$\dot{y}/_{y} = \Delta A - \delta \quad \text{.....(18)}$$

$$\dot{K}/_{K} = \Delta A - \delta \quad \text{.....(19)}$$

حيث y حجم الإنتاج وΔ معدل الادخار.

بالنسبة لنموذج AK فإن كل زيادة في رأس المال ستؤدي إلى زيادة مضاعفة عبر الزمن وتكون الإنتاجيّة الحديّة لرأس المالهيA.

انطلاقاً من العلاقتين (18) و(19) فإن معدّل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج، بينما معدّل نمو الاقتصاد (g.y) هي دالة متزايدة في معدّل الادخار، وبالتالي فإن أي سياسة اقتصاديّة تهدف إلى الرفع من معدل الاستثمار يكن لها أثراً مباشراً على معدّل النمو الاقتصادي لأن:

$$\dot{y}/_{y} = \Delta A - \delta = gy$$

2.4.5نموذج رومر (Romer):

نشرRomer دراستين الأولى سنة 1986 والثانيّة سنة 1990، حيث كانت هذه الأخيرة تطويراً للأولى، وركز في دراسته على الإنتاج العلمي (إنتاج الأفكار)؛ كما اعتبر أن رأس المال المادي يمارس تأثيراً كبيراً ومباشراً على النشاط الاقتصادي، لكن تركيزه انصبّ حول تراكم المعارف، والتي تأتي من الاستثمار، حيث اعتبر أن المعرفة سلعة جماعية أين يمكن للمؤسسات الأخرى الاستفادة منها بتكلفة شبه منعدمة.

ولتوضيح كيفيّة تراكم المعارف في المجتمع يفترض رومر «اقتصاد تسوده المنافسة التامة بين مؤسساته التي تنتج سلعة متجانسة تستخدم في الاستهلاك والادخار والتراكم» ((Dominique, et Pierre, 2003, 51)

أما فرضيات النموذج فكانت كالآتي: (Gregory, 2003, 57)

- التطوّر التقني داخلي المنشأ وهو نتيجة إنتاج المعارف من طرف باحثين دافعهم الربح.
- التطوّر التقني المرتبط بنشاط البحث والتطوير (R&D) هو أساس تفسير ارتفاع معدلات النمو في البلدان الأكثر تقدماً.

✓ دالة الإنتاج هي مجموعة من المعدلات التي تشرح الطريقة التي تتطوّر بها عوامل الإنتاج في الزّمن.

وصيغة دالة الإنتاج كانت كالآتي: (طاوش، 122-123)

$$y_{it} = (k_{it})^{1-\alpha}.(A_t L_{it})^{\alpha} \quad \text{.....20}$$

حيث : y_{it} : إنتاج المؤسسة i في الزمن t.

k_{it}: رأس المال المستخدم من طرف المؤسسة i في الفترة t.

L_{it}: العمل المستخدم من طرف المؤسسةiفي الزمنt.

A_t: التطوّر التكنولوجي أو مخزون المعارف في الاقتصاد والمرتبط برأس المال الإجمالي.

ويعتقد في حالة الأخذ في الحسبان العمل ورأس المال فقط فإن عوائد السّلم تكون ثابتة، أما إذا تراكمت A_t داخلياً فالعائد يصبح متزايد، حيث يفترض أن المعرفة يفسرها رأس المال، أي $A_t = f(K_t)$، وتمّت صياغة تراكم المعرفة بالشّكل الآتي:

$$A_t = A^{\frac{1}{\alpha}}(\sum_{i=1}^{m} K_{it})^{\beta} \quad \text{.....21}$$

حيث m يمثّل عدد المؤسسات و A مخزون المعرفة الذي يتناسب ورأس المال على المستوى الاقتصادي ككل بقيمة β،فعلى المستوى الفردي فإن كل مؤسسة تستفيد من المعرفة الناتجة عن استثماراتها حيث أن الرّفع من K_{it} يؤدي إلى زيادة A_t ما يعني زيادة استفادة المؤسسة من المعارف المنتجة من طرف المؤسسات الأخرى، وبالتالي تصبح المعارف المنتجة من طرف المؤسسات سلعة يمكن أن تستفيد منها جميع المؤسسات.

ودالة الإنتاج على المستوى الكلي، فتعتمد على تساوي توزيع عوامل الإنتاج بين جميع المؤسسات وتتمتع بالمستوى التكنولوجي نفسه فيكون لدينا:

$$y_t = \sum_{i=1}^{m} y_{it};\ K_t = \sum_{i=1}^{m} k_{it};\quad L_t = \sum_{i=1}^{m} l_{it}$$

حيث: y_t الإنتاج الكلي في الفترة و K_t مخزون رأس المال في الفترة.

L_t اليد العاملة الكليّة.

يمكن صياغة دالة الإنتاج الكليّة اعتماداً على المعادلتين (20) و(21):

$$y_{it} = (K_{it})^{1-\alpha} \cdot \left[A^{\frac{1}{\alpha}} \left(\sum_{i=1}^{m} K_{it} \right)^{\beta} \cdot \sum_{i=1}^{m} L_{it} \right]^{\alpha} .$$

باستعمال صيغة التجميع نجد الصيغة العامة على المستوى الكلي:

$$\sum_{i=1}^{m} y_{it} = \sum_{i=1}^{m} y_{it} = \sum_{i=1}^{m} (K_{it})^{1-\alpha} \cdot [A^{\frac{1}{\alpha}} (\sum_{i=1}^{m} K_{it})^{\beta} \cdot \sum_{i=1}^{m} L_{it}]^{\alpha} .$$

ومنه $A(\sum_{i=1}^{m} K_{it})^{1-\alpha+\beta\alpha} \cdot (\sum_{i=1}^{m} L_{it})^{\alpha}$.

$$y_{it} = AK_t^{1-\alpha+\alpha\beta} \cdot L_t^{\alpha} \quad \text{.....(22)}$$

من النموذج يمكن إيجاد عوائد عوامل الإنتاج، حيث مشتق المعادلة (20) يعطي العائد الحدي لرأس المال r_{it} حيث:

$$r_{it} = \frac{dy_{it}}{dk_{it}} = (1-\alpha)(K_{it})^{-\alpha}(A_t l_{it})^{\alpha}.$$

بتعويض A بما تساويه في المعادلة (21) نجد مجموع العوائد الخاصة:

$$r_{it} = (1-\alpha)(K_{it})^{-\alpha}[A^{\frac{1}{\alpha}} . (\sum_{i=1}^{m} K_{it})^{\beta} . L_{it}]^{\alpha} .$$

ومنه $r_t = \sum_{i=1}^{m} r_{it} = AL_t^{\alpha} . (1-\alpha) K_t^{\alpha(\beta-1)}$ .....(23)

ومن اشتقاق المعادلة (3) بالنسبة لرأس المال نجد العائد الاجتماعي لرأس المال rst حيث:

$$rst = \frac{dy_t}{dK_t} = A\, L_t^{\alpha}(1-\alpha+\alpha\beta) K_t^{\alpha(\beta-1)} \quad \text{. . .....(24)}$$

يتضح من المعادلتين (23) و(24) أن العائد الاجتماعي أكبر من العوائد الحدية الخاصة، ما يعني وجود تأثيرات خارجيّة أخرى ايجابيّة «يكون النمو موجبا ومعدّل ثابت عندما يكو ن $\beta = 1$ ويصبح النمو ضعيفاً أو منعدماً عندما تكون قيمة $\beta < 1$ أما في حالة $\beta > 1$ فيكون انفجاراً في النمو».

وفي الأخير نشير إلى أن نموذج رومر يتكون من ثلاث قطاعات:

- قطاع إنتاج السلع الوسيطة والسلع النهائيّة.
- قطاع البحث والتطوير.
- قطاع الإنتاج النهائي والتطوير.

أ- **قطاع الإنتاج النهائي:** يعرض سلعاً متجانسة وتنافسية، حيث يتم الحصول على الإنتاج y بواسطة العمل L وكذلك بعدد من السلع الوسيطة X_j، حيث كل منها يمثّل نوعاً من رأس المال. حيث أن المؤسسة تستخدم برنامج تعظيم الرّبح بشكل تنافسي.

ب- **قطاع البحث والتطوير:** يحتوي على المخترعين الذين يبحثون عن تعظيم ربحهم انطلاقاً من نشاطهم البحثي.

ج- **قطاع السلع الوسيطة:** يشتري الاختراعات من الباحثين (قطاع البحث والتطوير)، حيث يأخذ شكل تعظيم الرّبح في هذا القطاع.

«وبما أن النظرية الاقتصادية تستلزم تساوي السعر مع التكلفة الحدية cm فإن الشروط التي وضعها Romer لعمل السوق تصبح غير فعالة «وبهذا يكون رومر بتحليله قد فتح المجال أمام الباحثين لدراسة العوامل المفسرة للنمو الاقتصادي وأسباب التباين في معدلات النمو الاقتصادي بين البلدان.

3.4.5. نموذج لوكاس(R. Lucas)

انطلق في تحليله للنمو الاقتصادي من دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي طويل المدى؛ واعتبره متغيّر داخلي يعتمد على التراكم وأوضح أن كفاءة الأفراد تزيد من إنتاجيتهم، حيث يعتبر أن رأس المال البشري مصدر مهم لعمليّة النمو الاقتصادي واعتبر أن تراكمه يأخذ الشّكل:

$$\dot{h_\iota} = \varphi(1-u)h_t \quad \text{.....} \quad .25$$

$\dot{h_\iota}$: مقدار التغير في رأس المال البشري.

φ: مقدار فعاليّة تراكم رأس المال البشري.

u: الزمن المسخر للعمل.

(1-u): الزمن المسخر للحصول على المعارف والتكوين والتدريب الخاص بالعنصر البشري.

ومنه فإن: $$\frac{\dot{h}}{h} = \varphi(1-u) \quad \text{.....} \quad (26)$$

ويعرف لوكاس الاستثمار في رأس المال البشري «بمجموعة القدرات والمهارات التي لها تأثير وكفاءة إنتاجية على الأفراد، ويمكن التعبير عن هذا المتغيّر بالوسائل المتوفرة لنشاط التعليم والتكوين والتطوير وبالتالي يمكن القول أن هذا المتغيّر ينتج من تلقاء نفسه».

ولبناء دالة الإنتاج ينطلق (لوكاس) من افتراض أن الاقتصاد يتكون من قطاعين، قطاع إنتاج السلع والخدمات وقطاع تكوين رأس المال البشري، واستبعد القطاع المالي، حيث يقول في هذا الإطار بأن «الاقتصاديون يبالغون في أثر التمويل في النمو الاقتصادي» (Abdelkarim, et Atef,2009, 328)، كما يفترض أن كفاءة والوقت الذي يخصصه التكوين والتعلم هما اللذان يحددان وتيرة التعليم.

ودالة الإنتاج التي اقترحها من الشكل:(Djestra, 2004, 3-5)

$$;0 < \alpha < 1 y_t = AK_t^{\alpha}(u_t h_t L)^{1-\alpha}.\overline{h_t^{\gamma}} \quad \text{.....} \quad (27)$$

حيث:

K_t: مخزون رأس المال المادي. و $u_t h_t L$: العمل الفعال.

u_t: الوقت المخصص للإنتاج و $\overline{h_t^{\gamma}}$: متوسط مخزون رأس المال البشري

h_t: متوسط مؤهلات العمال المشاركون في العملية الإنتاجية و L: العمل.

γ: مقدار تأثير المعارف الخارجية على الإنتاج وهي مرتبطة بدرجة تجانس دالة الإنتاج.

أما المعاملات α و$(1-\alpha)$ فتمثل مرونات عوامل الإنتاج رأس المال والعمل.

ويتضح من المعادلة (27) أن عنصر رأس المال البشري يؤثر على الإنتاج الجاري. كما أن الإنتاج الكلي يقسم على الاستهلاك والاستثمار في رأس المال البشري. وتعطى معادلة تراكم رأس المال الفردي بالشّكل:

$$k_t = Ak_t^{\alpha}(u_t h_t)^{1-\alpha}.\overline{h_t^{\gamma}} - C_t \quad \text{.....(28)}$$

ويرى(Lucas) أن لقطاعي تكوين رأس المال البشري وقطاع إنتاج السلع والخدمات تأثير على معدّل النمو الاقتصادي لكن تأثير قطاع تكوين رأس المال البشري أكثر.

4.4.5. نموذج بارو(BARRO) : (Kathline, 1996, 261-262)

اعتمد BARRO (1990) في بناء نموذجه للنّمو على تدفق النفقات العموميّة (G)، حيث اعتبرها كمقابل لعنصر الاستثمار. واعتمدها كعامل للنمو على أساس أنها تساهم في بناء البنى التحتيّة والتي تعتبر من بين العوامل الأساسيّة في عمليّة النمو الاقتصادي، فتطوير البنى التحتيّة يساهم في عمليّة الإنتاجيّة، وصاغ بارو باعتماد شكل دالة الإنتاج الكلاسيكيّة ولكن بإضافة عامل النفقات العموميّة (G) كعامل من عوامل العمليّة الإنتاجية، وكانت البداية هي صياغة دالة إنتاج المؤسسة نموذجيّة وكانت على الشّكل الآتي:

$$Y_i = A_i K_i^{\alpha}.L_i^{(1-\alpha)}.G^{1-\alpha} \quad \text{.....(29).}$$

حيث:Y_i: إنتاج المؤسسةi.

K_i: مخزون رأس المال في المؤسسةi.

L_i: اليد العاملة في المؤسسة i.

G: الإنفاق العمومي على الهياكل.

أما صيغة دالة الإنتاج على المستوى الكلي فتعطى بالشّكل الآتي.

$$y = AK^{\alpha}.L^{1-\alpha}.G^{1-\alpha} \quad \text{. ..... (30)}$$

وهي دالة ذات عوائد عوامل الإنتاج ثابتة، كما أن العائد الحدي لرأس المال الخاص متناقص حيث: $F_K^1 = \alpha\, {}^{Y}/_{L}$ ، بينما العائد الحدي للعوامل المشاركة ثابت وهو $AL^{1-\alpha}$.

وهذا بعد افتراض بارو ثبات L .

ويتميّز هذا الاقتصاد بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة المالية (إيرادات جبائيه ونفقات). وهنا ناقش بارو التوازن في اقتصاد ذو معدّل ادخار ثابت.

ويكون التوازن في سوق السّلع والخدمات في هذا الاقتصاد بالشّكل الآتي:

$$Y = C + I + G = C + (K + \delta K) + G$$

بافتراض أن النفقات العموميّة تموّل بالضرائب والتي تمثّل اقتطاعات من الدّخل فإن توازن الميزانيّة T=G حيث Tالضرائب، حيث T= tY، مع Tمعدّل الضريبة، وبالتالي فإن المداخيل الموزّعة هي y(1-t).

كما أن دالة الاستهلاك C تعطى بالشّكل $C = (1-\Delta)(1-t)y$ وبالتالي يصبح شكل التوازن في الاقتصاد بالصيغة الآتية:

$$y = (1-\Delta)(1-t)y + \dot{k} + \delta k + G \quad .$$

نعلم أن G =Tومنه:

$$\Delta(1-t)y = \dot{k} + \delta k \quad .$$

وعليه:

$$y = \frac{1}{\Delta(1-t)}(\dot{k} + \delta k) \quad .$$

وكان نموذج BARRO يهدف إلى دراسة وتبيان أثر النفقات العموميّة على النمو الاقتصادي.

5.4.5. نموذج MRW 1992 (Mankiw, Romer et Wiel)

انطلق الباحثون في دراستهم للنمو الاقتصادي من دالة الإنتاج لكوب دوغلاس (Coob- Douglas). وهي من الشّكل: (عبد الباسط، 116)

$$y_t = K_t^{\alpha} . H_t^{\beta} . (A_t L_t)^{1-\alpha-\beta} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (31)$$

مع: K_t: مخزون رأس المال المادي و L_t : العمل.

H_t : مخزون رأس المال البشري و A_t : التقدّم التكنولوجي.

وكانت فرضيات النموذج كالآتي:

- ✓ العمل ينمو بمعدل خارجيn وهو نفس معدل النمو السكاني
- ✓ $L_t = A_0 . e^{nt}$
- ✓ التطوّر التقني ينمو بمعدّلa حيث $A_t = A_0 . e^{at}$.
- ✓ تستثمر نسبة من الإنتاج في تراكم رأس المال المادي ورأس المال البشري بالإضافة إلى امتلاكها بنفس النّسبة δ

وعليه فإن:

عوائد السلّم ثابتة، حيث:

$$\widehat{k_t} = \frac{K_t}{A_t L_t} \quad ، \quad \widehat{h_t} = \frac{H_t}{A_t L_t}$$

وبالتالي تصبح دالة الإنتاج على الشّكل الآتي:

$$Y_t^n = \frac{Y_t}{A_t L_t} = \widehat{K_t^{\alpha}} . \widehat{h_t^{\beta}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (31)$$

ويهدف النموذج إلى دراسة أسباب التفاوت في النّمو الاقتصادي بين الدوّل، ما قادهم إلى افتراض أن التقدّم الفني يتزايد بمعدّل خارجي ثابت (g).

وفي دراستهم اعتبروا أن رأس المال البشري عنصر أساسي في عمليّة النمو من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب والتكوين والصحّة، حيث اعتبروا أن رأس المال المادي غير كاف لوحده لتفسير النمو الاقتصادي.

5.5. التضخم:

1.5.5. **تعريف التضخم:**

يعرف التضخم بانه "الارتفاع العام والمستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات":

كما "تشير كلمة تضخم (inflation) الى ارتفاع في المستوى العام للأسعار. ومعدل التضخم (rate of inflation) هو معدل التغيير في المستوى العام للأسعار (ساموبلسون، ونوردهاوس، 2006، 608)

وهنا التضخم يتعلق اذن بزيادة دائمة في معدل مستويات الأسعار وليس بزيادة مؤقتة في بعض الأسعار المعينة.

وعليه فانه حتى نقول ان هناك تضخم يجب ان يتوفر شرطان وهما، ان ارتفاع الأسعار يجب ان يمس جميع السلع وليس البعض منها فقط، ويجب ان يكون هذا الارتفاع ملموسا وواضحا

2.5.5. قياس التضخم:

يتم قياس التضخم وفق العلاقة الاتية:

$$\pi = \frac{p_t - p_{t-1}}{p_{t-1}} \times 100$$

حيث π معدل التضخم، و p_t المستوى العام للأسعار في الفترة الحالية، و p_{t-1} المستوى العام للأسعار في الفترة السابقة.

مثال: إذا كان المستوى العام للأسعار في سنة 2023 هو 250 ون ومستواها العام في سنة 2022 هو 200 ون فما هو معدل التضخم لسنة 2023؟

$$\pi = \frac{250 - 200}{200} \times 100 = 25\%$$

3.5.5. أسباب التضخم:

يرجع الاقتصاديون التضخم الى مجموعة من العوامل الأساسية كما هو مبين في الاتي:

أ. النقود والتضخم:

يرى البعض كما هو الحال بالنسبة للنقديين ان للكتلة النقدية في الاقتصاد علاقة مباشرة بمعدل التضخم، حيث ان الامر هنا يتعلق بمعدل نمو الكتلة النقدة بارتفاع المستوى العام للأسعار؛

فحسب النظرية الكمية للنقود اين تكون العلاقة $Mv = pY$ اين يفترض ان v ثابت و Y محدد بحجم الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل في المدى القصير وبالتالي يصبح معدل نمو الكتلة النقدي هو الذي يحدد المستوى العام للأسعار والذي يؤشر على معدل التضخم، فحسب كبير هذه المدرسة (M . Fridman) فيعتبر ان التضخم ظاهرة نقدية ناتج عن توسع الكتلة النقدية بمعدل اكبر من معدل نمو الإنتاج، فالنقديون يرون ان تغيرات الكتلة النقدية في المدى القصير تسبب تغيرات في النشاط الاقتصادي وفي نفس الاتجاه وكذلك تسبب تقلبات في المستوى العام للأسعار، كما يعتبرون ان تنفيذ سياسات نقدية توسعية بهدف تشجيع الطلب اين يكون معدل نمو المعروض النقدي اكبر من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يسبب التضخم؛

ب. التضخم الطلبي (التضخم والطلب الكلي):

مستوى التشغيل الكامل لعوامل الانتاج في المدى القصير لا يسبب أي زيادة في الإنتاج وبالتالي يؤدي الى التضخم، فالاقتصاد يمكن ان يسجل ارتفاعات في الأسعار نتيجة الارتفاع في الطلب الذي لا يستطيع العرض تغطيته؛

ج. التضخم والتكاليف:

- التضخم والأجور:

ينتج عن زيادة الأجور ارتفاع الانفاق الاستهلاكي ومنه ارتفاع الطلب ما يؤدي الى ارتفاع الأسعار وظهور التضخم؛

- ارتفاع تكاليف الواردات:

ينتج عن ارتفاع أسعار واردات الموائد الأولية والتجهيزات الى ارتفاع تكاليف الإنتاج وهذا ما يدفع الأسعار الى الارتفاع؛

د. التضخم الهيكلي: للتضخم الهيكلي عدة صور

- التضخم القطاعي:

يؤدي ارتفاع سعر سلعة او سلع قطاع ما الى ارتفاع تكاليف الإنتاج في القطاعات التي تستهلك منتجات هذا القطاع وهذا ينجر عنه ارتفاع في أسعار منتجات هذه القطاعات؛

- هيكل السوق والتضخم:

تعتبر السوق الاحتكارية احدى مسببات التضخم لكون المؤسسات هي المحددة لأسعار السلع والخدمات وليس السوق عن طريق قانون الطلب والعرض.

4.5.5. انواع التضخم:

أ. التضخم المعتدل: يتسم هذا النوع من التضخم بالارتفاع البطيء للأسعار وبشكل يمكن توقعه، ويطلق عليه كذلك معدل تضخم سنوي ذو خانة واحدة، وليس لهذا النوع من التضخم اثار سلبية على الاقتصاد حيث الجمهور يثق في القدرة الشرائية للنقود بسبب الاستقرار النسبي للأسعار، كما ان الافراد مستعدون للاحتفاظ بالنقود لثقتهم في عدم تغير قيمتها في المستقبل؛

ب. التضخم السريع: " يصنف التضخم المكون من خانتين او ثلاث خانات أي 20 او 100 او 200 بالمئة على انه تضخم سريع" (ساموبلسون، ونوردهاوس، 2006، 611). يتزايد هذا النوع من التضخم بمعدلات سنوية متزايدة، وهذا يستدعي تدخل السلطات الحكومية لمعالجته باستخدام سياسات مالية ونقدية انكماشية منسبة كتخفيض النفقات الحكومية او زيادة الضرائب او تخفيض العرض النقدي؛

ج. التضخم الجامح: ينتج هذا النوع من التضخم عندما يمر الاقتصاد بأزمة حادة حيث يصبح معدل التضخم بشكل كبير جدا حيث يمكن للأسعار ان ترتفع بمليون مرة (1000000) ولا يمكن مواجهته الا بحل الازمة الاقتصادية.

5.5.5. اثار التضخم الاقتصادية:

أ. اضعاف دور النقود في النظام الاقتصادي، حيث انه في هذه الحالة يفضل الافراد التخلي عن ادخار النقود واللجوء الى امتلاك السلع الحقيقية كالمجوهرات والعقارات وهذا يؤثر سلبا على الادخار وبالتالي على الاستثمار؛

ب. تدهور العملة المحلية: يؤدي التضخم الى الانهيار التدريجي لقيمة العملة المحلية على المستوى الدولي وهذا يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات بسبب ارتفاع أسعار السلع محل التصدير مما يقلل من قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية، وفي نفس الوقت يشجع التضخم زيادة الواردات للانخفاض النسبي في أسعار الاستيراد ما يؤدي الى العجز في ميزان المدفوعات وبالتالي سعر صرف العملة المحلية؛

ج. أثر التضخم على النمو الاقتصادي:

-يسبب التضخم حالة من عدم اليقين حول الأوضاع الاقتصادية المستقبلية الامر الذي يؤثر على قرارات الاستثمار ويؤخرها؛

-يؤثر سلبا على الرغبة في الادخار كما يؤثر على العمال نتيجة انخفاض دخولهم الحقيقية؛

-يمكن ان يكون التضخم دافعا لعملية النمو الاقتصادي، فارتفاع الأسعار يؤدي الى زيادة الأرباح فترتفع الاستثمارات ويزيد التشغيل فتنخفض نسبة البطالة.

د. أثر التضخم على الدخل وتوزيع الثروة:

يؤثر التضخم على إعادة توزيع الثروة من خلال تأثيراته على الثرة في ايدي الافراد، فحدوث تضخم غير متوقع يعيد توزيع الثروة من المدينين الى الدائنين ويعيد توزيع الدخل عشوائيا بين الافراد، كما يؤدي الى تغير القيم الحقيقية للثروات المادية؛

ه-اللا عدالة اجتماعية:

يؤدي التضخم الى انخفاض القدرة الشرائية لدى الكثير من الفئات الاجتماعية ويتضح ذلك من خلال ارتفاع الأسعار.

و.اثر التضخم على ميزان المدفوعات:

يؤثر التضخم سلبا على ميزان الدفوعات للبلد اين يؤدي الى ارتفاع الأسعار وهذا ما يضعف تنافسيتها لمنتجات البلدان الأخرى الأقل سعرا وبالتالي ترتفع وارداتها وتنخفض صادراتها من السلع والخدمات مما يؤدي الى عجز في الميزان التجاري فيمتد هذا الأثر الى ميزان المدفوعات.

6.5.5. مواجهة التضخم:

يرى الكثير من المحللين ان مواجه او معالجة التضخم يتم من خلال تطبيق سياسات مالية ونقدية انكماشية بهدف خفض الطلب الكلي، وتتمثل هذه السياسات في:

- ✓ تطبيق أدوات السياسة النقدية والمتمثلة في زيادة سعر الفائدة ورفع الاحتياطي القانوني ودخول البنك المركزي كبائع للسندات الحكومية؛
- ✓ أدوات السياسة المالية سواء بزيادة الضرائب او خفض الانفاق الحكومي او تطبيق الاداتين معا وهذا يؤدي الى خفض الطلب الكلي.

6.5. البطالة:

تعتبر البطالة مشكلة اجتماعية بالإضافة الى انها مشكلة اقتصادية، كما انها تعتبر من مصادر المشكلات السياسية والاجتماعية في الدول التي تعاني من ارتفاع معدلاتها، وتزداد حدة المشكلات التي تنشا من ارتفاع معدلات البطالة اذا رافقتها معدلات تضخم مرتفعة، هذا ما عبر عنه الاقتصادي (بول ساموبلسون) معدل العناء الاقتصادي عندما جمع بين معدل البطالة ومعدل التضخم أي ان: (معدل العناء الاقتصادي=معدل البطالة +معدل التضخم).

ونبدأ هنا بالتطرق الى ظاهرة البطالة ثم ندرس العلاقة بينها وبين التضخم؛

1.6.5. تعريف البطالة:

نبدأ هنا بإعطاء بعض التعاريف للبطالة؛

تعريف1:

تعرف منظمة العمل الدولية البطالة بالصيغة ان "العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى اجر سائد ولكن لا يجده"، فالشخص القادر على العمل والراغب فيه ولكن لا يبحث عنه فلا يعتبر بطال.

تعريف2: "يعتبر الشخص بطالا إذا كان قادرا على العمل ومتاح للعمل بمعدل اجر حالي" (Jhon, 2008, 426)

ولتسهيل المقارنة بين الاقتصاديات المختلفة تم الاتفاق على معايير تبين من هو الشخص البطال، حيث يعتبر الشخص بطالا إذا حقق الشروط الاتية:

-ان يتجاوز سن 15 سنة عن طلبه للعمل؛

- من دون عمل؛

- مستعد للعمل؛

- يبحث عن العمل.

2.6.5. قياس معدل البطالة:

معدل البطالة=(عدد العاطلين عن العمل/اجماي القوة العاملة) X100

فاذا كان مثلا (tch) معدل البطالة و(N) عدد القة العاملة و(n) عدد البطالون فان معدل البطالة يعطى بالعلاقة الاتية:

$$tch = \frac{n}{N} \times 100$$

يؤدي الركون الاقتصادي الى ارتفاع معدلات البطالة حيث ينتج هذا عن كون المؤسسات تسرح العمال او على الأقل لا توظف عمال جدد نتيجة انخفاض المخرجات وبالتالي تصبح المؤسسات ليست بحاجة الى مدخلات العمالة وهذا ما يسمى قانون اوكن (OKUN Law) والذي نصه " نسبة تراجع الناتج المحلي الإجمالي الفعلي الى الناتج المحلي الاجمالي المحتمل (الكامن) بمقدار 2% يؤدي الى زيادة معدل البطالة ب 1%، فاوكن يعتبر ان البطالة هي نسبة متناقصة بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي المحتمل او الطبيعي الذي يحققه الاقتصاد، وهنا يفترض انه لكي تنخفض نسبة البطالة يجب ان يسجل الاقتصاد معدل نمو يفوق الحد الطبيعي للنمو.

$$si: g = \left(Y_p - Y\right)/Y = 2\% \Rightarrow u = (U_p - U)/U = 1\%$$

وحسب اوكن فان معدل البطالة يرتبط بمعدل النمو الاقتصادي بالعلاقة الاتية

$$u = a + b(Y - Y_p)$$

وهنا اوكن يفترض ان هناك نسبة بطالة طبيعية تقدر بنسبة 3%، كما افترض ان هناك نسبة نمو فعلية g_r

حيث توصل الى العلاقة الاتية: $\Delta u = -\beta \left[(\frac{\Delta Y}{Y}) - g_p \right]$ ، حيث: β معامل اوكن و g_p معدل النمو الاقتصادي الممكن او المحتمل اما النموذج الديناميكي لتحليل اوكن فهو كما يلي:

$$\Delta u = a + b\Delta Y + \varepsilon$$

اذن قانون اوكن هو عبارة عن علاقة تجميعية بين الناتج المحلي الإجمالي والبطالة وهذا يعني الربط بين مستوى النشاط الاقتصادي في سوق السلع والخدمات ومستوى النشاط في سوق العمل.

إذا كان الناتج المحلي الإجمالي الفعلي اقل من الناتج المحلي الممكن فان البطالة تكون اعلى منها في حالة الاستخدام الكامل واستمرار الوضع على حاله يدفع التضخم الى الانخفاض والعكس صحيح، وعليه:

$$(Y = PIB) < (PIB = Y_p = N.PMN) \Longrightarrow (u > u_p) \Longrightarrow \pi \downarrow$$

$$(Y = PIB) > (PIB = Y_p = N.PMN) \Longrightarrow (u < u_p) \Longrightarrow \pi \uparrow$$

حيث: u معدل البطالة الفعلي؛ π معدل التضخم؛ u_p معدل البطالة المحتمل؛

Y_p الناتج المحلي الإجمالي المحتمل؛ N حجم العمالة؛ PMN الإنتاجية المتوسطة للعمل.

اقتصاديا فان ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي تؤدي الى توسع النشاط الاقتصادي وبالتاي زيادة التوظيف ومن ثم ينخفض معدل البطالة.

3.6.5. أنواع البطالة:

أ. البطالة الاحتكاكية: يحدث أحيانا ان يبحث العامل عن وظيف أفضل فينتقل الى وظيفة جديدة وهنا يعتبر في حالة بطالة احتكاكية، البحث عن وظيفة أخرى او التوقف لغرض الدراسة ...الخ؛

ب. البطالة الهيكلية: وتعني عدم التكافؤ بين ما هو معروض من الايدي العاملة وما هو مطلوب منها، فيمكن ان يرتفع الطلب على نوع معين من اليد العاملة في ينخفض الطلب على نوع اخر وغالبا ما يحدث هذا عندما ينتقل الاقتصاد من طبيعة إنتاجية معينة الى أخرى؛

ج. البطالة الدورية: تحث حين ينخفض الطلب على اليد العاملة فعندما تنخفض المخرجات وينخفض الطلب الكلي ترتفع البطالة في الاقتصاد لكن سرعان ما تنخفض البطالة بعد عودة النشاط الاقتصادي الى الارتفاع؛

د. البطالة الموسمية: هي البطالة الناتجة عن انخفاض الطلب الكلي في بعض القطاعات الاقتصادية، اين يمكن ان تشهد بعض القطاعات الاقتصادية كسادا (كالزراعة مثلا) مما يؤدي الى فقدان بعض العمال في هذه القطاعات لوظائفهم.

هـ. البطالة الاختيارية: وهي الحالة التي يرفض فيها الافراد العمل مقابل الأجور المطروحة في سوق العمل،" ان وجود البطالة الاختيارية يشير الى نقطة مهمة حول البطالة وهي ان الأداء الاقتصادي في ذروة كفاءتهن رغم انه يولد قدرا معينا من البطالة وقد يفضل العمال العاطلون باختيارهم الراحة او القيام بأنشطة أخرى على العمل مقابل الأجور الدارجة" (ساموبلسون، ونوردهاوس، 2006، 598).

4.6.5. العلاقة بين التضخم والبطالة (منحنى فيليبس Philips):

تهدف مختلف السياسات الاقتصادية الى تخفيض البطالة تطبيقا لهدف التوظيف الكامل للموارد بما فيها قوة العمل، لكن تحقيق هذا الهدف قد يكون على حساب اهداف أخرى كاسقرار المستوى العام للأسعار. حيث ان ارتفاع العمالة يؤدي الى توزيع أجور إضافية ما يرفع من الدخل العائلي فتزيد القدرة الشرائية ما يرفع من الطلب الكلي، وهنا اذا لم يواكب الإنتاج هذه الزيادة في الطلب فان ذلك سيؤدي الى ارتفاع الأسعار وينتج عن هذا ارتفاع معدل التضخم، أي ان التقليل من البطالة يؤدي الى ارتفاع التضخم، وللقضاء على التضخم يتطلب الامر قبول معدلات مرتفعة من البطالة، هذه الحالة هي التي حاول فيليبس دراستها والتي توصل من خلالها ان هناك علاقة عكسية بين التضخم والبطالة كما هو مبين في الاتي.

توصل فيليبس من خلال دراسة قام بها الى وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة وعدل الارتفاع كممثل لمعدل التضخم، ولقد فسر فيليبس هذا بانه في فترات الرواج يكون الطلب على العمل متزايدا ما يؤدي الى انخفاض معدل البطالة ومن ثم يقوم العمال بطلب زيادة الأجور، اما في فترات الانكماش ينخفض الطلب على العمل فيرتفع معدل البطالة فيتناقص معدل زيادة الأجور بشكل كبير (انخفاض التضخم وارتفاع البطالة).

والعلاقة الرياضية لمنحنى فيليبس هي: (ميلود، ومحمد، 2018، 30)

معدل ارتفاع الأجور:

$$W^* = \frac{W_t - W_{t-1}}{W_{t-1}} W^*$$

W^* معدل الاجر؛ W_t اجر الفترة الحالية؛ W_{t-1} اجر الفترة السابقة.

ليكن (U^*) معدل البطالة الطبيعي ومنه يمكن كتابة معادلة منحنى فيليبس كما يلي:

$$W^* = -e(U - U^*)$$

$$\frac{W_t - W_{t-1}}{W_{t-1}} = -e(U - U^*)$$

$$W_t - W_{t-1} = W_{t-1}[-e(U - U^*)]$$

$$W_t = W_{t-1} - W_{t-1}.e(U - U^*)$$

$$W_t = W_{t-1}[1 - e(U - U^*)]$$

من المعادلة الأخيرة نجد انه لكي ترتفع الأجور فوق مستواها السابق يجب ان ينخفض معدل البطالة على معدله الطبيعي $U < U^*$، "منحنى فيليبس يوضح فيه العلاقة بين التضخم والأجور النقدية، وتوصل الى وجود علاقة عكسية بين معدل التغير في الأجور النقدية ومعدل البطالة" (سمر، 2024، 48)

الشكل البياني رقم (3.5):منحنى فيليبس

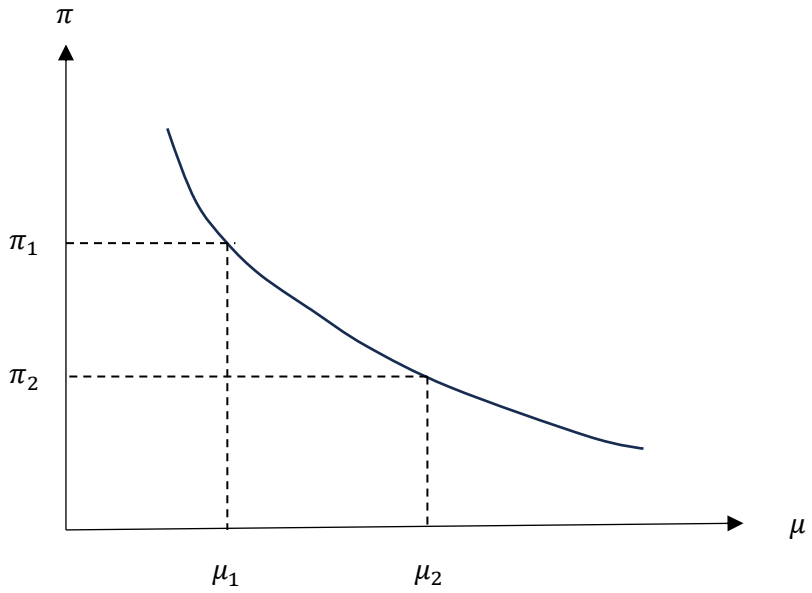

المصدر: من اعداد الباحث بناء على (ميلود، ومحمد، 2018، 30) و (حبيب، ومحمد، ومليكة، 2014، 119)

7.5. البطالة والتضخم في الجزائر:

الجدول رقم (1.5): بيانات كل من، معدل النمو الاقتصادي (tcr) ومعدل التضخم (tinfl) ونسبة البطالة (tchom) في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

	TINFL	TCR	TCHOM
2000	0.33	2.41	29.77
2001	4.22	1.67	27.3
2002	1.41	4.27	25.9
2003	4.26	5.86	23.72
2004	3.96	2.95	17.65
2005	1.38	4.46	15.27
2006	2.31	0.25	12.27
2007	3.67	1.85	13.79
2008	4.85	0.78	11.33
2009	5.73	-0.09	10.16
2010	3.91	1.77	9.96
2011	4.52	0.99	9.96
2012	8.89	1.4	10.97
2013	3.25	0.78	9.82
2014	2.91	1.8	10.21
2015	4.78	1.98	11.21
2016	6.39	3.2	10.2
2017	5.59	1.29	12
2018	4.26	1.2	12.14
2019	1.95	0.99	12.27
2020	2.41	1.2	14.03
2021	7.22	3.4	13.72
2022	9.26	3.2	12.49

المصدر: بيانات البنك الدولي

يبين الجدول أعلاه مدى التذبذب في معدل النمو الاقتصادي وكذلك ضعفه ماعدا سنة 2003 وهي السنة التي عرف فيها معدل مقبول ويرجع ذلك الى الارتفاعات التي عرفتها أسعار البترول لكن سرعان ما سجل قيمة سالبة وذلك سنة 2009 وهذا بسبب التي عرفها الاقتصاد العالمي التي بدأت سنة 2008 وظهرت اثارها عام 2009 (وهي ازمة الرهن العقاري التي عرفتها الولايات المتحدة ثم انتشرت الى بقية العالم)، كما توضح البيانات ان النمو الاقتصادي غير مستقر في الزمن، هذه الوضعية نتج عنها ارتفاع في التضخم والبطالة.

المنحنى البياني رقم (4.5): منحنى تغير معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم ونسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة (2022-2000)

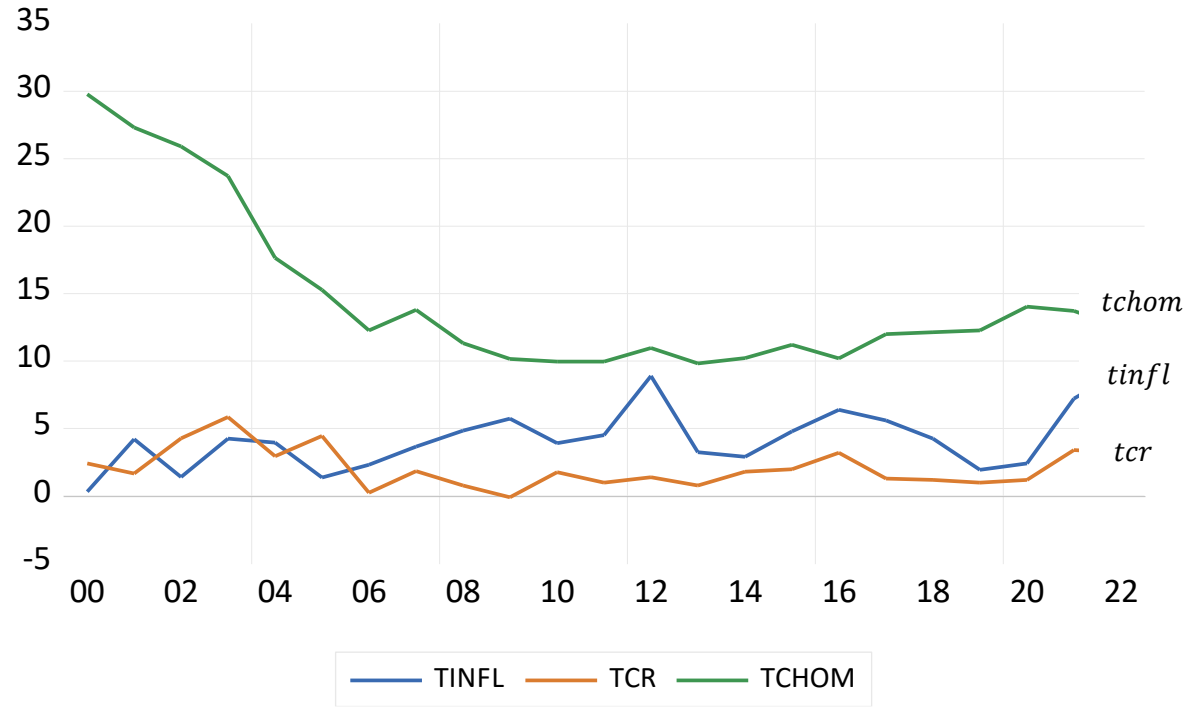

المصدر انجاز الباحث انطلاقا من مخرجات (EViews)

المنحنى البياني يوضح اتجاه حركة كل متغيرة وبصفة عامة فالمتغيرة التي تؤثر في هذه الوضعية هي النمو الاقتصادي فارتفاع معدل النمو الاقتصادي يؤدي الى انخفاض التضخم ومعدل البطالة والعكس.

الخاتمة

الخاتمة:

تعطي دراسة التحليل الاقتصادي الكلي صورة واضحة على النشاط الاقتصادي على مستوى البلد ما يجعله شيق وذو أهمية كبيرة بالنسبة لدارسي العلوم الاقتصادية بمختلف فروعها، حيث يمكن الطالب والباحث من الاطلاع على مختلف الأفكار والنظريات المفسرة لتفاعلات مركبات النشاط الاقتصادي.

كما انه يعطي صورة واضحة لكيفية تعامل الحكومات مع الأوضاع المختلفة للاقتصاد من السياسات الاقتصادية المتبعة. ويبقى الالمام بموضوع الاقتصاد الكلي (2) صعب المنال لتشعبه وتعدد التيارات الفكرية المهتمة بموضوع الاقتصاد الكلي، هذا التعدد يفتح الباب امام اختلاف الرؤي والتفسيرات وبالتالي باب الاثراء يبقى دائما مفتوحا،

كما ان هناك رؤى مختلفة حول كيفية تناول وتحليل النشاط الاقتصادي على المستوى الكلي، وهذا من حيث انه هل نتناوله من النظريات الاقتصادية حسب تسلسلها الزمني ام من حيث دراسة المشكلات الاقتصادية بغض النظر عن المدارس الاقتصادية، وبالتالي يمكن القول ان دراسة التحليل الاقتصادي الكلي يمكن تناوله من عدة زوايا.

قائمة المراجع

المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

أسامة بشير الدباغ، اثيل عبد الجبار الجومرد،(2003)، المقدمة في الاقتصاد الكلي ، عمان، الأردن،2003 دار المناهج.

أشواق بن قدور، (2013)، التطوّر المالي والنمو الاقتصادي، عمان، الأردن، دار الراية للنشر والتوزيع
امل بن ناصر، (2020-2021)، محاضرات في الاقتصاد الكلي2، جامعة قالمة؛

بداوي محمد، دوة محمد، (2024)، الاقتصاد الكلي المعمق (دروس +تطبيقات وتمارين محلولة)، الطبعة01، دار بصمة علمية، ورقلة، الجزائر
بلعزوز بن علي،(2004)، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،

بسام الحجار، (2003)، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، بيروت لبنان
بول سامو يلوسون وويليام د. نوردهاوس،(2006)، ترجمة هشام عبد الله، الاقتصاد، الأردن، الأهليّة للنّشر والتوزيع ط2،
توماس ماير واخرون،(2002)، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة، السيد احمد عبد الخالق واحمد بديع بليح، ، المملكة العربية السعودية، الرياض، دار المريخ للنشر
جورج نايهانز،(1997)، تاريخ النظريّة الاقتصادية، الإسهامات الكلاسيكيّة 1730-1980، ترجمة صقر أحمد صقر، القاهرة، المكتبة الأكاديميّة،
جيمس جوارتيني، ريجارد ايستروب، (2007)،الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة وتعريب، عبد محمود حسين الوادي، وكاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، ط1، عمان، الأردن، دار المسيرة،

حامد عبد المجيد دراز، دراسات في السياسات المالية، الدار الجامعية للطباعة، الإسكندرية، من دون سنة
سمر الأمير غازي، (2024)، منحنى فيليبس وطبيعة العلاقة بين التضخم والبطالة في مصر خلال الفترة (1990-2020) باستخدام نموذج العينة، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 25، العدد 3، ص 41-70 دومينيك سالفادور، (1993)،الاقتصاد الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،

سى بول هالوود و رونالد ماكدونالد،(2007)، النقود والتمويل الدولي، تعريب محمود حسن حسني، ونيس فرج عبد العال ،الرياض، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر.
عاطف وليم اندراوس، (2005)، السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية خلال فترة التحول لاقتصاد السوق، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة،

عبد الحي صالح، (1996)، استخدام البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، سوهاج، جامعة جنوب الوادي، لمجلد العاشر، العدد الأول،

عقيل جاسم عبد الله، (1999)، النقود والبنوك (منهج نقدي ومصرفي)، عمان، الأردن، دار مكتبة الحامد للنشر،

غازي حسين عناية، (1988)، التضخم المالي، الجزائر، دار الشهاب،

فايز ابراهيم الحبيب، (1985)، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك السعود،

فريد بن طالبي، (2019-2020)، محاضرات في: الاقتصاد الكلي (1) مدعمة بأمثلة وتمارين، جامعة بومرداس

فريديريك م. شير،(2002)، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، ترجمة على ابو عمشة، الرياض،مكتبة العبيكان،

قنوني حبيب، وبن عدة محمد، وريغي مليكة، (2014)، البطالة والتضخم في الجزائر-دراسة العلاقة بين الظاهرتين-"1990-2013)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد11، ص 112-125

كريم حمزة، (2015)،الدور التمويلي للمصارف العراقية في تحقيق النمو الاقتصادي، مجلّة القرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، عدد 32 جامعة الكوفة، العراق،

محمد حافظ عبد الوهاب، (2000)، النقود والبنوك والأسواق المالية، مصر،

محمد حلمي الطوابي، (2008)، اثر السياسة المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدول الحديثة، دراسة مقارنة، الإسكندرية،دار الفكر الجامعي،

محمد صلاح، (2015-2016)، الاقتصاد الكلي -محاضرات وتمارين محلولة-، جامعة المسيلة

محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، (1991)،النماذج الرياضيّة للتخطيط والتنميّة الاقتصاديّة، الإسكندرية، مصر، مكتبة الإشعاع،

ميلود وعيل، ومحمد هاني (2018)، العلاقة بين البطالة والتضخم، دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر للفترة (2000-2015)، مجلة افاق للبحوث والدراسات، المجلد2، العدد 2، ص 304-314

ميلود وعيل،(2013-2014)، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، حالة الجزائر، مصر، السعودية، دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3،

هيلموت رايزن، (2000)، ترجمة أميمة عبد العزيز وأحمد هاشم خاطر، تدفقات رأس المال الصافية إلى الدول كم نقبل؟ وكم نرفض؟، ترجمة، اميمة عبد العزيز، واحمد هاشم خاطر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط القومي، المجلّد الثامن، العدد الثاني، مصر،

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

AbdelkarimYahiaoui et AtefRahmani, Développement Financier et croissance économique, Role de la qualité des institutions, Colloque International Financement du Développement, Leçons et perspectives pour une relance économique dans un monde en mutation « 13 et 14 mars 2009 », Sfax, Tunisie,

DjesteraAndrianasy, (2004), « Le rôle du capital humain dans la croissance économique, le cas des pays émergent d'ASIE, France,Université Montesquien Bordeaux 4

Dominique Guellec, Pierre Valle, (2003), Les nouvelles théories de la croissance, 5éme édition, Paris, la découverte.

Jean Arrons, Les théories de la croissance, édition du seuil, Paris, 1999, P32.

Katheline Schubert, Macroéconomie, Comportement et croissance, Vuibert, Paris,1996, PP 176-177.